جامعة مؤتة
عمادة الدراسات العليا
قسم العلوم السياسية

العلاقات الإسرائيلية- الإفريقية وأثرها على الدول الإفروعربية
مصر- موريتانيا حالة دراسية
للفترة 1990-2007

إعداد الطالبة
هلا أنور المجالي

إشراف
الدكتور محمد حمد القطاطشة

رســالة مقدمــة إلى عمادة الدراســات العــليا
استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير
في العلاقات الدولية قســم العــلوم الســياسية
جامعة مؤتة، 2008

الآراء الوارة في الرسالة الجامعية لا تُعبر

بالضرورة عن وجهة نظر جامعة مؤتة

بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة مؤتة
عمادة الدراسات العليا

MUTAH UNIVERSITY
Deanship of Graduate Studies

نموذج رقم (14)

قرار إجازة رسالة جامعية

تقرر إجازة الرسالة المقدمة من الطالبة هلا أنور المجالي الموسومة بـــ:

العلاقات الإسرائيلية – الأفريقية وأثرها على الدول الافروعربية
مصر – موريتانيا حالة دراسية للفترة 1990-2007

استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في **العلاقات الدولية.**

القسم: العلوم السياسية.

	التوقيع	التاريخ	
د. محمد حمد القطاطشة		2008/07/16	مشرفاً ورئيسا
أ.د. سعد أبو دية		2008/07/16	عضواً
د. مخلد عبيد المبيضين		2008/07/16	عضواً
د. فوزي أحمد تيم		2008/07/16	عضواً

عميد الدراسات العليا
أ.د. حسام الدين المبيضين

مؤته – الكرك – الاردن
الرمز البريدي :61710
تلفون :03/2372380-99
فرعي 5328-5330
فاكس 03/2375694
البريد الالكتروني

MUTAH-KARAK-JORDAN
Postal Code: 61710
TEL :03/2372380-99
Ext. 5328-5330
FAX:03/ 2375694
e-mail

dgs@mutah.edu.jo sedgs@mutah.edu.jo

الإهداء

إلى حبي الكبير وطني واحة الأمن والاستقرار
الأردن
إلى روح أبي وأخي الطاهرتين رحمهما ا .
إلى أمي الحبيبة وزوجي وأولادي الأعزاء.
إلى صديقتي العزيزة فلير

هلا أنور المجالي

الشكر والتقدير

أتوجه بتقديم جزيل الشكر وخالص الوفاء والامتنان إلى الأستاذ الفاضل الدكتور محمد القطاطشة، على اهتمامه وحسن متابعته وإشرافه وتوجيهه لـي علـى إتمـام الرسالة.

وأتقدم بالعرفان والامتنان للقائمين على هذا الصرح العلمي الكبير جامعة مؤتـة التي قدمت لنا فرصةً للعلم والبحث لما فيه الخير والعطاء للوطن.

ولا أنسى أساتذتي الأفاضل أعضاء الهيئة التدريسية- قسم العلوم السياسية- فـي جامعة مؤتة لما بذلوا من جهدٍ موصول وعطاءٍ مشكورٍ سعى فـي رفعـة سـوية المستوى العلمي.

وأقدم امتناني وتقديري للعاملين في مكتبة معهد البحوث والدراسات الإفريقيـة- جامعة القاهرة.

وكذلك كل الشكر والتقدير للعاملين في مكتبة جامعة مؤتة لما قدموا من تعاون في الحصول على المراجع المطلوبة.

وشكري الخاص لمكتبة زهرة البيان على الطباعة والتنسيق والتدقيق اللغوي.

هلا أنور المجالي

فهرس المحتويات

قائمة الأشكال

قائمة الجداول

قائمة الخرائط

قائمة الملاحق

ملخص

العلاقات الإسرائيلية - الإفريقية وأثرها على الدول الافروعربية
مصر - موريتانيا –حالة دراسية للفترة 1990-2007

هلا أنور المجالي

جامعة مؤتة، 2007

تكمن أهمية هذه الدراسة في تحليل مجمل القضايا في العلاقات السياسية، والاقتصادية، والعسكرية المتعددة الأبعاد والمستويات بين إسرائيل وإفريقيا، وتوضيح محاور الاهتمام الإسرائيلي بهذه القارة وأهداف إسرائيل من هذه العلاقات والبحث في الوسائل والأساليب والأنشطة التي تقوم بها إسرائيل من أجل توطيد هذه العلاقات مما أدى إلى تنامي هذه العلاقات لما وصلت إليه الآن.

وتأتي هذه الدراسة في إطار ربط هذه العلاقات وأثرها على الدول الإفروعربية وكحالة دراسية اختيرت دولة مصر ودولة موريتانيا للتطبيق كدراسة أكاديمية متخصصة خلال الفترة 1990 – 2007، لهذه العلاقات وكذلك توضيح أهمية مصر كدولة عربية إفريقية والدور الذي تلعبه على المستوى الإقليمي والبحث في كيفية تطوير وتعزيز علاقاتها مع الدول الإفريقية، وقد ركزت الدراسة في تحليل الأثر على دولة مصر في نقطة اعتبرتها الباحثة مهمة على المدى البعيد وهي قضية المياه وذلك من خلال ربط تواجد إسرائيل في دول حوض النيل وخاصة أثيوبيا وتأثير ذلك على مصر دولة المصب.

وبحث الدور العربي والإفريقي لدولة موريتانيا مع بيان مسار العلاقات الإسرائيلية الموريتانية القائمة منذ منتصف التسعينات، وأثرها على دور موريتانيا في التواصل مع العالم العربي. كذلك توضيح التغلغل الإسرائيلي في الأماكن الحساسة للقارة وذلك لإحكام عمقها الإستراتيجي والحزام الأمني الذي يطوق ويهدد العرب.

Abstract

The Israeli – African relations and their influence on the Afro- Arabic countries

A study about Egypt-Mouritania within the period 1990 – 2007.

Hala Anwar Al-Majali

Mu'tah University 2007

The importance of this study ambushes in analyzing most the political, economical and military dimensions and levels between Israel and Africa and clarifying the cores which are related in this continent and the Israelian objectives and searching the methods and activities that Israel makes in order to strengthen these relations and lead at increasing those relations.

This study comes within joining the relations and their influence on the Afro, Arabic countries, so Egypt and Mouritania were choosen for this purpose within the period 1990 – 2007 and showing the importance of Egypt as Arabic – African state and her role that plays on the national level and how to develop and reinforce her relations with the African countries.

The study concentrated on analyzing the influence on Egypt, it look the crisis of water by joining.

The Israeli foundation within the Nile area, specially Ethiopia and the influence of this matter on Egypt.

It also showed the Arabic, African role and the relations between Israel and Mouritania from the mid of the Nineteenth and the influence of the Mouritania role in contact with the Arab, world also it showed the widely extending in the most important places in the continent in order to find a strategic and a security belt which threatens and surrounds the Arabs.

الفصل الأول

خلفية الدراسة ومشكلاتها

1.1 المقدمة:

بما أن علم العلاقات الدولية يدور حول العلاقات ما بين المجتمعات الـسياسية، فالدراسة في هذا الصدد تسعى إلى تطبيق هذا الواقع على مجموعتين جمعت بينهما جذور اللقاء فترة سحيقة من الزمن، وهذا التلاقي لعبت عوامل ومتغيرات معينة في تشكيله وتطوره كوجود الاستعمار الأوروبي، ودعم المنظمات والجاليات اليهوديـة في القارة، كذلك تأييد الغرب لهذه العلاقات، ناهيك عن العوامل الاقتـصادية التـي لعبت دوراً مهماً في تطوير وتوطيد العلاقة بين المجموعتين.

مرت العلاقات الإسرائيلية والإفريقية بفترات شهدت حـالات مـن الانتعـاش والركود والخروج والعودة نتيجة للمتغيرات الدولية المستجدة، كمـا شـهدت هـذه العلاقات في فترات زمنية لاحقة تنامياً ملحوظاً وازدهاراً كان محلاً لاهتمام الباحثين والمحللين.

وفي الوقع إن مضمون هذه الرسالة ينصب حول موضوعين، فقد قسمت الباحثة الدراسة إلى قسمين: **الأول:** يدور حول ماهية العلاقات الإسرائيلية- الإفريقية أمـا **الثاني**: بحث حالة تطبيق لدراسة أثر هذه العلاقات على مصر وموريتانيا.

لذا، ستتناول الدراسة عبر فصول خمسة يتم خلالها بحث هذه العلاقات وأثرها على الدول الافروعربية حيث تناول الفصل الأول مقدمة للدراسة، وخلفيـة، وتـم عرض المشكلة والهدف من هذه الدراسة وأهميتها والصعوبات التي واجهت الباحثة في حين تناول الفصل الثاني الإطار النظري للدراسة وأسئلة البحـث والدراسـات السابقة.

أما الفصل الثالث فقد تحدث عن الأهمية الإسـتراتيجية لإفريقيـا مـن حيـث الثروات والموارد المعدنية وموقعها الجغرافي وأهمية ممراتها المائيـة فـي حـين تطرقت الباحثة في هذا الفصل إلى العلاقات العربية- الإفريقية من حيث جذور هذه العلاقات والمناطق التي تركزت فيها اللغة والثقافة العربية وتوطـدت فيهـا هـذه العلاقات في فترة سابقة وما انبنى عليها من علاقات متينة في فترة السبعينات وذلك

بسبب الظروف الإقليمية السائدة آنذاك أيضاً الحديث عن أزمة التعاون القائمة من الثمانينات وحتى بدايات الألفية الثالثة، وبحث الفصل بداية العلاقات الإسرائيلية الإفريقية وأهمية كل مرحلة.

أيضاً تناولت الدراسة في الفصل الرابع الأهداف التي دفعت إسرائيل إلى الاهتمام بالقارة الإفريقية، وماهية الأساليب والآليات المستخدمة لتحقيق هذه الأهداف. ويحلل البحث العلاقات الإسرائيلية- الإفريقية لبعض مناطق شرق وغرب وجنوب إفريقيا نظراً لأهميتها الإستراتيجية لإسرائيل وتم تخصيص قسم للعلاقات الاقتصادية على حدة نظراً لأهميتها ودورها في تنامي هذه العلاقات.

في الفصل الخامس تناولت الباحثةالحديث عن القسم الثاني من الدراسة حول العلاقات الإسرائيلية مع الدول الإفروعربية(مصر وموريتانيا)، وقد تم اختيار هاتين الدولتين نظراً لوجود علاقات دبلوماسية تربطهما مع إسرائيل، وتحاول الباحثه هنا الحديث عن دولة مصر، وتحليل السياسة الخارجية المصرية والعوامل التي ساهمت في تغيرها وتأثرها بالمتغيرات الإقليمية والدولية.

والحقيقة عندما تستدرك الباحثة الحديث عن مصر وإسرائيل تجد أن المراجع الرئيسية متوفرة ومتعددة نظراً لأهمية مصر الإستراتيجية والأدوار التي تقوم بها مصر على مستوى العالمين العربي والإسلامي والمستوى الإفريقي.

ويكاد أن يطول الحديث بهذا الخصوص، إلا أنني ركزت على نقطتين أساسيتين قد تأثرت بهما مصر نتيجة هذه العلاقات، النقطة الأولى: تمثلت في الحديث عن بيئة حوض النيل والخطر الإسرائيلي المحدق بها,وتغلغل اسرائيل في منطقة الحوض والنقطة الأخرى: دور مصر في إفريقيا.

أما بالنسبة للحديث عن موريتانيا فسوف يقتصر على بدايات هذه العلاقات، وأهمية موريتانيا كدولة إسلامية عربية بالنسبة لإسرائيل، وذلك بسبب حداثة هذه العلاقات وأن هناك رفضاً عربياً لهذه العلاقات على مستوى الدول العربية.

واخيرا" تناول البحث أثر العلاقات الإسرائيلية- الإفريقية على مصر وموريتانيا، والنتائج والتوصيات التي نستشرف منها الرؤية المستقبلية لهذه العلاقات.

2.1 مشكلة الدراسة:

تتناول هذه الدراسة البحث في ما هية العلاقات الإسرائيلية- الإفريقية ومراحل الخروج والعودة التي مرت بها سابقاً وكذلك مرحلة العـودة والتغلغـل فـي عقـد التسعينات وحتى بداية الألفية الثالثة.

كذلك بيان أثر هذه العلاقات على الدول الافروعربية(مصر- موريتانيا) حيث تحاول إسرائيل فرض طوق أمني لحصار الـدول العربيـة مـن خـلال تعمقهـا الاستراتيجي في القارة الإفريقية، كذلك بيان أهمية موريتانيـا بالنـسبة لإسـرائيل، وتوضيح الفترة القياسية التي قامت عليها العلاقات مع التأكيـد علـى أهميـة دور موريتانيا في العالم العربي.

3.1 أهمية الدراسة:

تمثل أهمية الدراسة عنصراً بارزاً في دواعي اختيار الموضوع بجانب الاقتناع الشخصي بقيمته، والاهتمام الذاتي بمشكلات القارة التي تعيـشها، وترجـع أهميـة دراسة العلاقات الإسرائيلية- الإفريقية وأثرها على الدول العربية الإفريقية إلى عدة اعتبارات:

1. قلة الدراسات والبحوث العربية المتخصصة التي تناولت هذا الموضوع بـشكل منفرد ومتعمق في إطار القارة الإفريقية، رغم وجود هذه العلاقات منذ أوائـل الخمسينات وهي بلا شك تركت آثارا" بالغة الخطورة على الأوضاع الـسياسية والاجتماعية والاقتصادية في الدول العربية الإفريقية، كما تؤثر علـى مـسيرة التنمية والاستقرار في دولها.
2. احتكار الدراسات الأوروبية والغربية والإسرائيلية بصفة عامة تحليل موضـوع البحث ويعني ذلك سيطرة وجهة النظر الغربية على الثقافة العربية.
3. تعد دراسة قضية تأثير العلاقات الإسرائيلية- الإفريقية علـى الـدول العربيـة الإفريقية مدخلاً هاماً لفهم وتحليل أبعاد هذه العلاقات. وكذلك فهم دوافع وأهداف هذه العلاقات في إفريقيا بالإضافة إلى تشخيص عوامل الضعف فـي العلاقـات العربية الإفريقية.

4.1 أهداف الدراسة:

1. تقديم دراسة أكاديمية متخصصة في العلاقات الإسرائيلية- الإفريقية خلال الفترة (1990-2007).
2. تحليل مجمل العلاقات السياسية والاقتصادية والعسكرية لبعض الدول الإفريقية.
3. تحليل العوامل الاقتصادية وتطورها لما لها من أهمية ودلالة واضحة في تطور العلاقات الإسرائيلية- الإفريقية.
4. الأهمية الخاصة للعلاقات العربية- الإفريقية وجذورها وضرورة التعاون فيمـا بينهما.
5. أما في الاطار التطبيقي فشملت دراسة الأثر التي تلحقه هذه العلاقات على الدول الافروعربية بشكل عام ومصر وموريتانيا بشكل خاص.
6. إيضاح الدور المصري ومركزيته بالمنطقة وأهميته بالنسبة لإفريقيا.
7. اعتبار هذه الدراسة دعوة للنظر في هذه العلاقات وآثارها وحـافزاً لدراسـات أخرى في مجال الشؤون الإفريقية.

5.1 حدود الدراسة

يمكن ملاحظة ثلاثة أطر تمثل الحدود العامة أو الإطار العام لهذه الدراسة تمثلت هذه الأطر فيما يلي:

الإطار الأول: تقتصر فترة البحث على مدة زمنية هي فترة السبعة عـشر عامـاً والتي تمثلت في فترة التسعينات وبداية الألفية الثالثة. ويرجع سبب الاقتصار علـى تلك الفترة إلى زيادة اهتمام الدول الكبرى بإفريقيا بشكل عام وإسرائيل بشكل خاص. فقد أصبحت إفريقيا تحتل مرتبةً عليا في أولويـات الولايـات المتحـدة والاتحـاد الأوروبي مقارنة بالسنوات السابقة، ويرجع ذلك إلى التطورات التي استحدثت على النظام الدولي, وعلى الوضع الإفريقي الذي دفع إلى تعميق ظـاهرة الاسـتقطاب الدولي بحيث أصبحت غالبية الصراعات الإفريقية تعكس على نحو أواخر صـراع القوى الكبرى مما يمكن القول بانتقال مسرح الحرب الباردة إلى إفريقيا.

كما أن القارة الإفريقية تشهد العديد من الصراعات وصلت في ذروتها إلى التدخل العسكري باستخدام الآلاف من قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة.

إن اقتصار فترة الدراسة على عقد التسعينات والفترة التالية لا يعني أن البحث اقتصر على تلك الفترة فقط، وأنّه سيتجاهل الإشارة إلى الفترة السابقة لهذه العلاقات، بل لا بد من الربط من خلال المنهج المقارن بين هذه العلاقات للفترات السابقة واللاحقة لفترة التسعينات.

فأحياناً يتطلب دراسة واقعة أوجدت نزاع سابق يكون له تأثير مهم في هذه العلاقات. وهذا الأمر سينجح في بعض الحالات.

الإطار الثاني:على الرغم من أن العلاقات بين إسرائيل وإفريقيا لها اثر وأبعاد خطيرة والتي تنعكس على الشعوب العربية الإفريقية، وتؤثر على سيرة التنمية والاستقرار بها، كما تؤثر على الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية في هذه الدول.

إلا أن الباحثة لم تفرد قسماً خاصاً في هذه الدراسة بأثر هذه العلاقات على الدول العربية بشكل عام. وذلك اتساماً بالموضوعية بالقيام بدراسة فقط العلاقات الإسرائيلية الإفريقية وأثر ذلك على الدول الأخرى الافروعربية (مصر، موريتانيا) فقط تاركة" الآثار على الدول العربية بشكل عام لدراسة مستقلة.

الإطار الثالث: جاء اختيار الباحث لإسرائيل فقط دون الدول الأخرى بالرغم من وجود علاقات قوية للدول الكبرى في إفريقيا. إلا أن إسرائيل لها الأثر الأكبر على العلاقات العربية الإفريقية وتكاد تكون هذه العلاقات شبه خاصة ويسودها الجمود وذلك للعديد من العوامل وأهمها تغير النظرة التقليدية للوجود الإسرائيلي في إفريقيا وخاصة بعد مؤتمر مدريد للسلام في أكتوبر 1991م حيث تحولت هذه النظرة للعلاقات الإسرائيلية الإفريقية بأنها لم تعد الخطر الواجب محاصرته في ظل وجود المفاوضات بين العرب وإسرائيل، وكذلك عند الحديث عن عدد من المشروعات التعاون العربي الإسرائيلي.

6.1 صعوبة الدراسة

تتمثل الصعوبات التي واجهت الباحثة أثناء إعداد لهذه الدراسة فيما يواجه الباحث العربي في العلاقات الدولية هو ندرة الدراسات والأبحاث العربية في هذا المجال. بالإضافة إلى صعوبات تلتصق بالتأمين اللغوي في اللغات المستخدمة. حيث كان

هناك شبه اختصار للكتابات باللغة الفرنسية على الدول الإفريقية الناطقة بالفرنـسية واختصار الكتابات الإنجليزية على الدول الإفريقية الناطقة بالإنجليزية وهكـذا مـع باقي الدول الإفريقية.

7.1 منهجية الدراسة

لما كانت الظواهر السياسية والاجتماعية ظـواهر مركبـة. ومتعـددة الأبعـاد والمتغيرات لذا فمن الصعب دراستها من خلال منهج واحد لـذلك ظهـر التكامـل المنهجي كأسلوب لدراسة هذه الظواهر حيث يعتمد الباحث على عدة مناهج.

فطبيعة موضوع الدراسة تفرض المناهج التي يمكن من خلالها التعامل مع هـذه الطبيعة وتفضل الباحثه الانطلاق مما يسمى المنهج التداخلي مع الظاهرة موضـوع الدراسة حيث يمكن الاستفادة من إمكانيات عدد من المناهج في وصف الظاهرة من ناحية وفي تحليل أسبابها من ناحية ثانية وفي إخراج الحلول أو استشراف المستقبل من الناحية الثالثة.

وتعتمد هذه الدراسة على عدة مناهج:

1. المنهج التاريخي:

يقصد به ذكر الواقعة التاريخية وقت حدوثها والحكم عليها من خـلال الظـواهر التي وقعت بها ويحاول هذه المنهج الإجابة عن ماذا حدث؟ ولمـاذا حـدث؟ كيـف حدث؟ وما الذي ترتب على ما حدث؟

لذا، يصبح من الضروري استخدام المنهج التـاريخي لتتبـع ظـاهرة العلاقـات الإسرائيلية الإفريقية، وبشكل موجز منذ الخمسينات، والتركيز بشكل واضح علـى هذه العلاقات في فترة التسعينات، وحتى الآن وتسليط الضوء على مختلف الجوانب السياسية والاقتصادية والعسكرية، كذلك معرفة أسـباب أهميـة القـارة الإفريقيـة لإسرائيل والمراحل التي مرت بها تلك العلاقات، وتوضيح خلفية وظروف حـالات الانتعاش والخمول التي مرت بها هذه العلاقات، كذلك توضيح الأحـداث والوقـائع التاريخية التي شهدتها الدول العربية الإفريقية والتي أثرت في العلاقات الإسـرائيلية الإفريقية، كذلك الدروس المستفادة من هذه العلاقات في تتبعها منذ مطلع التسعينات

مع ملاحظة الأحداث الدولية السريعة مثل مؤتمر مدريد للسلام وأحـداث سـبتمبر وحرب الخليج والعولمة وغيرها.

2. المنهج الاقتصادي:

يفيد في اختيار مدى الإجابة على التساؤلات الخاصة بأهداف السياسة الخارجيـة الإسرائيلية حيث يمثل العامل الاقتصادي إلى جانب العوامل الأخرى دوراً أساسـياً في تفسير هذه العلاقات لما تتمتع به هذه القارة من ثروات طبيعية لم تستغل بعد.

وكمصدر لتسويق المنتجات الصناعية ثبت من خـلال العديـد مـن الدراسـات والبحوث العلمية أن العامل الاقتصادي يشكل محوراً أساسياً لبنـاء العلاقـات بـين الدول تحت مسميات الاستثمارات، وبناء الأسواق وتقديم المعونات الاقتصادية فـي الدول النامية عموماً وإفريقيا بصفة خاصة.

3. المنهج التحليلي الثقافي:

حيث يتم تناول الأسباب الأخرى لتوطيد العلاقات انطلاقاً مـن مقـولات حـوار الأديان دعوات التقارب الثقافي، الديمقراطية حماية الأقليات وغيرها لخدمة أهـداف هذه العلاقات.

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

في هذا الإطار اعتمدت الباحثة أساساً منهج مقولات النظم وذلك لتحليل بيئة العلاقات وظروف نشأتها ونتائجها في حالاتها المختلفة التي تمت خلال مدة الدراسة. بالإضافة إلى ما سبق استخدمت الباحثة عدداً من الاقترابات الأخرى الملائمة لبعض جوانب الموضوع مثل إدارة الصراع، وتحليل السلوك الدولي وذلك للمساعدة في تفسير تأثير الصراع العربي الإسرائيلي والقضية الفلسطينية على العلاقات الإسرائيلية- الإفريقية في عدة مراحل من الصراع.

وقد تم اعتماد المنهج التاريخي لتتبع الأحداث التاريخية للعلاقات، كذلك المنهج الاقتصادي لتحليل العوامل الاقتصادية في تفسير هذه العلاقات، والمنهج التحليلي الثقافي انطلاقاً من مقومات الديمقراطية وحماية الأقليات وغيرها .

1.2 الإطار النظري:

ان الإطار النظري الذي تدور حوله هذه الدراسة موضوع العلاقات الإسرائيلية - الإفريقية، وأثرها على الدول الافروعربية خلال (1990-2007)، سيعتمد نظرية النظم التحليلية في حقل العلاقات الدولية لتحليل هذه العلاقات طبيعتها، ودوافعها، والظروف التي أوجدتها، ومدى أهميتها والنتائج المترتبة عن هذه العلاقات بالإضافة إلى بعض الاقترابات الأخرى الملائمة لبعض جوانب الموضوع كاقتراب أدارة الصراع وتحليل السلوك الدولي وذلك للمساعدة في توضيح لماذا تدخلت الأطراف الغربية على هذا النحو وذاك. وكيف تم التدخل لصالح إسرائيل والعالم الغربي؟

2.2 أسئلة الدراسة وفرضيتها:

تهدف هذه الدراسة للإجابة على التساؤلات التالية:

1. ما هي العوامل والأسباب التي أدت إلى التواجد الإسرائيلي في إفريقيا؟
2. هل اقتصرت تلك الأسباب على مصالح إسرائيل وطبيعة النظام الدولي السائدة في فترة الدراسة أم أن هناك أسباب أخرى؟
3. ما مدى التغلغل الإسرائيلي وأثره على الدول الإفريقية؟

4. ما هي أثار العلاقات الإسرائيلية- الإفريقية على الدول الإفروعربية؟
5.هل لعبت المتغيرات الاقليمية والدولية دورا" في هذه العلاقات ؟

وفي إطار السعي للإجابة على هذه التساؤلات لا بد من البحث في الفرضية الأساسية وهي:

إن تزايد وتعمق العلاقات الإسرائيلية –الإفريقية يؤثر سلباً على الدول الإفروعربية ومن خلال بحث الدراسة يمكن التأكد من صحة أو خطأ هذه الفرضية القائلة بأن هناك علاقة سلبية (عكسية) بين هذه العلاقات وأثرها على الدول الإفروعربية أي أنه كلما زادت هذه العلاقات وبدعم وضغوط وممارسات غربية في ظل غياب نظام فاعل للأمن الجماعي والإقليمي في إفريقيا كلما زادت آثار هذه العلاقات على الدول الإفروعربية وبالتطبيق على مصر- وموريتانيا كحالة دراسية.

3.2 الدراسات السابقة:

1. عادل الجادر: العلاقات الإسرائيلية الإفريقية، الناشر دار الكرمل، سنة 1988، وهدفت هذه الدراسة إلى الإجابة عن تساؤلات منها أطماع إسرائيل في إفريقيا وأهداف تغلغلها وأساليبها وتوضيح خلفية وظروف استئناف العلاقات مع إفريقيا اليوم بعد انقطاعها بصورة شبه كاملة منذ عام 1983.
2. محمد سالمان طايع، تقديم عبد المنعم المشاط، الصراع الدولي على المياه، بيئة حوض النيل، مركز البحوث والدراسات السياسية، ط1، 2007، القاهرة.

تناول الكتاب موضوعاً حيوياً ومستقبلياً وهو ندرة المياه كمصدر للصراع الدولي ومجالات الصراع المائي في حوض نهر النيل بدء من مشروعية اتفاقيات توزيع المياه وتقسيمها وانتهاء بالصراع المائي الدولي حول شرط الأخطار المسبق,واعتماد مبادرة حوض النيل.

وحلل دور القوى الخارجية مثل الولايات المتحدة وإسرائيل في تأجيج الصراع المائي في حوض النيل ومحاولة تطويق مصر من الجنوب والتأثير على تدفق مياه النيل بيسرٍ وسلاسة ويبحث آليات التحول من الصراع حول المياه إلى التعاون والإعلاء من سياسات الإدارة المتكاملة للموارد المائية.

3. محمد عبد الغني سعودي، إفريقية في شخصية القارة شخـصية الأقـاليم، مكتبـة الأنجلو المصرية، 2004، القاهر. وقد شمل الكتاب الحديث عن إفريقيـا جغرافيـاً واقتصادياً وديموغرافياً وسياسياً وتفرد كل فصل للحديث عن دول غـرب إفريقيـا ودول شرق إفريقيا والصحراء الكبرى حوض النيل والقـرن الإفريقـي وجنـوب إفريقيا.

4. صالح أبو بكر علي أحمد، العلاقات العربية الإفريقية بـين الماضـي والحاضـر، دراسة متعددة الأبعاد، دار النهضة العربية، 2006، القاهرة.

تناولت الدراسة بحث التطور التاريخي للعلاقات العربية منذ فجر التـاريخ وحتـى 2006 كما بحثت مراحل العلاقات العربية الإفريقية ومواقف الدول الإفريقية من قضية الصراع العربي الإسرائيلي بشكل عام والقضية الفلسطينية بشكل خاص كـذلك بحـث العلاقات الإفريقية العربية اقتصادياً وسياسياً وثقافياً وأثر الموقف الإفريقي على التغلغل الإسرائيلي في إفريقيا.

5. صالح أبو بكر علي أحمد، أثر المتغيرات العالمية والإقليمية على العلاقات العربيـة الإفريقية من عام 1989-2000، دار النهضة العربية 2005، القاهرة.

تناولت الدراسة بحث أثر المتغيرات العالمية على العلاقات العربية الإفريقية منهـا انتهاء الحرب الباردة وأثرها على الدول العربية والإفريقية، كذلك بروز خواص جديدة مميزة للنظام العالمي الجديد وذلك بدخول القضايا كقـضية البيئـة، وبـروز مـسألة الديمقراطية وحقوق الإنسان وظهور النظام العالمي الجديد معرباً عـن تغيـر البيئـة الدولية.

6. رونالد أوليفر- أنتوني أتمور، ترجمة فريد جورج بوري، إفريقيا منـذ عـام 1800 المجلس الأعلى للثقافة، ط1، 2005، القاهرة.

تناولت الدراسة إفريقيا بشكل عام شمال وجنوب وشرق وغرب إفريقيا منـذ العـام 1800 وحتى 1930 واستعمار إفريقيا والطريق للاستقلال والديمقراطية فـي جنـوب إفريقيا وتطرقت أيضاً إلىسياسات إفريقيا وكذلك الاقتصاديات والمجتمع فـي إفريقيـا المستقلة.

7. محمد عبده يماني، إفريقيا لماذا؟ دار الصحوة للنشر والتوزيع، 1991، القاهرة.

تطرقت الدراسة إلى العلاقات التاريخية بين العرب والأفارقة كذلك انتشار الإسلام واللغة والثقافة العربية في إفريقيا وتطرقت الدراسة إلى الاستعباد والاستعمار وكفاح الإفريقيين ضد الاستعمار, أيضاً حللت الدراسة موضوع إفريقيا وإسرائيل من خلال الصراع السياسي العربي الإسرائيلي في إفريقيا والتطرق إلى كامب ديفيد التي فتحت الأبواب لإسرائيل في إفريقيا وأيضاً البحث في مشكلة مهمه وهي قضية التعاون العربي الإفريقي ومساهمة العرب في إفريقيا.

8. حلمي عبد الكريم الزعبي، الإستراتيجية الصهيونية للسيطرة على البحر الأحمر، الدار العربية للنشر والترجمة، ط1، 1990، الجيزة.

توضح الدراسة المخطط الاسرائيلي لتهديد الملاحة البحرية في البحر الأحمر ودوافع إسرائيل للتشكيك في قدرات الدول العربية وقدرة إسرائيل على تأمينه من خلال وضع الألغام في عرض البحر لتأمين ملاحة السفن في خليج العقبة عبر أنابيب إيلات-عسقلان.

كذلك تتناول النظرة الشمولية لمسائل الدفاع الإستراتيجي من منظور أمريكي إسرائيل مشترك ويحذر الكتاب من أن البحر الأحمر قد يتحول إلى ساحة صراع رئيسية بين العرب وإسرائيل حيث يطالب الإسرائيليون كأحد دول البحر الأحمرالحصول على المميزات والمطالب المشروعة كباقي الدول.

أما هذه الدراسة فقد تناولت العلاقات الإسرائيلية –الإفريقية بشكل عام مع اختيار بعض المناطق من إفريقيا والتي لها علاقات وطيدة مع إسرائيل أو المناطق الحساسة التي تغلغلت إسرائيل فيها لتشكل ضغطاً وتهديدا على العالم العربي وتناولت الدراسة أيضاًجذور العلاقات العربية – الافريقية, مراحلها واهميتهاوضرورة تعزيزها.كذلك بحثت الدراسة أثرالعلاقات الاسرائيلية-الافريقية وتناميها على الدول الافروعربية وتم اختيار مصر من شمال إفريقيا وموريتانيا من الغرب كحالة دراسية لبيان هذه الحالة.

الفصل الثالث

الأهمية الإستراتيجية لإفريقيا

1.3 نبذة تعريفية

تعد القارة الإفريقية ثاني قارة من حيث المساحة في العالم وتعتبر من المناطق المهمة في العالم من الناحية الإستراتيجية. لذا، نود في هذا الفصل دراسة ثلاثة مباحث الأول: الأهمية الإستراتيجية والثاني: العلاقات العربية الإفريقية والثالث: نتناول فيه بداية العلاقات الإسرائيلية الإفريقية.

إفريقيا هي أكثر القارات تحديداً فهي القارة المتماسكة، شبة الجزيرة الضخمة (خريطة رقم 1) ، تتصل بآسيا بمسافة لا تزيد عن مائتي وأربعون كيلو متراً. ما بين العقبة والبحر المتوسط لذا يسهل تحديدها لقلة تعاريجها وجزرها وتماسكها.(كارفجال,1984, ص64).

وتميزت أيضاً بالأحواض والتي شغلت بطن القارة وكان نصيبها ستة أحواض وتعتبر ضمن أكبر أحواض العالم وإن كانت ليست أغزرها ماء ولكن وجود النيل (سعودي,2004, ص1)حيث أطلقت عليه شعوب إثيوبيا اسم ابنهي أي "أبي الأنهار" أطول نهر في العالم حيث بلغ طوله 6680كم(سعودي,2004, ص1).

تميزت القارة كموقع بأنها تكاد ينصفها خط الاستواء فتمتد منه شمالاً مسافة 4150 كيلو متراً. وتمتد جنوباً مسافة 3860 كيلو متراً وكان لهذا الامتداد.

. أثره في تناظر الأقاليم المناخية والنباتية. وكذلك أثره في أن ثلثي القارة أصبحت بين المدارين بحيث استحقت أن تكون أكثر قارات العالم حرارة خاصة في صحرائها الكبرى التي تمثل ربع صحارى العالم الحارة بمساحة 9.056.000 كم^2 (يماني,1991, ص35) أكبر صحراء في العالم كذلك تميزت بالتنوع في ظروفها الطبيعية مما يميزها عن غيرها في قارة بلغت مساحتها 30.3 مليون كيلو متر مربع. من الرأس الأبيض في تونس إلى رأس أجولهاس في جنوب إفريقيا، وتمتد لمسافة تزيد عن 7500 كيلو متراً من الرأس الأخضر في السنغال إلى رأس جواردفوي في الصومال(سعودي,2004,ص2).

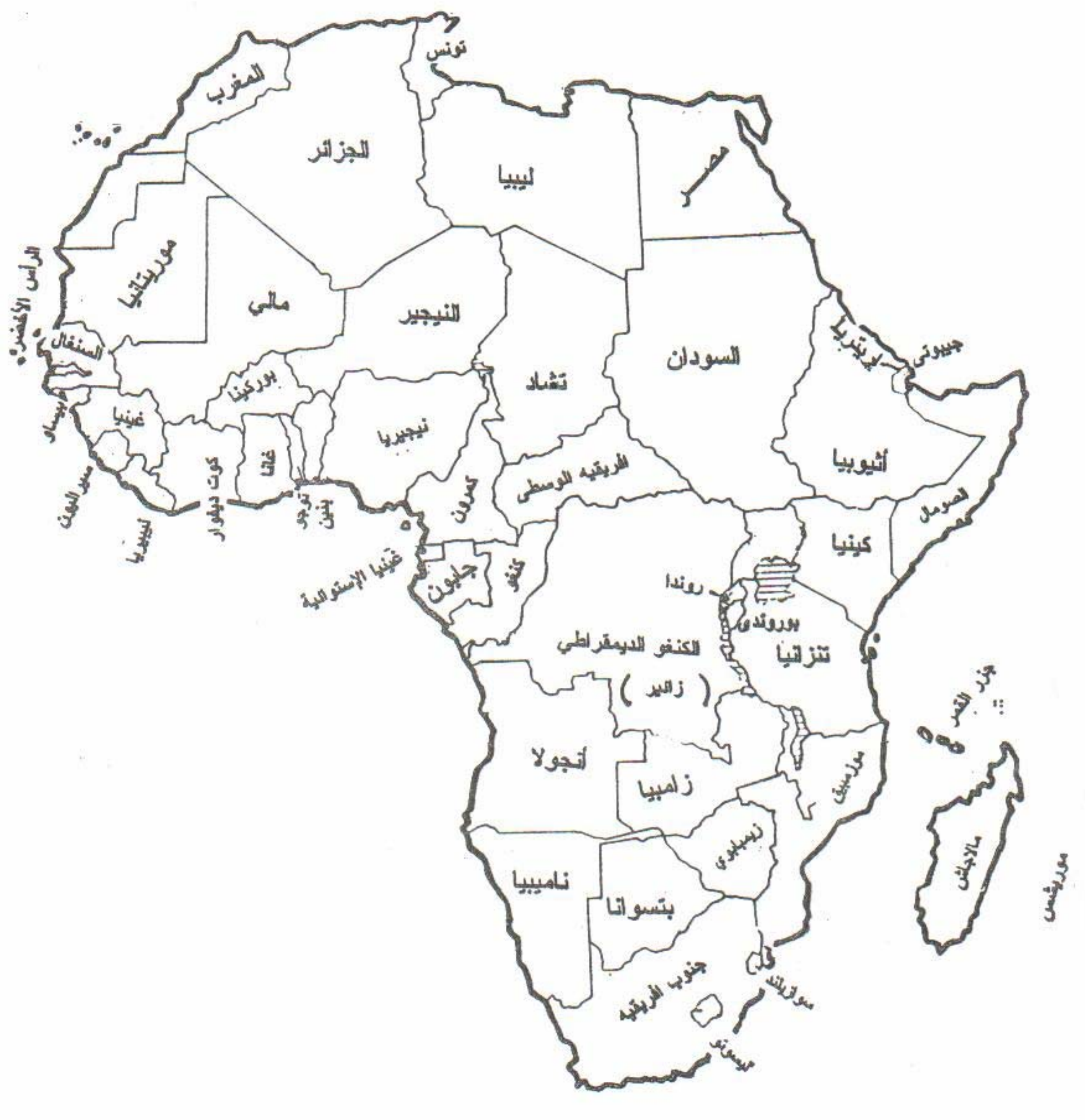
ويميز الجغرافيون بين افريقيا العليا شاملة الجنوب والشرق وافريقيا السفلىوتـضم الشمال والغرب.

وتاريخيا" تعتبر افريقيا اقدم تاريخ للحياة البشرية على سطح الارض لفتـرة تقـدر ربما لملايين السنين,فهي مهد الانسان حسب ابحاث دكتور ليكي وزوجته في شرقي افريقياعـام 1959م,ومقولـة بـازل دافيدسـن ان القـارة الافريقيـةهي أم وأب البشرية(سعودي,2004,ص3).

أما من الناحية الإستراتيجية فمثلت"القارة السمراء أهميةً حيوية نظراً لموقعها الهـام على الطرق البحرية الرئيسية التي تربط بين الغرب والشرق"(مناع,1997, ص20). لذلك حاولت الدول الأوروبية الاستعمارية فرض سيطرتها على إفريقيـا، أو علـى الأقل السيطرة على جزء من الساحل الإفريقي، لتسيطر على الطرق البحرية التـي تدور حول القارة خدمة لأساطيلها البحرية وحماية لتجارتها عبر البحار.

2. أيضاً، تُعد القارة الإفريقية مصدراً رئيسياً ومهماً مليئاً بالإمكانـات والثـروات الكامنة ولا ننسى أنها من أكثر القارات تعرضاً لكيانها التاريخي وخاصة الاستعمار الأوروبي(أبو العنيين؛ وآخرون,2002,ص553) حيث كانت فترة (1875 - 1885) فترة الاهتمام بإفريقيا وتقسيمها، وبالتالي غزوهـا علـى مراحـل والتـي تكالـب الطامعون، ولا يزال على استغلال الإمكانات الهائلة الهامة سواء في الطاقـة مـن بترول، أو ثروات معدنية متنوعه(آدى أجاي؛ وآخـرون,1997,ص865) والـذي ابقىالقارة على ما هي عليه تعتمد على الزراعة والرعي في الدرجة الاولى ولفترة طويلة في حين كان نصيبها من الصناعة ضئيل.وفي ظل اهمية الموقع ووجود هذه الثروات جاءت أهمية الممرات المائية والطاقة، والمـوارد المعدنيـة، والزراعيـة والحيوانية، باعتبارها جزءاً هاماً من اللعبة الإستراتيجية لأشكال الصراعات وحلها ولا بد من تناول هذه البنود بشكل أوسع نظراً لأهميتها.

خريطة رقم ١ لإفريقيا السياسية



1.1.3 الممرات المائية:

تمثل الساحة الإفريقية مفصلاً جيوستراتجياً هاماً في الممرات المائيـة والتـي تربط بين الغرب والشرق وهذه الممرات هي:

1. البحر الأحمر:

يقع البحر الأحمر عند التقاء قارتي آسيا وإفريقيا ويعتبر موقعاً إستراتيجياً هامـاً كممر مائي لا يمكن الاستغناء عنه،فبحكم موقعه الجغرافي يصل بين المحيط الهندي والمحيط الاطلسي عبر قناة السويس والبحر الابيض المتوسط وقد زادت اهميتةكممر مائي بعداكتشاف النفط في الخليج العربي0 (الزعبي,1990,ص56-57).

وقد احتفظ بأهميته للتجارة حتى اكتشاف رأس الرجـاء الـصالح عـام 1498 واستبعاده مرة أخرى أهميته بعد شق قناة السويس عام 1869 ويبلغ طـول البحـر الأحمر 2100 كم^2 وتبلغ مساحته 438 ألف كم^2 ويمكننا القول أن البحـر الأحمـر بحيرة عربية استناداً كحقائق الجغرافيا إذ يـضم الـساحل المـصري والـسعودي والسوداني واليمني وجيبوتي واريتريا (الموعد,1999,ص13).

وتُثبت الوقائع التاريخية أن أمن هذا الجسر جزء لا يتجزأ من الأمـن القـومي العربي لأنه كان محط أطماع القوى الاستعمارية بلا استثناء، ويضم البحر الأحمـر ثلاث مرات مائية هامة جداً هي قناة السويس ومضائق نيران وباب المندب.

أ. قناة السويس: تعتبر قناة السويس أهم ممر مائي في العالم وزادت أهميته بعـد اكتشاف النفط في الخليج العربي حيث لأنها اختصرت قناة السويس الطريـق بـين جنــوب شــرق آســيا والــسواحل الأوروبيــة الغربيــة حــوالي ثلثــي المسافة(حافظ,1982,ص90) بالمقارنة مع الطريق المار عبر رأس الرجاء الصالح إذ بلغ طولها 161كم^2 وعمقها 68 متراً وتسمح القناة حالياً بمرور السفن.

وتظهر الوقائع التاريخية تصارع القوى الاستعمارية للسيطرة على هذا الممر المائي الهام بعد حملة نابليون عام 1798 حتى احتلال مصر من قبل بريطانيا عـام 1882(الموعد,1999,ص20) وتحالف بريطانيا وفرنسا وإسرائيل وشنهم العـدوان على مصر عقب الإعلان عن تأميم القناة في تمـوز 1956، وحاولـت إسـرائيل الإدعاء عند احتلال شبه جزيرة سيناء، ووصولها إلى الضفة الشرقية لقناة السويس

أن الحد الفاصل بين مصر وإسرائيل يمر في منتصف القناة على اعتبار سيناء غير مصرية محتلة، وقد هدد عبد الناصر بإغلاق القناة نهائياً وقد[1] تم إغلاق القناة عقب العدوان الثلاثي عام 1956 وقد تمت الملاحة أمام السفن في 10 ابريل عام 1957، وقد أغلقت أيضاً عقب حرب 1967(أبو بكر,1987,ص269) ومما يجدر ذكـره أن قناة السويس حظيت باهتمام المفاوضات الأميركية- الإسرائيلية –المـصرية عـام 1979.

ب. مضائق تيران: لا تستخدم ضمن نطاق الملاحة الدولية لأنها تؤدي إلى مضيق يؤدي إلى خليج مغلق (العقبة) وتم تحديد الملاحة في ممرين ملاحين ضيقين يـشكل الجزء الصالح مساحة 500 ياردة ويستخدم من قبل مصر والأردن والسعودية أمـا إسرائيل بعد احتلالها قرية أم الرشراش عام 1949 حاولـت وضـع قـدمها فـي المضائق ولكن لم تستطع سفنها المرور.

ج. باب المندب: عرف باسم باب الدموع بسبب المخاطر التي تتعرض لهـا الـسفن بسبب الصخور البارزة وعرف أيضاً مضيق الوفاء أو الولاء أو مدخل بحر القلـزم وسمي باب المندب لأنه المكان الذي يندب فيه حراس أهل اليمن عنـدما تـداهمهم أساطيل الغزاة تأتي أهمية باب المندب من انه يربط البحر الأحمر بالمحيط الهنـدي عبر بحر العرب والقرن الإفريقي، وبحر عُمان، ويربط الخلـيج العربـي بـالبحر الأحمر ومنه إلى البحر الأبيض المتوسط يبلغ طول المضيق 50 مـيلاً وعرضـه 19.5 ميلاً، ويتحكم بالطريق إلى باب المندب عدة جزر منها جزيرة ميون (بريم) وجزيرة كمران ومجموعة جزر حنيش.

2.القرن الإفريقي: تظهر أهميته الإستراتيجية في السيطرة على باب المندب وبالتالي الممر المائي البحر الأحمر، قناة السويس بين البحر المتوسط والمحيط الهندي وهي طريق مختصر يربط بين الاتحاد السوفيتي عبر البحر المتوسط والمحـيط الهنـدي وكـذلك الأمـر بالنـسبة للحلـف الغربـي وخاصـة أمريكـا وفرنسا(المصري,1992,ص204).

وتعتبر بلدان القرن الإفريقي وتشمل السودان والصومال واريتريـا وجيبـوتي إحدى بلدان العالم التي شهدت اكبر عدد من بؤر التوترات والصراعات الإقليمية.

وذلك إما للنزاعات الأهلية، أو الداخلية على شكل حروب أهلية مثل الصومال نزاعات أو حروب أهلية ساهمت فيها القوى العظمى بشكل مباشر أو غير مباشر أثناء الحرب الباردة وما بعدها(الموعد,1999,ص20) فموقع الأطراف العربية في منطقة القرن الإفريقي على امتداد سواحلها يجب أن يضافر الجهود لتحول إلى بحيرة عربية.

3. المحيط الهندي وجنوب الأطلسي: تبرز أهمية المحيط الهندي في أنه ضمن سيناريو مواجهة يمكن للولايات المتحدة أن تهدد بفعل الصواريخ العابرة للقارات والمحملة في غواصات نووية الاتحاد السوفيتي ومن هنا يكسب الاتحاد السوفيتي أهمية دفاعية من المحيط الهندي(رأفت؛ونصر الدين,1985,ص118).

أما الأطلسي فيعكس أهمية دفاعية في تلك المنطقة وكذلك يهدد الضفة الغربية للمحيط (أميركا اللاتينية)، وكذلك الولايات المتحدة وهو يصل بين منطقة حلف شمال الأطلسي والمحيط الهندي، فمن الطبيعي أن تكون الكتلة الإستراتيجية العربية الإفريقية موضعاً لأطماع القوى الكبرى.

2.1.3 البترول:

يعتبر البترول بشقيه الغاز الطبيعي والزيت الخام من أهم الموارد الطبيعية بعد الغذاء والماء، حيث يمثل حوالي ثلثي إجمالي الاستهلاك العالمي من الطاقة الأولية، أما إفريقيا فتصل إلى ما يعادل 90% من احتياجات الطاقة الأولية، ويمثل أيضاً مصدراً هاماً للنقد الأجنبي، وكذلك الأهمية الإستراتيجية للبترول وذلك لتعدد استخداماته في كل ما يتصل بحياة الإنسان الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والعسكرية(أبو العنيين؛وآخرون,2002,ص570-571)، أما احتياطي البترول في إفريقيا فهو القابل للاسترجاع(وهوالكمية من البترول التي يمكن استرجاعها من صخور المكمن (الخزان) وتتراوح نسبته بين 10إلى 50% من المخزون الكلي ويتوقف على مدى استخدام التكنولوجيا الحديثة فبي استرجاع البترول) وهناك أيضاً الاحتياطي التقديري (تقوم الجهات البحثية بتقدير بعد القيام بدراسات عن المحتوى العضوي الأصلي نوعاً وكماً في كل حوض ترسيبي كلاً على حده وتستمر مراجعته بالإضافة والحذف كلما توافرت معلومات جديدة سواء بالحفر أو التحاليل المعملية)

وتجدر الإشارة هنا أن أرقام الاحتياطي التي سنستخدمها هـو الاحتيـاطي القابـل للاسترجاع وليس الكلي أو التقديري.

وتجدر الإشارة هنا، أن أرقام الاحتياطي المؤكد استرجاعه من الزيت في إفريقيا يصل 75 بليون برميل (ب.ب) وهذا يضع القارة في الترتيب الثاني بعـد أمريكـا الجنوبية 95 بليون برميل (ب.ب) ويليها روسيا (65 ب.ب) ويـستثنى مـن ذلـك الترتيب أعلاه الشرق الأوسط والذي يصل احتياطه إلى (700ب.ب) لا يدخل فـي الترتيب أعلاه.

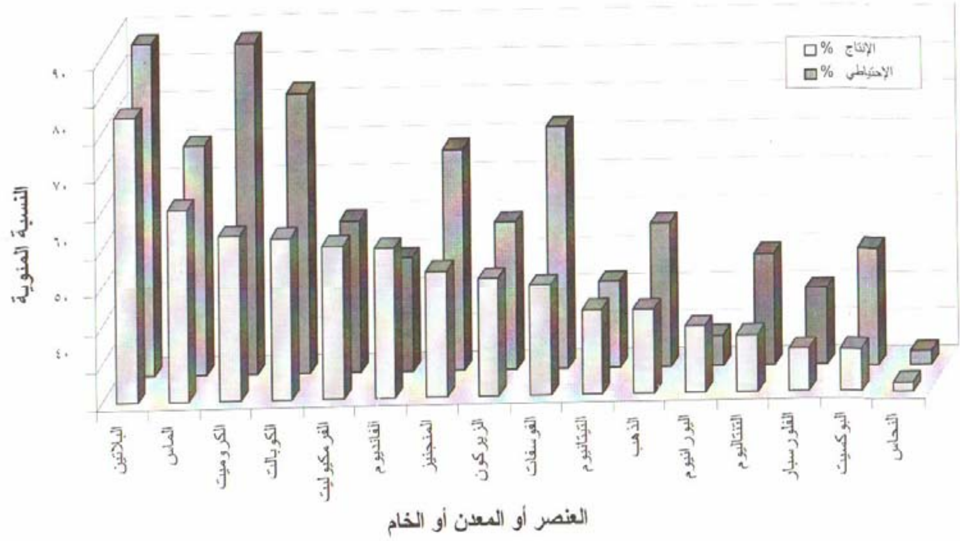
أما نسبة احتياطي الزيت إلى إجمالي الإنتاج فإنه يتزايد بمعدل أعلى من النمو في الاحتياطي فإذا كانت النسبة عالمياً تصل إلى 40(الاحتياطي 40 مرة قدر ما تم إنتاجه) فنسبة إفريقيا (27) في المرتبة الثانية بعد أمريكـا الجنوبيـة (39) ويليهـا روسيا (22%)، ويستثنى الشرق الأوسط (82%) من الترتيب أما احتياطي الغـاز الطبيعي بالرغم أنه لا يتجاوز (7%) من احتياطي العالم (11-150 تريليون متـر مكعب) إلا أن القارة الإفريقية تتفوق على الأميـركيتين وأوروبـا وتعتبـر القـارة الإفريقية الثالثة بعد الإتحاد السوفييتي 57 تريليون متر مكعب والشرق الأوسط 53 تريليون متر مكعب، ويستنتج من ذلك أن قارة إفريقيا لا بد أن تكـون فـي بـؤرة الاهتمام العالمي من حيث الثورة النفطية(أبو العنيين؛وآخرون,2002,ص572).

ونشير هنا إلى محاولات الغرب في تبني رغبات جنوب السودان الانفصال عن شماله، حيث تشير الدلائل إلى احتمالات غير محددة لتواجد تجمعات بترولية كبيرة في الجنوب السوداني.

3.1.3 الموارد المعدنية:

تمثل إفريقيا والجزر المجاورة نحـو 21% مـن مـساحة الكتلـة الأرضـية (Land mass)، ويسكن بها نحو 800 مليون نسمة وتحتوي الأراضـي الإفريقيـة حوالي أكثر من 30% من مجموع الموارد المعدنية للكرة الأرضية(شـكل رقـم1) منها ما يشكل أكثر من 90 % من الاحتياطي العالمي البلاتين والكروم وما هو أكثر من 40% من الذهب والألماس والكالسيوم والمنجنيز والفوسفات و 90% في إنتاج

الكوبالت من موارده توجد في زائير والذي يسهم لوحده بنحو 56% مـن الإنتـاج العالمي فضلاً عن إسهامها بنحو 51% من إنتاج الفانديم(سعودي,2004,ص205).



(شكل ١) نسبة الإنتاج و الاحتياطي العالمي للمعادن في أفريقيا عام ٢٠٠١

وتنتج أكثر من 60 معدن وفلز وهي رائدة في بعض المعادن من حيث الأهمية الاقتصادية والجيولوجية والإنتاج الاحتياطي والأسعار العالمية، وهذه المعادن هـي: البلاتين، الماس، الكروم، الكوبالت، الفرمكيوليت، الفانديوم، المنغنير، الزيركـون، التتيانيوم، الذهب، اليورانيوم، التنتاليوم، الفلورسبار، البوكـسيت، النحـاس(جـدول رقم1).

تتركز الثروات المعدنية في عدد من دول إفريقيا أهمها جنوب إفريقيـا وغانـا وزائير وزيمبابوي وتنزانيا وزامبيا وجمهورية الكونغو الديمقراطية(شـكل رقـم2) ومن أهم الاكتشافات الحديثة عام 2001 هو صخور الكمبرليت الحاوية للماس فـي موريتانيا.

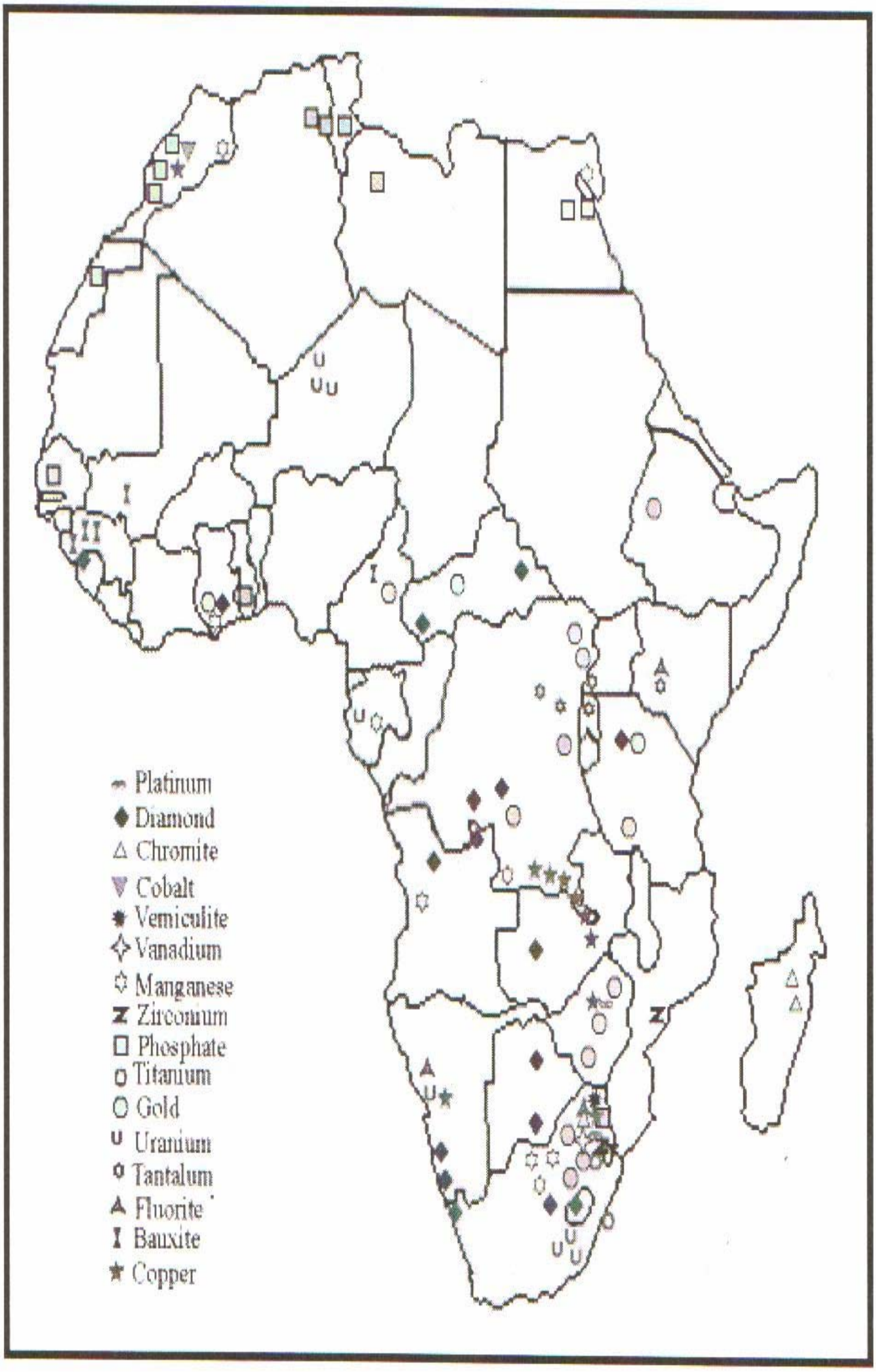
وتحتل دولة جنوب إفريقيا الصدارة إفريقياً وعالمياً كدولة تعدينية من حيث الكم الـوافر وتنـوع المعـادن كـذلك الاحتياطيـات الكبيـرة مـن هـذه المعادن(سعودي,2004,ص499-500).

جدول رقم(1)

نصيب إفريقية من إنتاج بعض المعادن الرئيسية عام 2000

	إفريقية % العالم	المنتجون الرئيسيون ف إفريقية
ذهب	37	جنوب إفريقية 94 – غانا 3
خام نحاس	13	زامبيا 43 – زائير 43 – جنوب إفريقية 17
خام كوبالت	76	زائير 76 – زامبيا 20
ماس	50	زائير 45 – بتسوانا 32 – جنوب إفريقية 16
خام كروم	41	جنوب إفريقية 86 – زيمبابوي 12
خام منجنيز	27	جنوب إفريقية 59 –جابون 34
فوسفات	25	المغرب 46 – تونس 17 – جنوب إفريقية 8
بوكست	18	غينيا 90 – سيراليون 8
يورانيوم	14	نامبيا 35 – النيجر 30- جنوب إفريقية27
فانديم	51	جنوب إفريقية100
نيكل	8	جنوب إفريقية51 – بتسوانا 203 – زيمبابوي 19
خام رصاص	5	جنوب إفريقية 43 – المغرب 36 – نامبيا 13
الزئبق	13	الجزائر 100
الفحم	5	جنوب إفريقية 97
البترول	10	نيجيريا 28 – ليبيا 21 – الجزائر 18

أقتبس من محمد عبد الغني السعودي,(2004),ص205.



(شكل ٢) توزيع المعادن الإستراتيجية و الهامة في أفريقيا

4.1.3 الثروة الحيوانية:

تعتبر الثروة الحيوانية أساساً مهماً في توفير الغذاء وكـذلك تـوفير خـدمات الزراعة من حمل ونقل وتسويق،ومصدر أساسياً في توفير السماد العـضوي الـذي يستخدم في الزراعة وهوالمصدر الأساسي للدخل.

بلغت نسبة قطاع الثروة الحيوانية60% من إجمالي سكان إفريقيـا الـزراعيين والتي تعتمد بشكل أساسي على تربية الحيوان، كمـا فـي موريتانيـا والـصومال والسودان، وبالرغم من سنوات الجفاف إلا أن أعداد الإنتاج في هذا القطاع في تزايد كما هو موضح في (جدول رقم2) وفي عام 2000 وقدرت الثروة الحيوانية حوالي 707 مليون رأس ومثلت الأغنام 34% والأبقار 31% والماعز 29% والإبل 2%، ويلاحظ بالرغم من امتلاك إفريقيا لثروة حيوانية هائلة ومقومات إنتاجها وتطويرها إلا أن الطاقة الإنتاجية الحالية تعد ضعيفة لوجود المعوقات منها نقـص الخبـرات الفنية والتمويل للقيام بمشاريع استثمارية لخدمة الأمن الغذائي الإفريقي.

جدول رقم(2)

تطور أعداد الحيوانات الحية والمنتجات الحيوانية في إفريقيا خلال الفترة من 1991-2000

الأعداد بالآلف رأس			الإنتاج ألف طن
2000	1998	1991	البيان
			1. الأعداد:
224303	222618	187367	أبقار
3200	3149	2813	جاموس
239830	237820	202736	أغنام
206449	204452	170510	ماعز
14340	14512	14148	جمال
18699	19375	16327	خنازير
1162	1155	879	دجاج
			2. المنتجات:
3834	3726	3464	لحوم حمراء
2600	2559	1881	لحوم بيضاء
10603	10455	9237	اللحوم بأنواعها
4034400	3785200	3348900	أسماك
2150	1709	1509	بيض
18824	17981	15211	ألبان

ولا بد لنا من القول، انه تتزايد أهمية إفريقيا اليوم أكثر من السابق وخاصة في جنوب الصحراء نسبة لأهميتها النفطية لأمريكا وسوف تكون أكثر أهمية من الشرق

الأوسط في المرحلة القادمة إذ تتسابق كل من الصين والهند وأوروبا وأمريكا على حقول البترول والغاز الطبيعي والموارد الطبيعية الأخرى والاستثمارات(ليك,2005,ص3)، أيضاً بروز الصين والهند كقوى جديدة وخاصة الصين ومنافستها وحاجتها الشديدة للموارد والطاقة والموارد الطبيعية الأخرى والاستثمارات، إذ تشكل الصين اليوم تهديداً استراتيجياً بملئها الفراغ الذي تركته أمريكا وأوروبا وكندا في مجالات البترول بعد أن أصرت شركة شفرون لبيع استثماراتها لحكومة العراق، وبيع شركة تالمسان الكندية حصتها لشركة هندية بعد مواجهة ضغوط من قبل أمريكا والرأي العام الكندي،(ليك،2005,ص5) أيضاً نرى أن سياسة أمريكا تجاه إفريقيا الجديدة تعكس فيها الإستراتيجية الجديدة نحو إفريقيا وهي محاولة حل الصراع والاهتمام بالجانب الإنساني وإدخال إفريقيا في الاقتصاد العالمي حتى لا تفوت مميزات العولمة حيث أوصت قمة الثماني الكبار زيادة المعونات لإفريقيا وإيجاد الاستثمارات الجديدة وربط كل ذلك بمحاربة الإرهاب وبناء تحالفات في المنطقة من اجل ذلك.

وباستعراض الأهمية الإستراتيجية للقارة الإفريقية لا بد من عرض للعوامل الرئيسية الخاصة بالقارة الإفريقية ككل والتي ظهرت خلال عقد التسعينات والألفية الثالثة. فهناك ثلاثة عوامل خاصة وهي الايدز والفقر والحروب(اوليفر؛واتمور,2005,ص425-426).

بداية بالرغم من إعداد الوفيات الكبيرة من وباء الايدز وباقي الأمراض القاتلة فإن معدل زيادة السكان بلغ 2.4% سنوياً، فبلغت نسبة سكان إفريقيا بالنسبة لسكان العالم عام 1900 حوالي 4.5 % وارتفعت عام 2000 إلى 100% من إجمالي عدد سكان العالم البالغ ستة بلايين نسمة بذلك أصبح سكان القارة من أفقر الناس في العالم إذ بلغ دخل الفرد في الولايات المتحدة 34.100 دولار سنوياً تقريباً في حين كان في أغنى دولة افريقية وهي ليبيا نظراً لثروتها البترولية 7640 دولار سنوياً.

في حين بلغ الدخل السنوي في جنوب إفريقيا 2620 دولار، ومصر 1490 دولار، في حين يكافح ثلثي السكان للبقاء على قيد الحياة بأقل من دولار واحد.

ويوجد أفقر فقراء القارة في أكثر المناطق النائية لعدم الرعاية والاهتمام من قبل الدولة. ويوجد اللاجئون الفارون من مناطق الصراع الذين يعانون البؤس والمرض والفقر، ويعتبر وباء الايدز اكبر كارثة تهدد امن واستقرار القارة ويزداد في مناطقها الجنوبية، والشرقية، ويقل في الـبلاد الإسـلامية القديمـة شـمال الـصحراءوذلك لتمتعهابخصائص حضارية واجتماعية ودينية كان لها التأثيرالواضح علـى ضـألة حجم الاصابة،(البنا,2000,ص36) ويذكر أن عدد المصابين في القارة بلغ أكثر من 28 مليون قبل ذلك، وتقدر نسبة الإصابة في بعض الدول الإفريقية حـوالي 40% من السكان، وتوفي 2.3 مليون. وعلى سبيل المثال بلغ عدد دولـة بوتـسوانا 1.6 مليون نسمة منهم 600.000 مصابون بالايدز عام 2002 لذا هبط معدل الحياة من 62 عاماً في ثمانينيات القرن إلى 37 عاماً اليوم.

أما في جنوب إفريقيا البالغ عدد سكانها 43 مليون فالوضع فيها مأساوي لكون إصابة 20% من البالغين تتراوح أعمارهم مـن 15الـى 49. فالوضـع مأسـاوي فاحتمال هبوط سن الحياة من 65.8 إلى 47.8 عام 2005، ويرجـع الـسبب إلـى الهجرة الموسمية في أعمال الزراعة والتعدين، مما يحدث هذه العلاقات الشاذة فهذه الأعداد الكبرى من الموارد البشرية، والتي تعتبر القوة المحركة للتطور الاقتصادي، ولكنهم مرضى بالايدز، أو أمراض أخرى مثل السل والملاريا.

وشهدت بعد ذلك القارة عامل مهم وهو دخول عالم الاتصال والثورة العالميـة والتكنولوجية في الألفية الثالثة، ولكن للأسف كان اهتمام الشباب بالأفلام الـسينمائية والفيديو المتعلقة بالحرب ورامبو والعميل جيمس بونـد والكونـغ فـومن أفلامهـم المفضلة.

بالنسبة للإذاعة فيستمع 80%(اوليفر؛واتمـور,2005,ص430) مـن النـاس للبرنامج الإفريقي، أما الأغلبية السائدة تستمع لهيئة الإذاعة البريطانية. وإذا ما أخذنا القارة ككل فإن اقتصاديات إفريقيا خرجت من حالة الكساد في السبعينيات وتـدهور اقتصادي في الثمانينات وأصبح هناك العديد من الاستثمارات ومساعدة الحكومـات من قبل رجال الصناعة في العالم الخارجي.

أيضاً يمكن تقديم القارة خلال أحداث سبتمبرعام 2001 فقد أبعدت القارة الإفريقية تماماً من إدارة الاهتمام الأمريكي فلم تكن في مقدمة الحرب ضد الإرهاب، فقد تم تشجيع ليبيا على التخلي عن الإرهاب بينما تخلت الحكومة السودانية عن بعض تشددها وتحركت نحواتفاق سلام مع الجنوب.

والاستثناء الوحيد على الدور الصغير الذي تلعبه إفريقيا هو البترول فقد أبدت الولايات المتحدة من خلال زيارة الرئيس بوش لإفريقيا اهتمامها بإفريقيا في منتصف 2003 كبديل للشرق الأوسط في موضوع البترول وبدأت الشركات الأمريكية التنقيب فعلاً. عندما زار الرئيس بوش السنغال في عام 2003 وتعهد بمكافحة الايدز من خلال منحه مقدار 15 بليون ومساعدة ليبيريا المضطربة على الاستقرار(اوليفر؛واتمور,2005,ص437).

وبعد انتهاء الحرب العراقية اتخذت الحكومة الأمريكية خطوات أكثر فاعلية فيما يتعلق بالمشاكل الإفريقية وسوف يستفيد الإفريقيون على المدى الطويل في كونهم في الصف الأول وفي المقدمة في عالم السياسة والمال.

2.3 المصالح العربية في إفريقيا.

شغلت القارة الإفريقية ثلث مقاعد منظمة الأمم المتحدة في عام 1960 قلبت نظام التصويت حيث استقلت 15 دولة وزاد عدد الدول وتغير نظام التصويت، إذ انخفض 20% بعد أن كانت النسبة لصالح الولايات المتحدة، حين شغلت البلدان العربية حوالي سبع عدد مقاعد المنظمة الدولية.

ومن هنا تبدو لنا الأهمية التي تحتلها دول القارة الإفريقية والدول العربية إذ تشكل حوالي 40% من عدد الدول الأعضاء. بحيث تستطيع أن تلعب دوراً أساسياً في حركة الصراع التاريخي العربي الإسرائيلي وأيضاً العمل على استقرار الأمن والسلام الدوليين في العالم(أسبر,1980,ص7), ولا بد من التركيز على نقطتين مهمتين في تحليل هذه العلاقات.

1. التداخل بين المنطقتين استراتيجياً وجغرافياً واقتصادياً وثقافياً. يفرض على دول المجموعتين المزيد من التقارب على صعيد العلاقات والتكتلات الإقليمية في مختلف الحقول بمعنى لا تعارض بين الإفريقية والعربية وإنهما مكملتان

لبعضهما البعض وتشتركان في عدة سمات(مناور,1993,ص14) ومنهـا تعـاطف الشعوب الإفريقية مع القضية الفلسطينية في الستينيات وتأييد للشعب الفلـسطيني في حقه المشروع في تقرير مصيره وإقامة دولته الفلسطينية المـستقلة. وهـذا التأييد والتعاطف لم يأتي من فراغ وإنما من معاناة الشعوب الإفريقية ونـضالها من أشكال التمييز العنصري والاضطهاد فقد تمثل في تقلـيص عـدد البعثـات الدبلوماسية مـع إسـرائيل والبالغـة 43 بعثـة متبادلـة عـام 1967م(عبـد الرحمن؛وشعراوي,1985,ص54) كذلك مواقف الدول الإفريقيـة مـن حـرب أكتـوبر 1973 التـي بـادرت بقطـع علاقاتهـا مـع إسـرائيل فرادى(العطية,1973,ص38).

2. يبرز البعد المتميز الذي يمكن لعبه من قبل الدول العربية والإفريقية إذ تتركز في الجغرافيا العربية الثروة العالمية للنفط المنتج والاحتياطي وكذلك في الجغرافيـا الإفريقية والثروة العالمية من المواد الأولية والأساسية فـي عمليـات التـصنيع والتمويل. ومن هنا لا بد لنا دراسة المحاور التالية:

1- جذور العلاقات العربية الإفريقية وتشمل التعرف على البـدايات وامتـداد هـذه العلاقات في العصر الحديث.

2- عوامل التقارب الإفريقي العربي في العصر الحديث.

3- أزمة التعاون العربي الإفريقي.

3.3 جذور العلاقات العربية الإفريقية.

عند التحدث عن العلاقات العربية الإفريقية لا بد من تأكيد نقطتين أساسـيتين **أولاً**: أنه من الصعب التعرف على نشأة هذه العلاقات وتبينها, فإن الإنسانَ وصـلَ إلى أوروبا شمالاً، وإلى آسيا شرقاً قادماً من إفريقيا بعد عدة ألوف من السنين عـن طريق القبائل التي كانت تنتقل من قارة إلى قارة مرتبطةً بتقلباتٍ عديـدةٍ. الحقيقـة الثانية: فهي متعلقة بالامتداد العربي في القارة الإفريقية هو أوسـع فـي جغرافيتـه الطبيعية والبشرية عما هو عليه في آسيا(توفيق،2002م), فالدول العربية الإفريقيـة تشمل ما مساحته تسعة ملايين كيلو متر مربع تقوم عليها تسع دول وهي موريتانيا،

المغرب، الجزائر، تونس، السودان، الصومال، جيبوتي، ليبيا ومصر. وللتحديد أكثر فنقول: بأن العلاقات العربية الإفريقية ترجع إلى ما قبل ظهور الإسلام. والتي انصهرت بوتقة هذه العلاقات في القبائل العربية عن طريق الولاء والاتحاد الكامل وكان الأحباش هم (سكان القرن الإفريقي في الصومال وبلاد الحبشة واريتريا) قد أرسلوا أكثر من وفد إلى الجزيرة العربية قبل الإسلام وقد تأثرت هذه المجموعات في الثقافة العربية، كذلك ساعد غزو الحبشي لليمن على دعم الديانة المسيحية التي ساندها الأحباش.

وبظهور الإسلام في القرن السابع الميلادي وخروج العرب لنشر الدين في الشرق والغرب تمكنوا من نشر الإسلام في أجزاء عديدة من القارة الإفريقية مما أدى إلى ازدياد الاتصال العربي الإفريقي، وأمدهم بسياج ديني فكري ساعدهم على خلق وحدة وطنية وعلى ازدهار النهضة الثقافية, ودعم التعاون التجاري والهجرات البشرية، وساعد انتشار الإسلام عن رواج مظاهر الثقافة العربية في القارة السمراء. وبصفة عامة يمكن التحدث عن ثلاثة ركائز إقليمية في القارة الإفريقية تواصلت فيها العلاقات الإفريقية في هذه المرحلة(توفيق,2002).

1.2.3 الحبشة وشرق إفريقيا:

إن أولّ حوار إسلامي مسيحي كان عندما هاجر سبعون مسلماً إلى الحبشة والسبب أن ملك الحبشة عادل لا يظلم عنده أحد، حيث وجد المسلمون الرعاية والحماية في كنف ملكها العادل النجاشي، وأدى الاختلاط سواء لأسباب اقتصادية أو سياسية إلى انتشار الإسلام في الهضبة الحبشية وأريتيريا (بلاد البهجة), ولكن معارضة الدول الرسمية للمسلمين ومقابلتها بسياسة تبشيرية وتمسك الأحباش بدينهم حد من انتشار الإسلام بشكل أعم.

أما في شرق إفريقيا فقد استقر كثيراً من العرب على امتداد الساحل الشرقي الإفريقي ابتداءً من القرن الإفريقي في شمال بلاد الصومال وحتى مدينة سفاله على ساحل موزمبيق،(أحمد,2006,ص21). حيث كانت مهمة العرب آنذاك تجارية ولكنها ساعدت على تيسير سبل الاحتكاك والاتصال بالسكان الأصليين وتبلورت

نتائج الاتصال العربي الإفريقي في شرق إفريقيا بانتشار الإسلام ونشأة الثقافة واللغة السواحيلية.

2.2.3 مصر والسودان:

أما مصر فقد كانت أول الأقطار الإفريقية تمثلاً للعقيدة الإسلامية والثقافة العربية وعن طريق مصر وعبر البحر الأحمر تدفقت المؤثرات العربية الإسلامية بقوة إلى السودان ووادي النيل لأسباب دينية وتجارية(بلاد السودان لا يقصد بها جمهورية السودان الحالية، وإنما تطلق على مناطق شاسعة في وسط إفريقيا وغربها المتاخمة لجنوب الصحراء)، وأدى دخول العرب في أعداد كبيرة إلى نتيجتين:

أولهما: انتشار الثقافة العربية واللغة العربية على أجزاء كثيرة من البلاد.

ثانيهما: انتشار الإسلام بين الوطنيين الذين كانوا يؤمنون بالمسيحية وبعض المعتقدات الإفريقية، وكانت عملية التحول يغلب عليها السلم(أحمد,2006, ص23).

3.2.3 الغرب والشمال الإفريقي:

انتشر الإسلام عن طريق الفتوحات الإسلامية لكن العرب هاجروا بعد انهيار سد مأرب فواصلوا إلى هناك وعلى الأرجح هم البربر. واختلط العرب مع البربر مما أدى إلى ظهور جيل من البربر المستعربين.

ويمكن تقسيم توغل النفوذ الإسلامي العربي إلى غرب إفريقيا وأواسط بلاد السودان إلى ثلاثة مراحل.

الأولى: ذات طابع سلمي وكان تجار العرب والبربر دعامته.

الثانية: ذات طابع عسكري من خلال جهاد المرابطين الذين أعطوا النفوذ العربي الإسلامي المتنامي اقتصادياً وثقافياً سنداً سياسياً.

الثالثة: جمعت بين السلم والحرب وارتبطت بالدعوة للعقيدة الإسلامية، وتعميق مفاهيمها بين السكان الأصليين في المناطق الإفريقية، حيثُ انتقلت لهم الزعامة وقد نتج عن هذا الاندماج بفعل الإسلام تحويل الممالك الموجودة غرب ووسط إفريقيا إلى ممالك إسلامية، مثل دولة المرابطين، ومملكة مالي ومملكة غانا وسلطنة سنغاي(أحمد،2006،ص24-30).

أما العهد الاستعماري فقد أظهر الآثار السلبية للاستعمار على العلاقات العربية الإفريقية، وكانت مقدمات هذه المرحلة اكتشاف البرتغاليين رأس الرجـاء الـصالح جنوب إفريقيا وما تلاها من دخول القوى الأوروبية إلى مناطق إفريقيا مما أدى إلى احتكار موارد التجارة، والسيطرة على السواحل، وظهور بعض القضايا مثل مشكلة التعريب في جنوب السودان في إطار ما يسمى بالسياسة الجنوبية التـي ابتـدعتها بريطانيا، لفصل الجنوب السوداني عن شماله، ومحاولته تغييـر الهويـة الثقافيـة للجنوب.

فالاستعمار على اختلاف مصادره وأشكاله حاول إضعاف الروابط العربيـة الإفريقية، وطمس معالم تاريخ العرب في إفريقيا، إلا أنّه في الوقت نفسه عزز مـن شعور العالم العربي والقارة الإفريقية بأنهما يواجهان مـصيراً مـشتركاً وتهديـداً واحداً(توفيق,2002) فقد شهدت الخمسينات درجة عالية من التنسيق والتضامن بين الدول العربية وإفريقيا في العديد من القضايا أهمها مكافحـة الاسـتعمار والـدعم السياسي التي قدمته الدول العربية لحركات الاستقلال في إفريقيا إلى أن نالت الدول الإفريقية استقلالها في الستينيات.

إلا أن السبعينات شهدت مرحلةً أخرى من التعاون العربي الإفريقي، ففي مؤتمر القمة العربي الإفريقي الأول 1977 والذي صدر عنه أربع وثائق رئيسية الأسـس والسندات التاريخية والحضارة والإيديولوجية لمجموعة العلاقات العربية الإفريقيـة، لإتاحة فرص الدفاع عن قضايا التحرير الوطني العربي والإفريقي وتأكيد الالتـزام التعاون على أساس الثقة المتبادلة(الحساني,1995,ص12) وتحقيق المزيد من التفاهم بين الشعوب العربية والإفريقية.

أما التسعينات فقد فرضت إعادة النظر في تحليل واقع القضايا الأساسية للعلاقات العربية الإفريقية، فيما يتعلق بالتعاون التجاري والاقتصادي،فقدأدت عدة عوامل إلى ضعف التبادل التجاري، والاقتصادي بين الدول العربية والإفريقية، مـثلاً نـصيب كافة الدول العربية من إجمال الصادرات الإفريقية عام 1997 هو 1.18% فقط في حين كانت الواردات الإفريقية من العالم العربي في العام نفسه 2.47% من الإجمالي الواردات 45 دولة افريقية غير عربية(حمدي,2002).

ويرجع السبب في اعتماد كلا الطرفين في اقتصادهما على المواد الخام الأولية مما يضعف قدرتها التصديرية، كذلك غياب التنسيق ومحفزات التصدير بين الدول العربية والإفريقية.

أما التنافس الأمريكي الفرنسي على إفريقيا فقد أثّر على هذه العلاقات بالنسبة لأمريكا فالمتغيرات الدولية منذ عام 1989 أدت إلى إعادة توجيه السياسة الأمريكية نحو إفريقيا عبر حماية الخطوط التجارية البحرية، والوصول إلى مناطق التعدين، والمواد الخام، وفتح الأسواق أمام حركة التجارة والاستثمارات الجديدة، ودعم ونشر القيم الليبرالية، خاصة فيما يتعلق بالديمقراطية وحقوق الإنسان والحرية(حمدي,2002م).

أما فرنسا فقد وفرت مساعدات لأفريقيا ساعية لتوسيع دائرة علاقاتها السياسية والتجارية خاصاً بنيجيريا وجنوب إفريقيا وكذلك تخليها عن دورها العسكري والسياسي في الدول الفونكفونية الأربعة عشر.

إن تنافس الدول الاستعمارية في القارة الإفريقية يقف حجر عثرة أمام تطوير العلاقات العربية الإفريقية، لأكثر من متغير واحد:

1. تركز هذه الدول على مناطق إقليمية معينة، وتدعم قادة موالين لها، مثال ذلك دعم أمريكا لكل من روندا وبوروندي، وأوغندا. كذلك خلق مناطق نفوذ في منطقة القرن الإفريقي مما يعرض المصالح العربية للخطر مثل قضية المياه واستدامتها كورقه ضغط في مواجهة كل من مصر والسودان.
2. يرتبط الوجود الأمريكي بالوجود الإسرائيلي، فتسعى إسرائيل من خلال خططها المتعلقة بالبحيرات العظمى، ومنابع مياه النيل من خطوط الأمن القومي والمائي العربي.
3. إثارة روح الفرقة والنزاع بين العرب والأفارقة، ومن هنا تبرر أمريكا بقصفها لمصنع الشفاء للأدوية بالخرطوم بأنه عمل مشروع لمكافحة الإرهاب. وكذلك تأييد مادلين أولبرايت في أكتوبر 1992 لمبادرة الإيجاد(IGAD) وهي(الهيئة الحكومية للتنميةفي شرق افريقيا تأسست عام1996 حيث ضمت سبع دول هي جيبوتي واريترياوأثيوبيا وكينيا والصومال والسودان وأوغندا ومقرها الرئيسي هو

جيبوتي وتهدف إلى العمل على تنسيق الجهود وتعزيزهاوتطويرها لتـشمل قـضايا التنمية الإفريقية).(عاشور؛سالم,2006,ص143), ورفـض المبـادرة المـصرية- الليبية انما يدل على إثارة روح الانقسام بين العرب والأفارقة.

4.3 عوامل التقارب الإفريقي العربي في العصر الحديث:

1.4.3.الاستعمار الأوروبي في القارة الإفريقية والعالم العربي:

نقلت الثورة الصناعية أوروبا من مرحلة النظـام الإقطـاعي إلـى النظـام الرأسمالي، الذي بدأ البحث عن أسواق اقتصادية لتصريف منتجاته وكذلك البحـث عن مصادر للطاقة في بلدان العالم. مستعينة بوسائل التقدم العلمي والتكنيكي وبـدأ تقسيم القارة الإفريقية بعد اكتشاف الماس في ترانستال عام 1867 والذهب في روندا والنحاس في روديسيا، وكان مؤتمر برلين المنعقد ما بين 1884-1885 بمثابة اتفاق بين انكلترا وفرنسا، وألمانيا، وايطاليا، واسبانيا، والبرتغال، وبلجيكيا علـى اقتـسام القارة الإفريقية(أسبر,1980,ص37-39).

وقد ظفرت بريطانيا بنصيب أسواق البلدان الإفريقية، وفي نفس الحقبة الزمنية كانت القوة الاستعمارية نفسها تقسم الأرض العربية بقسميها الإفريقـي والآسـيوي فاستولت بريطانيا على مصر عام 1882، وأتْبعتْ السودان في أواخر القرن التاسع عشر واستولت فرنسا على الجزائر عام 1830(Fage,1995,ص368) وعلى تونس 1881 ومراكش عام 1912.

أما آسيا العربية فلم تختلف كثيراً، فقد أدت اتفاقية بطرسبرج والتـي أكـدتها اتفاقية سايكس بيكو عام 1916 على تقسيم آسيا العربية فأعطيت سوريا وجزء هام في جنوب الأناضول ومنطقة الموصل شمال العراق إلى فرنسا وأخـذت بريطانيـا جنوب سورية والعراق وحيفا وعكا.

وكان وعد بلفور 1917 وعداً موجه إلى اللورد روتشيليد بإنشاء "وطن قـومي لليهود في فلسطين".

فليست ارض إفريقيا الوحيدة التي قسمت ونهبت من الأوروبيين، كذلك أراضي البلاد العربية، ووقوع المنطقة تحت طائلة الاستعمار أدى إلـى انقطـاع العلاقـات العربية الإفريقية.

2.4.3 امتداد حركة التحرر الوطني الآسيوية الإفريقية:

كشفت الثورة البلشفية النقاب عن اتفاقية سايكس بيكو والتي كانـت روسـيا القيصرية طرفاً فيها عام 1917 ففي عام 1920 انعقد مؤتمر باكو في أذربيجان أول مؤتمر لشعوب الشرق وإفريقيا 20 ممثلاً عن شعوب المستعمرات في آسيا وإفريقيا وذلك لصياغة موقفٍ موحدٍ لحركة التحرر الوطني، كما أن قيام منظمة الأمم ساعد ممثلي البلدان المستقلة استعمال هذا المنبر للتعبير عن حق الشعوب في حق تقريـر مصيرها(أسبر,1980,ص45).

وحظيت قضية النضال في إفريقيا والعالم العربي باهتمام وافـر سـواء مـن خلال مؤتمري الحياد الايجابي في باندونغ عام 1955، وفي برونـي عـام 1956 ومؤتمر عدم الانحياز، في بلغراد عام 1961 إسهاماً في دفع حركة التحرر الوطني عن بعض مواقف الطرفين تجاه بعضهم في هذا الباب موقف البلدان الإفريقية مـن العدوان الثلاثي على مصر أثر تأميم الرئيس عبد الناصر لقناة السويس 1956 فقـد أدانت حركات التحرر والشعوب الإفريقية هذا العدوان(أسبر,1980,ص37-39).

وبالمقابل وقوف الحزب العربي الاشتراكي مع حزب جبهة التحرر الـوطني الجزائرية عام 1966، تجاه قضية التحرر الوطني في إفريقيا بالإضافة إلى القضية الفلسطينية ومن هنا يمكن القول إن التطور الذي لحق بالأمم المتحدة بإعطاء حروب التحرير مشروعية الكفاح، وذلك بسبب اتساع جغرافية حركات التحرر والأنظمـة الاشتراكية والديمقراطية الثورية، مما أدى إلى هذا التفاعل الـذي أوجـد صـيغة مشتركة للنضال المشترك على الامتـداد الآسـيوي الإفريقـي ضـد الاسـتعمار والعنصرية(شعراوي,1984,ص32).

3.4.3انبثاق منظمة الوحدة الإفريقية (الاتحاد الإفريقي):

ترجع الجذور الأولى للدعوة للوحدة الإفريقية إلى المثقفين الزنـوج خـارج إفريقيا، إذ نظّمَ مؤتمر الجامعة الإفريقية الأول في لندن عام 1900 محامي يـدعى (سيلفتر ويليامز) وطالب بحق المساواة، ووضع حد لاضطهاد الـسود واسـتيطان أرضيهم ودعا جميـع الأحـرار ذوي الأصـل الإفريقـي إلـى التجمـع ضـماناً لحقوقهم(عاشور؛سالم,2005,ص28).

فانتقلت فكرة الوحدة الإفريقية من البعد الإفريقي ورغم انعقـاد العديـد مـن المؤتمرات بهذا الشأن مؤتمر باريس عام 1919 ليبرز دور (ادوراد ديبوسي) كذلك مؤتمر 1927 بنيويورك بظهور فكرة التحالف بين الشعوب الملونة والخروج مـن إطار الزنجية إلا أن مؤتمر مانشستر لعام1945 حضر المـؤتمر مجموعـة مـن الأفارقة أمثال كوامي نيكروما (غانا) وسامرا هوفر (جنوب إفريقيا) وجومو كنياتا (كينيا) مما أتاح الفرصة لمناقشة المشاكل السياسية الاقتصادية والاجتماعية لـشعوب المستعمرات الإفريقية وهذا إشارة للسعي الحثيث للمطالبة بالاستقلال السياسي للقارة "أعطى انعطافاً هاماً في الحركة الإفريقية" أما مؤتمر الشعوب الإفريقية في أكرا عام 1985 حيث اتفقت الدول على ضرورة التعاون الكامل ومحاربة الاستعمار التقليدي وهـــي البدايـــة لظهـــور إفريقيـــا علـــى "مـــسرح الأحـــداث العالمية"(عاشور؛سالم,2005,ص28) تيارات الإفريقية منها مجموعة فروفيا وتضم (نيجيريا، أثيوبيا، ليبيريا، سيراليون، الصومال، تونس، توجد مجموعة برازافيـل) وهي مجموعة الدول الناطقة بالفرنسية، وترى هذه المجموعة قيام الوحـدة بـشكل فيدرالي أو كنفودرالي أو أية درجة من درجات التنسيق الـسياسي وإقامـة وحـدة اقتصادية في نطاق تكتلات إقليمية.

أما مجموعة الدار البيضاء وتضم (مصر والمغرب وغانا ومالي وليبيـا وغينيـا) فكانت تفضل الوحدة الفورية وأبرز قادتها الرئيس الغاني كوامي نيكروما. أما التيار الثالث فقد رأى ضرورة عمل ايجابي وإصدار ما يمثل روح الوحدة الفكرية والقدرة على تطوير الذات ومن أبرز دعاته الرئيس المصري جمال عبد الناصـر رئـيس وزراء أوغندا آنذاك ملتون اوبوتي (عاشور؛سالم,2005,ص29) القـارة الإفريقيـة نحو تأسيس منظمة الوحدة الإفريقية خلال مؤتمر أديس أبابا عام 1963 بحـضور واحدٍ وثلاثين دولةً افريقية مستقلة(الدول الأعضاء المؤسسة: هي الجزائر، سـاحل العاج، مدغشقر، المغرب، جمهورية إفريقيا الوسطى، الجابون، الصومال، التوجـو، مصر، بورندي، داهوي، (بنين حالياً)، غانا، ليبيريا، مـالي، النيجـر، الـسنغال، السودان، تونس، الكاميرون، إثيوبيا، غينيا، ليبيا، موريتانيا، سـيراليون، تنزانيـا، أوغندا، فولتا العليا، الكونغو الديمقراطية).

وانحصرت أهداف المنظمة في تقوية وحدة دول إفريقيا ونـضالها وتنـسيق الرؤى فيما بينها لتحقيق حياة أفضل لشعوب إفريقيا والدفاع عن سـيادتها وسـلامة أراضيها من الاستعمار وتشجيع التعاون الدولي آخذين بعين الاعتبار ميثاق الأمـم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، ولا بد من الاستفادة من البعد الذي لعبته منظمة الوحدة الإفريقية في تطور العلاقات العربية الإفريقية(أسبر,1980,ص57).

لقد لعبت منظمة الوحدة الإفريقية دوراً أساسياً في توثيـق ودعـم العلاقـات العربية الإفريقية وذلك لوجود أعضاء من الدول العربية ضمن حقوقها، بـل مـن مؤسسيها إذا نجد ستة دول ضمن الدول المؤسسة للمنظمة(وهي: مـصر، تـونس، ليبيا، الجزائر، المغرب، السودان)تلاها ثلاث دول أنظمت لاحقاً(الصومال,جيبـوتي ,موريتانيا)مما يضعنا على اهمية الدور الذي لعبته المنظمة ودعمها للقضايا العربية وخاصة مشكلة الشرق الاوسط.

فمنذ حرب 67 بين العرب وإسرائيل أصبح اهتمـام إفريقيـا أكثـر تفهمـاً واستجابة تجاه القضية الفلسطينية، وتبين ذلك من خلال مؤتمر القمـة الرابـع فـي كينساشا 1967 صدور قرار جماعي يعبر عـن تعـاطف الـدول الإفريقيـة مـع الجمهورية العربية المتحدة، وكذلك التدخل بشكل ايجابي لدى الأمم المتحدة للمطالبة بالانسحاب الإسرائيلي من الأراضي المحتلة(احمد,2006,ص51).

ومنذ ذلك الوقت حظيت القضية الفلسطينية باهتمام بالغ لدى الدول الإفريقيـة وقد عبرت عن التعاطف مع العضو في منظمتها (مصر) إلى تفاعل دبلوماسي لحل النزاع العربي.

أما موقف منظمة الوحدة الإفريقية من حرب أكتوبر 1973 كانت نقطة تحول نحو الأفضل للعلاقات العربية الإفريقية حيث دعت المنطقة إلى حظر اقتصادي على إسرائيل وفي عام 1975 استطاعت الكتلة الافروعربية أن تعرض علـى الجمعيـة العامة للأمم المتحدة شروع قرار تم إصداره بالفعل اتهم فيه الصهيونية بأنها نـوع من أنواع العنصرية.

أما مرحلة ما بعد معاهدة كامب ديفيد فقد رحبت المنظمة ضمناً بالمعاهدة من خلال مؤتمر القمة الإفريقي 1979 بمنروفيا (ليبيريا) باستعادة مصر لأراضيها، وإن

معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية خطوة على طريق الحل الشامل والـدائم لمشكلة الشرق الأوسط، وهذا لا يعني تراجعاً إفريقيا عـن تأييـد قـضية الـشرق الأوسط، فقد ورد في مؤتمر منروفيا الترحيب بالمعاهدة وأيـضاً إدانـة الاحـتلال الإسرائيلي لفلسطين.

أما العدوان على لبنان عام 1982 فقد أدانت المنظمة في مؤتمرهـا التاسـع عشر المنعقد في أديس أبابا 1983، وشجبت الممارسات الإسرائيلية بشأن الأراضي العربية المحتلة، وكذلك عدوانها على لبنان، والاستجابة فوراً بـلا قيـد أو شـرط للانسحاب من لبنان وفقاً للقرارين 508-509 1982 (الحمد,2006,ص63)

أما عن عملية التحول من منظمة الوحدة الإفريقية إلى الاتحاد الإفريقي فقـد بدأت مع الدورة العادية الخامسة والثلاثين مع لأعضاء منظمة الوحـدة الإفريقيـة المنعقدة في الجزائر في 14 يوليو 1999 حيث قبلت القمة دعـوة الـرئيس الليبـي استضافة بلاده القمة الاستثنائية(خفاجة,2002,ص146)فكانت نتيجته إعلان سـرت في ليبيا 1999/9/9 والذي نص على إنشاء الاتحاد الإفريقي طبقاً لأهداف ميثـاق منظمة الوحدة الإفريقية، وأحكام معاهدة ابوجا(ماهدة أبوجا: عقد بالعاصمة النيجيرية (أبوجا) 26 و27 ابريل 2001 لمعالجة التحديات الاستثنائية الناجمة عن الأمراض المعدية مثل الايدز والسل والذي اعتبر أن مرض الايدز من الحالات الطارئة فـي القارة وعليه يجب وضع الحواجز الجمركية الاقتـصادية التـي تعتـرض فـرص الحصول على تحويل الأنشطة الخاصة بالايدزودعا إلى خلق إسـتراتيجية شـاملة متعددة القطاعات وتعبئة المنظمات غير الحكومية والحكومية لمكافحة مرض الايدز) المنشئة للجماعة الاقتصادية الإفريقية.

وفي هذا الصدد أكد الأمين العام للاتحاد الإفريقي ليس الهدف في التحول هو تغيير الاسم فقط ولكن الهدف هو توفير إطار للتماسك والتعاون والتكامـل القـوي والقدرة على التعامل مع الأزمات التي تواجه القارة اليوم، وانه يجب النظـر إلـى الاتحاد الإفريقي كمنظمة إنمائية وليس مجرد هيئة تنسيق تقليديـة مـشتركة بـين الحكومات(ابو العنيين؛وآخرون,2002,ص60) تم إعلان قيام الاتحاد الإفريقي في

القمة الإفريقية السابعة والثلاثين التي عقدت في لوكاسا في زامبيا من 9-11 يوليو 2001(خفاجة,2002,ص147).

أما موقف المنظمة من القضايا العربية في التسعينات فقد أدانت الغزو العراقي للكويت عام 1990، وطالبت بالعودة الشرعية للكويت، واستمالوا الموقف الرسمي لغالبية الدول الإفريقية(احمد,2005,ص157).

كذلك موقفها من الممارسات الإسرائيلية ضد الشعب الفلسطيني فقد أدانت تلك الأعمال وضرورة دفع عملية السلام في الشرق الأوسط.

4.4.3 ثالثاً: أزمة التعاون العربي الإفريقي:

حقق التعاون العربي الإفريقي العديد من الانجازات في المجالات السياسية والاقتصادية والتجارية والثقافية والإعلامية.

المجال السياسي: تنسيق المواقف بين دول المجموعتين في المحافل الدولية، وتكثيف الدعم العربي والإفريقي للقضايا السياسية لدى الجانبين، وخاصة القضية الفلسطينية وقضية التحرير في جنوب إفريقيا ومواجهة التفرقة والتمييز العنصري.

أيضاً دعم وتعزيز العلاقات الثنائية العربية الإفريقية، والتوسع في التبادل الدبلوماسي لدى الجانبين.

أما المجال الاقتصادي والتجاري: تم وضع إستراتيجية العمل العربي الإفريقي الاقتصادية المشتركة وإستراتيجية تيسير وتنمية التبادل التجاري وذلك في اجتماع الخرطوم في 13/12/ مارس 1981 وانبثق عن هذه الإستراتيجية المعرض التجاري العربي الإفريقي(وافق كل من مجلس وزراء جامعة الدول العربية ومجلس وزراء منظمة الوحدة الإفريقية على توصيات اللجنة الدائمة للتعاون العربي الإفريقي في دورتها العاشرة (الكويت –يونيو 1989) على تنظيم المعرض التجاري بالتناوب وبشكل منظم مرة كل عامين مرة بدولة عربية وأخرى بدولة افريقية وقد أقيم المعرض الأول بتونس أكتوبر 1993 ويعتبر من ابرز انجازات التعاون العربي الإفريقي) الذي ساهم في دعم التجارة بين المجموعتين ودعم وتمويل مشروعات التنمية في مختلف أنحاء القارة الإفريقية، ومن ابرز تلك المؤسسات العربية التي ساهمت في هذا الدعم وقامت بدور حيوي مهم. المصرف العربي للتنمية الاقتصادية

في إفريقيا والصندوق العربي للمعونة الفنية للدول الإفريقية، وقـد قامـت بتقـديم معونات مالية وقروض ميسرة ومعونات فنية ومنح دراسية وتدريسية.

أما المجال الثقافي: فقد بذلت الدول العربية جهوداً مضنية في هـذا المجـال تمثل في إنشاء عدد من المدارس العربية والمراكز الثقافيـة العربيـة والإسـلامية، وتقديم البعثات والمنح الدراسية(يماني,1991,ص338) ومن أهم المؤسـسات التـي ساعدت في ذلك المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (اليكسو: اختصار لمنظمـة العربية للتربية والثقافة والعلوم حيث قامت بدور حيوي في نـشر اللغـة والثقافـة العربية والإسلامية في إفريقيا) كذلك قيام المعهد العربي الثقافي.

وبالرغم مما حققه التعاون العربي الإفريقي وخاصة في حقبة الـسبعينات إذ تعتبر حقبة تاريخية في مجال التعاون العربي الإفريقي والتي انبثق عنهـا مـؤتمر القمة العربي الإفريقي الأول(هو مؤتمر القمة العربي الإفريقي المنعقد عـام 1977 في القاهرة وهو الأول ولم ينعقد مرة أخرى منذ ذلك الوقت، ضم قادة كافة الـدول الأعضاء وفي جامعة الدول العربية منظمة الوحدة الإفريقية والذي يرسم التوجهات العامة للتعاون) والذي صدر عنه أربع وثائق رئيسية والأسس والسندات التاريخيـة والحضارية والإيديولوجية لمجموعة العلاقات العربية الإفريقية لإقامة فرص الدفاع عن قضايا التحرير الوطني لدى المجموعتين وتحقيق المزيد من التفاهم بين الشعوب العربية والإفريقية، إلا انه مع نهاية السبعينات ظهرت العديد من السلبيات في مسألة التعاون العربي الإفريقي حيث شابت أزمة ثقة وشكوك متبادلة في نوايا كل طـرف تجاه الآخر بسبب آثار ونتائج اتفاقية السلام المصرية الإسرائيلية(توفيق,2002).

واتهم العرب بمحاولة تصدير خلافاتهم إلى الاجتماعات العربية الإفريقية بـل إلى اجتماعات منظمة الوحدة الإفريقية، وطلبت المنظمة في اجتماعاتها عدم تـدخل السياسات العربية في شؤون القارة الإفريقية(من أمثلة ذلك قرار منظمة الوحدة عام 1978 الذي يطالب عدم التدخل العربي في النزاع بالقرن الإفريقـي), ومـن أبـرز صور هذا الارتباك اليوم اتهام الأفارقة للعرب في الخرخطاب للرئيس الليبي معمـر القذافي قال: أنه يريد "5+5" في (قمة الاتحاد من أجل المتوسط) بمعنى خمـس دول عربية افريقية وخمس دول أوروبية المقابلة للبحر الابيض المتوسط في الاتحاد من

اجل المتوسط(ولا يشجع أي دور لعرب آسيا بسبب أن كل من هذه الدول تعاني من مشاكل (إسرائيل، لبنان، سوريا، تركيا).

وبظهور أزمة التعاون خلال التسعينات انعكس ذلك سلباً على عمل أجهـزة التعاون والبرامج المشتركة، وذلك لارتكاز مفهوم هذا التعاون في مراحله الأولـى على مبادلة الدعم السياسي الإفريقي للقضايا العربية منذ البداية بالمساعدات والمـنح المالية العربية والحصول على الـنفط العربـي بأسـعار خاصـة، إلا أن الركـود الاقتصادي العالمي وتراجع أسعار النفط في تلك الفترة أثر على حجم المـساعدات العربية للدول الإفريقية مما شكك لدى بعض الدول الإفريقية في أهداف التعاون وفي مدى مصداقية هذا التعاون.

اما الألفية الثالثة فقد تم تنشيط مسيرة التعاون العربي الإفريقي من جديد مـن خلال انعقاد الدورة العادية للجنة الدائمة للتعاون العربي الإفريقي في الجزائر 18-19 ابريل 2001، والذي مثل خطوة هامة نحو تنشيط مسيرة التعاون للخروج بهـا من مرحلة الجمود، الذي ظلت تعاني منه طوال عقد التـسعينيات وذلـك لمواجهـة التحديات الراهنة وبصفة خاصة العولمة(ابو العنيين؛وآخرون,2002,ص277).

وتم استعراض أسس التعاون في المجالات السياسية والاقتـصادية والثقافيـة وجددت التمسك بمبادئ وأهداف التعاون والاتفـاق العربـي الإفريقـي والتـشاور والحوار فيما بينها.

ومما يجدر الإشارة له هنا أن القمة العربية خلال انعقادها في دورتها العادية في عمان في مارس عام 2001 قد رحبت في قرارها رقم (ق.ق. 211)، بالمبادرة الجزائرية وإحياء التعاون العربي الإفريقي، وبدعوة اللجنة الدائمـة للانعقـاد فـي الجزائر من اجل تعزيز التعاون العربي الإفريقي، وإزالة العوائق التـي تعتـرض اجتماعات أجهزته.

وفي الواقع باتت مسألة التعاون العربي الإفريقي محل اهتمام الجانبين وهذا ما يؤكد في مختلف المحافل سواء على مستوى الاتحاد الإفريقي أو الجامعـة العربيـة وأكد ذلك مؤتمر القمة العربية (18) المنعقد في الخرطوم في الفترة ما بين 21-22

مارس وما جاء فيه من أهمية الاهتمام بالتعاون العربي وتذليل كافـة الـسبل وإزاحة كافة العوائق التي تحول دون ذلك(أحمد,2006,ص181).

5.3 بدايات العلاقات الإسرائيلية الإفريقية:

جاء تفكير إسرائيل في قبرص أولاً ومن ثم جاءت فكرة إفريقيا منـذ انعقـاد المؤتمر الصهيوني الأول في بازل 1897 والذي تضمن إقامـة الـوطن القـومي اليهودي في أوغندا(عبد القاد,د.ت,ص22).

وفي 1913 سجل هيرتزل في مذكراته حول المحادثة الهامة التي دارت بينه وبين تشمبرلن الوزير البريطاني الذي قام في جولة في المستعمرات الإفريقية وجاء في هذه الملاحظات "أن تشمبرلن تكلم مع اللورد كرومر عن مشروع هيرتزل بشأن العريش وسيناء ولكن التقرير الذي قدمته بعثة الدراسة لم يكن ايجابياً ويضيف قائلاً: "لقد وجدت أثناء رحلاتي قطعة مناسبة لك وهي أوغندا إنها حارة وعلى الساحل لكن المناخ في الداخل ممتاز حتى بالنسبة للأوروبيين".

وكان تعقيب هيرتزل على ذلك "**اجل أن قاعدتنا يجب أن تكون في فلـسطين أو بالقرب منها، وبعد ذلك سيكون بإمكاننا أن نقيم جاليات في أوغندا وذلـك لأن جماهيرنا مستعدة للهجرة ولكن يتوجب علينا أن نبني على أسس قومية، وقد كان الجانب السياسي هو الذي شدنا إلى مشروع العريش**"(الزعبي,1990,ص46).

ومنذ قيام إسرائيل عام 1948 والمحاولات مستمرة لجعل قارة إفريقيا مرتكزاً لوجودهـا المـادي بإيجـاد علاقـات مـع بعـض دول القـارة الإفريقية(الجادر,1991,ص165-166).

وقد شهدت هذه العلاقات حالات من الانتعاش والخمول، فقد بـدأت إسـرائيل علاقاتها القنصلية مع ليبريا وأثيوبيا في 1957 إلى ان بلغت ذروتها في عام 1967، وقد استطاعت إقامة علاقات دبلوماسية مع 32 دولة افريقية بالإضافة إلـى تمثيـل قنـصلي فخري مع مناطق افريقية مثل غينيا وبيساد وانجولا وموزمبيق التي كانـت مـا تـزال مستعمرات، وبالمقابل أقامت 11 دولة تمثيلاً دبلوماسياً في إسـرائيل وأصـبح برنـامج تعاونها السياسي والاقتصادي والفني والدعائي مع هذه الـدول يمثـل الأسـس البـارزة لسياستها الخارجية، وقد ساعد على ذلك الضعف النسبي للسياسة العربية في

إفريقيا وإلى المخلفات الاستعمارية من التبعية، والتخلف، والنقص في الكوادر كل ذلك سبق السياسة العربية في هذا المجال(حماد,1986,ص64-70).

وبطبيعة الحال ليست العبرة في إدارة العلاقات الدولية والصراع السياسي بخبرات عام واحد أو عدة أعوام خصوصاً ما تتصف به هذه العملية من إبعاد ديناميكية، ومتغيرات متشابكة، لكن يمكننا القول إن البداية الحقيقية والأساسية للسياسة الإسرائيلية هي إفريقيا في عام 1963 على اعتبار إن التمثيل الدبلوماسي الإسرائيلي في القارة أصبح أكثر تفوقاً على أي تمثيل دبلوماسي آخر باستثناء الولايات المتحدة وفرنسا وانجلترا.

هناك دلالة مهمة على الدافع الحقيقي لهذه العلاقات وبشكل خاص مع إفريقيا وهو لتقديم إسرائيل نفسها وتفسير وجودها في العالم(حماد,1986,ص25).

1.5.3 مراحل العلاقات الإسرائيلية الإفريقية:

2.5.3 مرحلة التأسيس والازدهار (1948-1967).

اتجهت إسرائيل لتقديم نفسها كدولة تقدميه حصلت على الاستقلال بعد عدة حروب خاضتها ضد القوى العربية، مدعية في ذات الوقت أن اليهود والسود يشتركون معاً في تجربة واحدة وأن قضية اليهود والسود قضية واحدة هدفها وضع حد لقوى الاضطهاد والعنصرية(ربيع,1986،ص12) إضافة إلى سعي غالبية الدول الإفريقية حديثة الاستقلال والتي اتجهت للبحث عن مصادر للمعونات الاقتصادية والفنية من اجل التغلب على معوقات التنمية التي خلفها الاستعمار الأوروبي ورفع مستوى المعيشة بالنسبة لغالبية شعوب القارة التي كانت تعاني من الفقر والجوع والأمراض.

وحتى منتصف الخمسينات لم يكن لإسرائيل أي نشاط ملحوظ في القارة الإفريقية وذلك لانشغالها بمشكلاتها الداخلية في تلك الفترة وعلاقاتها مع جيرانها العرب، وتركزت العلاقات في تلك الفترة مع ليبيريا سنة 1949م، إذ أبدى الرئيس الليبيري السابق (بوتمان) تعاطفاً معها بزيارتها في ذلك العام(الجادر,1988,ص27).

إن ليبيريا أول ركيزة إسرائيلية في إفريقيا وقد استثمرت هذه العلاقة في فهم الواقع الإفريقي في باقي الدول الإفريقية بعد ذلك. وأيضاً ليبيريا هي الدولة الثالثة

في العالم التي اعترفت بإسرائيل عام 1948. أما الدولة الثانية فهي إثيوبيا والتي اعترفت بإسرائيل في تشرين الأول 1961م، وجاء ذلك بعد التعاون في المجالات الاقتصادية والثقافية والعلمية. علماً بأنه لم يتم قيام التبادل الدبلوماسي بينهما إلا في 1962م، بعد أن سيطرت إسرائيل على أم الرشراش في 1949م، وامتلاكها لميناء إيلات، كذلك سيطرتها على المداخل الشمالية في البحر الأحمر بعد حرب السويس في 1956، مكنها من النفاذ إلى العمق والوصول إلى إثيوبيا.

أما بالنسبة لجنوب إفريقيا فقد قامت هذه العلاقات دون أن تحسب حساباً لما يمكن أن ينتج عن هذه العلاقة حساسية وطنية تجاه إسرائيل، نظراً إلى سياسة جنوب إفريقيا العنصرية، كذلك وجود جالية يهودية كبيرة ناشطة في هذه الدولة.

أما باقي الدول الإفريقية فقد اعترفت بإسرائيل وتبادلت العلاقات الدبلوماسية معها حيث ارتفع عدد البعثات من 6 عام 1960 إلى 23 بعثة عام 1963، باستثناء البلاد العربية والإسلامية بالإضافة إلى الزيارات المتبادلة بين الطرفين(الجادر,1988,ص30-32)، استجابة لحاجة الطرفين للحصول على الشرعية الدولية وإقامة علاقات سياسية واقتصادية مع أكبر عدد من دول العالم، أما العرب في تلك الفترة لم يواجهوا الخطط والمشاريع الإسرائيلية في إفريقيا بما يستوجب من معارضة وتحديات.

كذلك في تلك الفترة ازدهرت علاقات التعاون في الميادين الاقتصادية والعسكرية والفنية وبلغت ذروته عام 1967 مما انعكس على المساندة الإفريقية لإسرائيل في مواجهة العرب في الأمم المتحدة إبان العدوان حيثُ إنه من بين 38 دولة إفريقية غير عربية في ذلك الوقت صوتت 26 دولة لصالح إسرائيل بينما أيدت 10 دول فقط الموقف العربي(الجادر,1988,ص35).

3.5.3 مرحلة التدهور والانكماش (1967-1982).

تأثرت العلاقات الإسرائيلية الإفريقية بعدوان عام 1967 إذ قطعت سبع دول إفريقية علاقاتها بإسرائيل قبل حرب أكتوبر 1973 وهي، غينيا، وأوغندا، وكونغو، وتشاد، ومالي، والنيجر، وبوروندي، ووصل النشاط الإسرائيلي إلى النهاية مع اندلاع حرب أكتوبر 1973 إذ بلغ عدد الدول التي قطعت علاقاتها معها 42 دولة

أي جميع الدول الأعضاء في منظمة الوحدة الإفريقية فيما عدا جنوب إفريقيا بطبيعة الحال والدول المرتبطة معها بعلاقات خاصة وهي مالاوي، وليسوتو، وسوازيلاند، بسبب الاعتداء على دولة إفريقية وهي مصر(أبـو العنيين؛وآخـرون,2002,ص351-352).

وبانتصار مصر والعرب تمكنوا من تحسين علاقاتهم مع الأفارقـة إذ قـاطعوا إسرائيل سياسياً ودبلوماسياً. إلا أن قطع العلاقات الدبلوماسية، لم يؤثر على العلاقات التجارية الإسرائيلية لإفريقيا حيث زادت قيمة التبادل التجاري مـن 30.7 مليـون دولار عام 1973 إلى 110 مليون دولار عام 1980.

ومن هنا، تحمس البعض عن انبثاق "نظام إقليمي فرعي جديد" يـضم العـرب والأفارقة وتعزل فيه إسرائيل وبذلك تصاعد النفوذ العربي في محيط العالم الثالـث واحتمال زيادة تبعية الدول الغربية للبلدان العربية وذلك لما تعانيه أوروبا الغربيـة من أزمات حادة في مجال النفط عام 1973.

في هذا الوقت بالذات أصبحت فرصة التكامل والتقارب بين "نظام إقليمية فرعية" عديدة في العالم الثالث ومنها العربية والإفريقية وبين تلك القوى الاستعمارية والذي فرض على الطرف الغربي ضرورة تقديم بعض الخدمات منها التخفيف مـن دور إسرائيل في عرقلة توحد الوطن العربي والإفريقي.

لذا فهمت إسرائيل رسالة الغرب لها بالانسحاب المؤقت(طالـب الغـرب مـن إسرائيل عقب حرب أكتوبر 1973 بالانسحاب المؤقت من إفريقيا، وذلـك لتغيـر المناخ السياسي في القارة لغير صالح إسرائيل وتدهور مكانة الغـرب فـي القـارة ايضا")، وراحت تعكس غضبها باتخاذ بعض الإجراءات لإشعار الجانب الإفريقـي بخطورة قطع العلاقات مع إسرائيل فسحبت عدد من خبرائها وفنييهاحيث بلغ عددهم حوالي 126 وأوقفت العمل في 89 مشروعاً وإبعاد المتدربين الإفريقيين من إسرائيل نفسها.

وفي هذه الأثناء أعادت إسرائيل طرح شعار "وحدة الشعب اليهودي" في العـالم على أساس التصرف كأمه وليس كدولة وإنها قوية بالشعب اليهـودي ولا تـستطيع البقاء وحيدة في الشرق الأوسط، فكان البديل لها التوحد مع الولايات المتحدة أكثـر

من خلال اعتمادها عسكرياً واقتصادياً على الصلة بدوائرها ومؤسساتها الـصناعية العسكرية الذي كان آخذاً في التزايد وكذلك تطوير العلاقة الخاصة والإسـتراتيجية بجنوب إفريقيا.

واتجهت أيضاً إلى أمريكا الوسطى لتنمي تجارتهاهناك في مجال السلاح وتلعب دوراً في مواجهة الحركات الثورية مركز اهتمام وقلق أمريكـا، وفـي إحـصائية أوردها شيمون أمير عن الخبراء الإسرائيليين الذي سحبتهم إسرائيل مـن إفريقيـا للتهديد عام 1973 قد تضاعف في أمريكا اللاتينية وبلغ أربعة أضعافه.

ومع ذلك لم تغفل إسرائيل العمل الدبلوماسي في أي وقت فكان لتوقيع اتفـاقيتي كامب ديفيد 1978 مناسبةً طيبة لبدء الحديث عن تطبيع العلاقات مع إفريقيـا مـن جديد.

4.5.3 مرحلة بداية العودة (1982-1991).

منذ قرارات قطع العلاقات الدبلوماسية بين معظم الـدول الإفريقيـة وإسـرائيل والأخيرة تبذل جهوداً كبيرةً في إلغاء تلك القرارات مع المحافظـة علـى التواجـد الاقتصادي والعسكري والدعائي لها في إفريقيا، فقد رفعت درجة تمثيلها إلى سفارة مع جنوب إفريقيا وحققت خطوةً على الطريق الدبلوماسية إلى إفريقيا عندما اتخذت حكومة زائير قراراً باستئناف العلاقات معها عام 1982. وبهذا أتيحـت لإسـرائيل الفرصة للخروج من عزلتها الإفريقية مع العلم أن قرار زائير بالعودة كـان نتيجـة لجهود الرئيس الفرنسي فرانسو ميتران بحكم العلاقات الاقتصادية والعسكرية القادمة بين فرنسا وزائير(اليماني,1991,ص235).

عامل آخر تاجرت به إسرائيل وهو اتفاقية كامب ديفيد 1978 ومعاهدة الـسلام الإسرائيلية مع مصر 1979 التي أخرجت نصوصها كبرى الدول العربية من حلبة الصراع العربي الإسرائيلي، لذا لن يكون هناك مبرر لقطع العلاقات مع إسـرائيل وإنما استئناف العلاقات.

إلا أن معاهدة السلام هذه أنهت حالة الحرب بين البلدين، وأقرت بحق إسـرائيل بحدود آمنة، وهيئت ظروف أفضل للحركة في الممرات المائية الدوليـة وخاصـة البحر الأحمر، وإمكانية كسر العزلة على المستوى الإفريقي، في هذه الأثناء بـرز

تيار بين الدول الإفريقية يدعو لإعادة العلاقات مع إسرائيل منها ليبيريـا، وكـوت دايفور" وساحل العاج" والكاميرون. بعكس ردة الفعل العربي المتمثلة فـي سـحب السفراء في كينشاسا. وإيقاف المصرف العربي للتنمية الاقتصادية كل معاملاته مـع زائير، وتحذير ليبيريا إمكانية عزلها في حالة فتحهـا سـفارة فـي القـدس (عبـد القاد,د.ت,ص58) وبالتالي اعتبرت منظمة الوحدة الإفريقية أن القضية الفلـسطينية وحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره مسألة أساسـية لإعـادة العلاقـات مـع إسرائيل. لذلك انتهى عقد الثمانينات بتمثيل دبلوماسي إسرائيلي مع 10 دول إفريقية فقط.

5.5.3 مرحلة سياسات التطبيع (1991-2002).

مع انعقاد مؤتمر السلام في أكتوبر 1991 شهدت العلاقات الإسـرائيلية الإفريقيـة دفعة قوية إذ نجحت في استعادة العلاقات الدبلوماسية مع انجولا 1992 ثـم نيجيريـا، بنين، توجو، وجامبيا. إلا أن التعنت الإسرائيلي خلال مفاوضات السلام خاصة علـى المسار السوري اللبناني ساهم في توقف الاندفاع الإفريقي نحـو اسـتعادة العلاقـات، وبالمقابل، توقيع اتفاق إعلان غزة- أريحا مع الفلسطينيين في مايو 1994، استطاعت إسرائيل استعادة العلاقات مع رواندا في أكتوبر 1994، ثـم سـاوتومي، وبرنـسيب، وبتسوانا، وبوركينا فاسو، وموزمبيق، وناميبيا ومدغشقر وتوقف تدفق الدول الإفريقية على استئناف العلاقات مع إسرائيل بسبب تعنـت إسـرائيل إزاء تنفيـذ البرتوكـول الفلسطيني الإسرائيلي,(أبو العنيين؛وآخرون,2002,ص353) وصدور قانون القدس عام 1994 من الكونغرس الأمريكي بشأن نقل السفارة الأميركية إلى القدس. نجحـت مـع 45 دولة إفريقية على مستويات دبلوماسية مختلفة وذلـك حتـى مـايو 2002، وقـد استخدمت الباحثة هذه السنة بالذات لأنها فترة مهمة شهدت تحولاً مهمـاً فـي حركـة الصراع العربي الإسرائيلي نحو مسار التسوية السياسية مع العـرب وبدايـة مرحلـة التغلغل الواضح لإسرائيل في إفريقيا. (انظر الجدول رقم(3)

الجدول رقم (3)

البعثات الدبلوماسية الإسرائيلية في إفريقيا- حتى مايو 2002

م	الدولة	مقر البعثة	مستوى التمثيل	طبيعة العلاقات	التاريخ	رئيس البعثة
1	أنجولا	لواندا	سفارة	إقامة علاقات	أبريل1992	سفير
2	بنين	-	تمثيل غير مقيم	إعادة علاقات	يوليو1992	سفير إسرائيل في كوت ديفور
3	بتسوانا	-	تمثيل غير مقيم	إعادة علاقات	ديسمبر1993	سفير إسرائيل لدى زيمبابوي
4	بوركينا فاسو	-	تمثيل غير مقيم	إعادة علاقات	أكتوبر1993	سفير إسرائيل في ساحل العاج
5	بوروندي	-	تمثيل غير مقيم	إعادة علاقات	مارس1995	سفير إسرائيل لدى جمهورية الكونغو
6	الكاميرون	ياوندى	سفارة	إعادة علاقات	أغسطس1991	سفير
7	كيب فيرد	-	تمثيل غير مقيم	إقامة علاقات	يوليو1994	سفير إسرائيل لدى السنغال
8	إفريقيا الوسطى	-	تمثيل غير مقيم	إعادة علاقات	يناير1991	سفير إسرائيل لدى الكاميرون
9	جزر القمر	-	تمثيل غير مقيم	علاقات رسمية فقط	يناير1994	سفير إسرائيل لدى كينيا سفير إسرائيل لدى الكونغو الديمقراطية
10	الكونغو	-	تمثيل غير مقيم	إعادة علاقات	يوليو1991	سفير
11	الكونغو الديمقراطية	كينشاسا	سفارة	إعادة علاقات	مايو1982	سفير
12	كوت ديفوار	أبيدجان	سفارة	إعادة علاقات	فبراير1986	سفير القنصل العام
13	جمهورية مصر العربية(أ)	القاهرة الإسكندرية	سفارة قنصلية	إقامة علاقات	فبراير1980	سفير إسرائيل لدى الكاميرون
14	غينيا الإستوائية	-	تمثيل غير مقيم	إعادة علاقات	يناير1994	سفير
15	أريتريا	أسمرة	سفارة	إقامة علاقات	مايو1993	سفير
16	إثيوبيا	أديس أبابا	سفارة	إعادة علاقات	نوفمبر1993	سفير إسرائيل لدى الكاميرون
17	الجابون	-	تمثيل غير مقيم	إعادة علاقات	سبتمبر1993	سفير إسرائيل لدى السنغال القنصل الفخري
18	جامبيا	-	تمثيل غير مقيم	إعادة علاقات	سبتمبر1992	سفير إسرائيل لدى كوت ديفوار
19	غانا	أكرا	تمثيل غير مقيم	إعادة علاقات	أغسطس1994	سفير إسرائيل لدى السنغال
20	غينيا بيساو	-	تمثيل غير مقيم	إقامة علاقات	مارس1994	سفير
21	كينيا	نيروبي	سفارة	إعادة علاقات	ديسمبر 1988	سفير

22	ليسوتو	-	تمثيل غير مقيم	إعادة علاقات	أغسطس1986	سفير إسرائيل لدى جنوب إفريقيا
23	ليبيريا	-	تمثيل غير مقيم	إعادة علاقات	أغسطس1983	سفير إسرائيل لدى كوت ديفوار
24	مدغشقر	-	تمثيل غير مقيم	إعادة علاقات	يناير 1994	سفير إسرائيل لدى جنوب كينيا
25	مالاوي	-	تمثيل غير مقيم	إقامة علاقات	يوليو1964	سفير إسرائيل لدى زيمبابوي
26	موريتانيا (ب)	نواكشوط	سفارة	رفع مستوى التمثيل	نوفمبر1999	رئيس مكتب رعاية المصالح
27	موريشيوس	-	تمثيل غير مقيم	إعادة علاقات	سبتمبر1993	سفير إسرائيل لدى جنوب كينيا
28	المغرب (ج)	الرباط	مكتب اتصال	إعلان مشترك	أكتوبر1994	تجمدت العلاقات في أكتوبر 2000
29	موزنبيق	-	تمثيل غير مقيم	إقامة علاقات	يوليو1993	سفير إسرائيل لدى زيمبابوي
30	ناميبيا	-	تمثيل غير مقيم	إقامة علاقات	فبراير1994	سفير إسرائيل لدى زيمبابوي
31	النيجر (د)	-	تمثيل غير مقيم	إعادة علاقات	نوفمبر1996	سفير إسرائيل لدى كوت ديفورا
32	نيجيريا	لاجوس	سفارة	إعادة علاقات	مايو1992	سفير
33	رواندا	-	تمثيل غير مقيم	إعادة علاقات	أكتوبر1994	سفير إسرائيل دلى الكونغو الديمقراطية
34	ساوتومي وبرنسيب	-	تمثيل غير مقيم	إقامة علاقات	نوفمبر1993	سفير إسرائيل لدى انغولا
35	السنغال	داكار	سفارة	إعادة علاقات	أغسطس1994	سفير
36	سيشل	-	تمثيل غير مقيم	إقامة علاقات	سبتمبر1992	سفير إسرائيل لدى كينيا
37	سيراليون	-	تمثيل غير مقيم	إعادة علاقات	مايو1992	سفير إسرائيل لدى نيجيريا
38	جنوب إفريقيا	بريتوريا	سفارة	إقامة علاقات	يناير1975	سفير
39	سوازيلاند	-	تمثيل غير مقيم	إقامة علاقات	سبتمبر1968	سفير إسرائيل لدى جنوب إفريقيا
40	تنزانيا	-	تمثيل غير مقيم	إعادة علاقات	فبراير1995	سفير إسرائيل لدى كينيا
41	توجو	-	تمثيل غير مقيم	إعادة علاقات	يونيو1987	سفير إسرائيل لدى كوت ديفور
42	تونس (هـ)	تونس	مكتب مصالح	إعلان مشترك	يناير1996	تجمع العلاقات في أكتوبر 2000
43	أوغندا	-	تمثيل غير مقيم	إعادة علاقات	يوليو1994	سفير إسرائيل لدى كينيا
44	زامبيا	-	تمثيل غير مقيم	إعادة علاقات	ديسمبر1991	سفير إسرائيل لدى زيمبابوي
45	زيمبابوي	هراري	سفارة	إقامة علاقات	نوفمبر1993	سفير

أ. سحبت مصر سفيرها من تل أبيب تعبيرا عن رفضها للممارسات الإسرائيلية ضد الفلسطينيين عام 2000.

ب. رفعت موريتانيا مستوى التمثيل الدبلوماسي مع إسرائيل إلى سفارة عام 1999.

ج. أغلقت المغرب مكتب الاتصال الإسرائيلي في الرباط، في أكتوبر 2000.

د. قطعت النيجر العلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل عام 2002.

هـ. أغلقت تونس مكتب المصالح الإسرائيلية في تونس، في أكتوبر 2000(أبو العنيين؛وآخرون,2002,ص387).

وهناك بعض الملاحظات

1. النوع الإجمالي لدول العالم التي تقيم معها إسرائيل علاقات دبلوماسـية (164) دولة.
2. نوع البعثات الدبلوماسية الإسرائيلية على مستوى العالم (106) بعثة.
3. عدد الدول الإفريقية التي لا ترتبط بعلاقات دبلوماسية بإسرائيل (9) دول وهي: ليبيا ,السودان , الصومال , الجزائر , تشاد , مالي , غينيا , جيبوتي و النيجر.

هكذا نجحت إسرائيل في إعادة العلاقات مع معظم دول القارة بما فيها دول حوض النيل وشرق إفريقيا فيما عدا السودان والصومال وجيبـوتي وبعـض دول المغـرب العربي (انظر الخريطة رقم2) . الخاصة بالعلاقات الدبلوماسية.

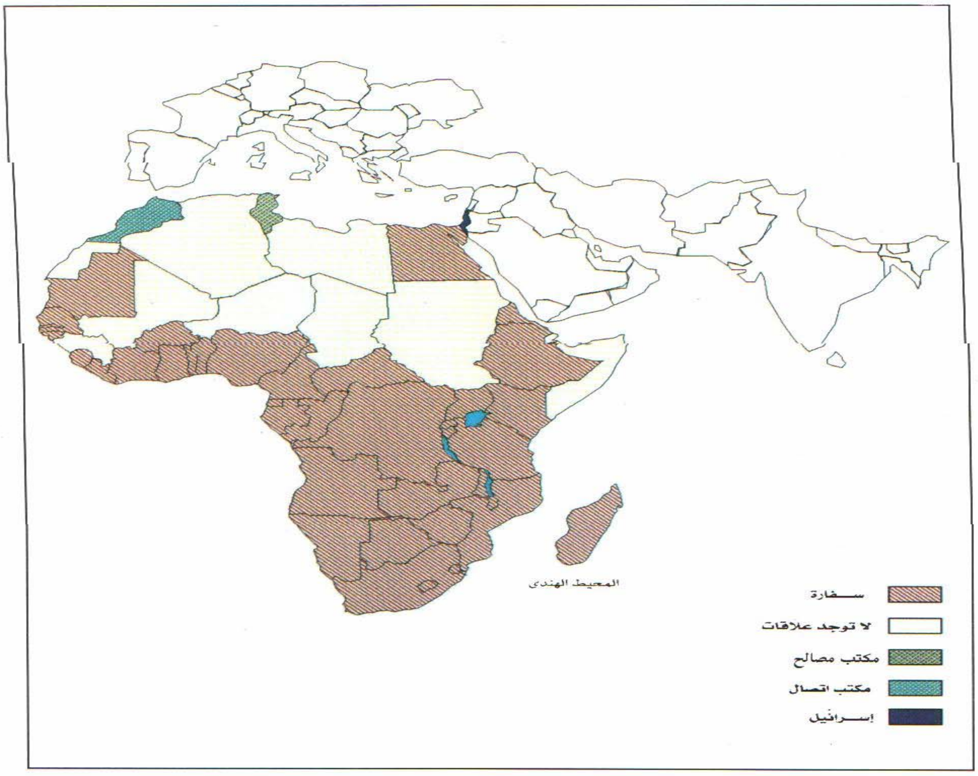
مصدر البيانات: مقتبس عن ابو العينين ؛واخرون,2002,ص387.

تم إعداد الجدول السابق إسـتناداً إلـى وثيقـة صـادرة عـن وزارة الخارجيـة الاسرائيلية,أيار(2002)بعنوان Israel"sDiplomatic Missions Abroad

وتمكنت أيضاً في هذه الفترة من حشد التأييد اللازم لإلغاء قـرار الجمعيـة العامة الصادر عام 1975 للأمم المتحدة بشأن تشبيه الصهيونية بالعنصرية وذلـك عام 1991.

خريطة رقم (2)

العلاقات الدبلوماسية الإسرائيلية الأفريقية سنة ٢٠٠٢



١- البيانات موثقة حتى شهر مايو ٢٠٠٢.
٢- جمدت تونس و المغرب علاقاتهما مع إسرائيل فى أكتوبر ٢٠٠٠.
٣- أوقفت مصر الاتصالات مع إسرائيل (عدا الاتصالات المتعلقة بقضية فلسطين).
٤- قطعت النيجر علاقاتها الدبلوماسية مع إسرائيل فى أبريل ٢٠٠٢.

6.5.3 مرحلة التغلغل الاقتصادي (2000-2007):

بقيام الاتحاد الإفريقي في يوليو عام 2002 فقد واصل باتخاذ مواقف مماثلة ومكملة للمنظمة سابقاً بشأن القضية الفلسطينية والقدس على وجه الخصوص وفي القمة الأولى (دير بان- جنوب إفريقيا) أكد الاتحاد الإفريقي أنه لا يمكن إقامة سلام عادل وشامل ودائم ما لم تنسحب إسرائيل من جميع الأراضي الفلسطينية والعربية الممثلة إلى حدود 1967م، كما أعلنت عن تضامن القادة مع كفاح الشعب الفلسطيني بقيادة ممثلة الشرعي منظمة تحرير الفلسطينية أيضاً ساند الاتحاد مسألة مبادرة السلام العربية التي أعلنتها قمة بيروت عام 2003م، بشأن انسحاب إسرائيل إلى حدود يونيو 1967(أبو العنيين؛وآخرون,2002,ص346-347).

وكذلك قرار الاتحاد الإفريقي بوقف الاستيطان للأراضي الفلسطينية منذ 1967 وإيجاد حل للمشكلة الفلسطينية كما رحبت قمة أبوجا فبراير 2004 بمبادرة خارطة

الطريق للسلام في الشرق الأوسط وتحقيق رؤية الدولتين (إسرائيل وفلسطين لتمشيا جنبا إلى جنب) قمة سرت 2005 أكد الاتحاد على ضرورة وقف الجدار العازل الذي تقيمه إسرائيل.

وبالرغم من السياسة التي اتبعتها منظمة الاتحاد الإفريقي تجاه التسوية السياسية في الوقت الحالي إلا أننا نجد تغلغلاً إسرائيلياً مستمراً في القارة الإفريقية كافة وخاصة في المجال الاقتصادي وقد دخلت هذه المرحلة منذ بدأ عملية السلام وذلك بمساعدة الدول الغربية وخاصة الولايات المتحدة الأميركية علماً بأنها اتخذت مدخلاً جديد للتغلغل وقد برز ذلك خلال العام 2002-2003 وهي بلورة لمداخل تقليدية في شكل جديد وهذه المداخل هي:

أ. المدخل الجغرافي الثقافي (Gco- Cultural Approach) (مشروع الأخدود الإفريقي العظيم): طرح هذا الموضوع أمام لجنة التراث العالمي التابعة لليونسكو وهو ما أطلق عليه مشروع "الأخدود الإفريقي العظيم"(أبو العنيين,2006,ص561-562) وهو عبارة عن فالق ضخم في القشرة الأرضية الفاصل بين الجزيرة العربية وإفريقيا ويشمل هذا الأخدود كل من حوض البحر الأحمر وخليج العقبة وأجزاء من مصر والسودان المعروفة بجبال البحر الأحمر وأجزاء أخرى في الحجاز وعسير بالسعودية وخليج العقبة، ويعتبر هذا المشروع بالغ الخطورة وذلك لرغبة إسرائيل في اللجوء إلى وسائل وأدوات جديدة لتطويق العالم العربي من جانب، ووضع قضية القدس في قالب ثقافي جغرافي ليبعدها عن القالب السياسي، وقد رفضت مصر والدول العربية ذلك المشروع في مؤتمر الآثار المنعقد في موريتانيا عام 2004، وتحاول مصر تفعيل المبادرات بالتعاون مع الدول المعنية بشكل يمثل محوراً موازياً للتحرك الإسرائيلي في إطار اليونسكو والاتحاد الإفريقي.

ب. المدخل البحثي تمثل في مشروع التعاون الأمريكي لمنطقة الشرق الأوسط (MERC) منها ما هو ثنائي ومتعدد الأطراف وهي مشروعات تحولها الولايات المتحدة لغرض التعاون بين الدول العربية وإسرائيل للعمل على تطبيع العلاقات بينهم(ابو العنينين,2007,ص347).

ج. المدخل الإقليمي للتعاون (Regional Approach): وهو منطقة التجارة الحرة الأميركية الشرق أوسطية وذلك لصالح إدماج إسرائيل في اقتصاد المنطقة في تكتل اقتصادي ينطوي على تعامل تفضيلي بين الدول الإفريقية فيه.

- المناطق الصناعية المؤهلة (Q.I.Z)

وعرفت هذه المناطق وفقاً لقانون تنفيذ منطقة التجارة الحرة الأمريكية الإسرائيلية والأمر الرئاسي (6955) واعتبرت أن هذه المناطق تضم أجـزاء مـن الأراضـي المصرية والأردنية والإسرائيلية وهي مناطق استقلال ذاتي دون أن تخضع لسلطات الدول الثلاثة، وتمتع هذه المنطقة باعفاء ضريبي وجمركي وتدار من قبـل شـركة دولية(أبو العنيين,2006,ص348).

د- المدخل العقدي: بصعود المسيحية الصهيونية كتيار يوجه الـسياسة الخارجيـة الولايات المتحدة في إطار نظام دولي جديد، من المؤكد أنه يلقى هذا الاتجاه صـدى وخاصة في جنوب إفريقيا كمدخل رئيسي، وقد استثمر هذا البعد في جنوب إفريقيـا من خلال جماعات الشبان اليهود مثل جماعة هـابونيم- بيتـار وجماعـة بنزيـر، وجماعة بني عكيف واتحاد الطلبة اليهود (Sajus)، وكذلك استخدام وسائل الإعلام المملوكة لليهود مثل جريدة جوش كرونيكل وقد ذكر شلوموافتيال وجـود علاقـات ثقافية وعقدية قوية تربط إسرائيل والقارة الإفريقية فالتوراة من أكثر الكتب المقروءة فـي إفريقيـا وتـم ترجمتهـا إلـى العديـد مـن اللغـات الإفريقيـة(ابـو العنينين,2007,ص351).

هـ- المدخل الرياضي: يعتبر المجال الرياضي أحدث مداخل العلاقـات الإفريقيـة الإسرائيلية من خلال المعسكرات ومدارس كرة القدم حيثُ حققت إسرائيل من خلال هذا المدخل نتيجتين أساسيتين.

أ- تحقيق مكاسب مادية من وراء بيع اللاعبين الأفارقة للأندية الأوروبية والآسيوية.

ب- غرس الانتماء لإسرائيل في نفوس الشبان الأفارقة.

ومن هنا نرى اختلافاً آخر جديد للقارة الإفريقية من خـلال النـشاط الرياضـي كمدخل لاستغلال الثروات البشرية وكسب التعاطف الإفريقي للقضايا الإسرائيلية.

الفصل الرابع

العلاقات الإسرائيلية الإفريقية

1.4 الأهداف الإسرائيلية في إفريقيا:

الواقع أن الخطوط الرئيسية للسياسة الخارجية الإسرائيلية لم تتبلور ولم تأخذ شكلاً متكاملاً إلا عام 1963 عندما تفوق عدد التمثيل الدبلوماسي لإسرائيل في إفريقيا على أية دولة أخرى باستثناء بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة.

كذلك قرارات مؤتمر باندونغ(مؤتمر باندونغ 1955: يعتبر البعض مؤتمر باندونغ بداية توسيع إسرائيل لعلاقاتها مع قارتي آسيا وإفريقيا) سنة 1955 المتمثلة برفض عضوية إسرائيل في المؤتمر وإدانتها وتأييد حقوق شعب فلسطين. كل هذا دفع إسرائيل إلى إعادة النظر في سياستها الخارجية إزاء آسيا و إفريقيا وذلك لشعورها بازدياد وزن الكتلة الافروآسيوية في المجالات الدولية. ويبقى السؤال هنا لماذا المحاولة في خلق علاقات دائمة مع الدول الإفريقية تمثل شيئاً حيوياً لإسرائيل؟ ولماذا تبدو صداقة إفريقيا هامة بالنسبة لصانعي القرار الإسرائيلي.

وبهذا الشأن تصرح جولدامايز وزيرة خارجية إسرائيل سنة 1958 في بيان لها أمام الكنيست لتوضح الخطوط الرئيسية للسياسة الخارجية الإسرائيلية قائلة:

"لن نلزم أنفسنا بسياسة لا تتلاءم مع مصالحنا ولن نلزمهم بسياسة تكون في نظرنا أفضل أو أسوء فنحن نثق تماماً في أن الدول الإفريقية سوف تكون دائماً على اتفاق تام معنا كذلك نحن على ثقة من أنها سوف تفهمنا أيضاً. وفي مقابل ذلك نحن لا نضع أي شروط كما لا نطلب منهم حتى الوعد بمساندتنا في معركتنا مع العرب، بل كل ما نطلبه منهم هو الصداقة الخالصة فقط"(عبد الرحمن؛شعراوي,1985,ص25).

وكان ديفيد بن غوريون رئيس وزراء إسرائيل من أوائل الذين ادركوا أهمية استثمار صداقة إفريقيا في فرض السلام الإسرائيلي في الشرق الأوسط قائلاً: **"إن الطريق إلى السلام في المنطقة سوف يتم عن طريق غير مباشر بتقوية علاقتنا مع شعوب آسيا وإفريقيا"**(عبد الرحمن؛شعراوي,1985,ص26).

لذلك يلاحظ أن جميع البيانات المشتركة التي كانت تصدر عن الرؤساء الإفريقيين لإسرائيل كانت تتضمن نصاً هاماً يتعلق بتأكيد أهمية مبدأ التفاوض باعتباره الحـل السلمي الأمثل للصراعات الدولية(زيارة توبمان رئيس جمهورية ليبيريا لإسـرائيل في يوليو، وزيارة مدامي مواموبتسا ملك بوروندي السابق في ديسمبر 1962 حيث اكدا في بياناتهما المشتركة,المشكلة الرئيسية التي تواجه صانعي السلام في الـشرق الأوسط هي كيفية اقناع الدول العربية بضرورة التفاوض مع إسرائيل. وبمجرد ذكر المفاوضات المباشرة يعتبر نصراً إسرائيلياً جديداً).

وأيضاً طرحت أفكاراً ايدولوجية هدفت إلى إيهام الدول الإفريقيـة بـأن سياسـة إسرائيل تستند إلى دوافع إنسانية وفكرية محضة، ولا تتعلق بالمصالح الاقتـصادية والسياسية، وهذه ما تناولته تصريحات كثيرة لساسة إسرائيل بأنهـا فقـط تعطينـى إحساساً بالرضى لأنه خلال أجيال عديدة اضطر شعبنا أن يكون في موضع تلقـي المساعدة من الآخرين، والآن ولأول مرة تتاح لنا فرصة تقديم المساعدة للآخرين".

عامل أيدلوجي آخر استخدمته إسرائيل في سياستها تجاه إفريقيا، وهو اسـتخدام إسرائيل كجسر بين الشرق والغرب (العالم النامي والعالم المتقدم) وذلك كجزء من سعي إسرائيل القيام بدور عصري. ومن خلال آلية التعاون مع إفريقيا سوف يساعد على تضييق الفجو بين الذين يملكون والذين لا يملكون.

يتضح مما سبق أن الهدف الأول لسياسة إسرائيل الخارجية في إفريقيا هو كسب الرأي العام الإفريقي إلى جانب إسرائيل في قضايا تثبيت الوجود الإسرائيلي والأمن وفك طوق العزلة المفروضة عليها من الدول العربية سياسياً واقتصادياً، والحصول على تأييد المجموعة الإفريقية على الصعيد الدولي.

وهناك أهداف أخرى منها تدعيم علاقاتها بدول الجوار العربي الإفريقي يهـدف الالتفاف حول الأمة العربية في شكل حزام ممتد من أثيوبيا، وارتبريا، مروراً بكينيا، وأوغندا، وتنزانيا، وبوروندي، والكونغو الديمقراطية، لتهديد منابع النيـل كهـدف استراتيجي، ثم الالتفاف حول السودان عبر جمهورية إفريقيا الوسـطى، وتطويـق المغرب العربي عبر تشاد والنيجر ومالي والسنغال، وهذا ما يطلق عليه البعد الثالث للـصراع العربي- الإسرائيلي (على أن هناك العديد من المفردات إضافة إلى

الاعتبارات السابقة كانت قد تحكمت في ارتفاع وتيرة التوجه الصهيوني نحـو إفريقيا ومن هذه المفردات سياسة التهجير اليهودي، مـسألة الملاحـة فـي البحـر الأحمر، اضافةً إلى الصراعات الاثنية في دول حوض النيل) وتتركز أهداف تلـك المخططات في الآتي:

1.1.4 التأثير على الأمن المائي العربي:

إن التنسيق الإسرائيلي مع دول منابع النيل، خاصة أثيوبيا، وأوغنـدا، والكونغـو الديمقراطية يمثل تهديداً للمصالح المصرية والسودانية بشكل خاص والتي تعتبر مياه النيل لمصر خاصة من المصالح المصيرية (Survival issues) التي تتصل بحياة الشعب وبوجود البلاد بشكل عام، ومـن مظـاهر هـذا التنـسيق إقامـة الـسدود ومشروعات الري في كل من أوغندا وإثيوبيا والكونغو واريتريا وجنوب الـسودان حتى لو كانت صغيرة إلا أنها قابلة للتطور في المستقبل ونرى أن إسرائيل تـسعى أيضاً لتوطيد العلاقات مع قبائل التوتسي في منطقـة البحيـرات العظمـى بهـدف السيطرة على دول المنطقة.

إلا أنه في الآونة الأخيرة حدث تضامن إفريقي في دول حوض النيل مع مـصر من اجل منع بناء مثل هذه السدود على منابع النيل التي تضر بمصالح دول المصب من خلال إعلان مبادرة حوض النيل والتي ترضي جميـع الأطـراف وهـذا مـا سنوضحه في فصل لاحق.

2.1.4 إضعاف التأييد الإفريقي للقضايا العربية.

يعتبر هذا الهدف من أهداف السياسة الخارجية الإسرائيلية بعد أن قامت الدولة الإسرائيلية على أساس طرد شعب من أرضه في شكل استعمار استيطاني جعلها في صورة دولة قائمة على اغتصاب الأرض، وقد أثر ذلك على أهداف السياسة الخارجية، فقد سعت إسرائيل إلى كسب الرأي العام لضمان أمنها وخروجها من عزلتها(العويني,1972,ص103) وأقبلت من كسب الأصدقاء من الدول الإفريقية حيث يقول بن جوريون" **إن الطريق الأكثر ضمانة للوصول إلى السلام والتعاون مع جيراننا لا يكون بدعوة شعب إسرائيل ووعظه بالسلام كما يفعل بعض محبي السلام من البسطاء ولكن عن طريق الحصول على أكبر عدد ممكن من الأصدقاء**

في آسيا وإفريقيا الذين سيفهمون إسرائيل وقدرتها على المساهمة في تقدم الشعوب النامية والذين سينقلون ذلك المفهوم إلى جيرانهم العرب"(عبدالرحمن؛شعراوي,,1985,ص29).

بالإضافة إلى قضية الوجود هناك قضية الأمن حيث يعتبر دعم رصيد الدولة من التأييد السياسي الخارجي أحد الضمانات الهامة لأمنها القومي لما يتيح لها من مرونة الحركة في مجال العلاقات الدولية، مما يزيد من إمكانية الضغط على أعدائها. وتزداد قضية الأمن أهمية بالنسبة لإسرائيل لذلك فهي تعمل على أن تكون علاقاتها الخارجية في خدمة الأمن(حاتم,1970,ص19-20).

أيضا يقول بن غوريون بهذا الصدد في خطاب له يوم 28 ديسمبر 1960 في مؤتمر كونجرس الهجرة " **أننا لا نستطيع أن نكره عقد السلام معنا، ولكن ما من شيء يمكن أن يؤدي إلى تخفيف حدة البغضاء لدى العرب نحونا وبالتالي يؤدي في النهاية إلى السلام أفضل من أن نكسب مزيداً من الأصدقاء بين دول إفريقيا وآسيا**"(عبدالرحمن؛شعراوي,1985,ص29).

" **إن أمن إسرائيل يتوقف على توطيد العلاقات مع إفريقيا وآسيا بدرجة كبيرة**".

أي إن إسرائيل تهدف إلى أن تجعل الرأي العام الإفريقي يؤمن بأنها دولة محاطة بدول معادية وبالتالي فهو صديق مخاص يساعدها في فرض وجودها على العرب وبالتالي كما قال بن جوريون "**على إسرائيل أن تعمل على خلق الظروف الدولية التي تقوي من أمنها القومي**".

وتعمل ذلك من خلال الحكومات الإفريقية، والأحزاب، والنقابات العمالية والمؤسسات الثقافية، لكي تكسب الرأي العام لإفريقي على المستوى الدولي.

ومن خلال دورها المتنامي في إفريقيا سعت إسرائيل إلى إضعاف التأييد الإفريقي للقضايا العربية خاصة في قضايا الصراع العربي الإسرائيلي الأمر الذي أفقد العرب رصيداً كبيراً من التأييد السياسي لهم بحكم الثقل التصويتي لدول القارة في المنظمة الدولية، على سبيل المثال برغم الاعتداء الإسرائيلي على مصر وسوريا عام 1967 كانت الأغلبية الإفريقية مع الموقف الإسرائيلي في ذلك الوقت.

أما فيما يتعلق بدلالات السلوك التصويتي للدول الإفريقية تجاه إسرائيل فقد سعت دبلوماسيا في القارة الإفريقية، لتعزيز السلوك الإيجابي ناحية إسرائيل، مثال ذلك خلال الدورة العادية التاسعة والخمسين 2004 استطاعت إسرائيل أن تستثمر دورها في القارة الإفريقية بشأن القرار رقم 106/59 المتعلق بخطر الانتشار النووي في الشرق الأوسط التي لم تصبح بعد طرفا في معاهدة خطر انتشار الأسلحة النووية.

وكذلك قرار لجنة حقوق الإنسان التابعة للجمعية العامة بتاريخ 2004/11/22 قرار يدين مظاهر العداء للسامية وذلك بموافقة 177 دولة وبدون أية معارضة(أبو العنيين,2006 ,ص442).

وقد صدر قرار بإجماع أعضاء الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الستين باعتبار اليوم السابع والعشرين من يناير من كل عام يوماً عالمياً لإحياء ذكرى المحرقة اليهودية (الهولوكوست) وبذلك اعتبرت إسرائيل ذلك إنجازاً عظيماً لها وغيرها من الأمثلة الكثيرة التي تمكنت من الوصول إلى النتائج التالي(أبو العنيين,2006 ,ص443).

1. إن المحددات الداخلية لعبت دوراً مهماً في السلوك التصويتي للدول الإفريقية نظراً لتطلعات أنظمة الحكم فيها نحو النموذج الغربي وإسرائيل.
2. إن المحددات الدولية كانت هي المؤثر الأساسي على السلوك التصويتي نظرا للعلاقات المتنامية لبعض الدول الإفريقية مع الولايات المتحدة الأمريكية.
3. أما المحددات الإقليمية فكان لها تأثير أساسي على بعض الدول الإفريقية من ناحية السلوك التصويتي لتنامي الاتجاهات الرامية لاستغلال نتائج عملية السلام ومشروعات الشرق الأوسط(أبو العنيين,2006,ص359).

ويمكن أيضا من تحليل سلوك التصويت استكشاف الأثر الواضح لتغلغل في أهم المناطق الإستراتيجية الإفريقية، مثل منطقة القرن الإفريقي (أثيوبيا وارتيريا)، منطقة منابع النيل (أوغندا، روندا بورندي)، غرب إفريقيا (موريتانيا، السنغال، الكاميرون)، ومنطقة شمال إفريقيا (موريتانيا).

وتجدر الإشارة هنا أن السلوك التصويتي في الأمم المتحدة يشمل نوعين من الرفض وهما: الرفض المعوق للقرار Obstructive Veto ويتمثل في الرفض الصريح وينطبق على الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن والآخر الرفض الحامي لمصلحة الدولة العضو self protection veto ويتمثل في الامتناع عن التصويت أو التغيب عن الحضور ويعد رفض غير مباشر للقرار وبالتالي غير ملزم للدولة العضو بأية التزامات مترتبة على ذلك القرار(أبو العنيين,2006, ص360).

وظهر ذلك في تغيب عدد كبير من الدول الإفريقية في حضور جلسات قضية الجدار العازل قرار رقم 14/10 وهي قضية غاية في الأهمية. في الدورة الثامنة والخمسين للجمعية العامة والذي كان نقطة تحول مهمة في مسار العلاقات الإسرائيلية الإفريقية.

ومن الملاحظ أن تغيب هذه الدول الإفريقية عن حضور التصويت دليل على:

1. تملص تلك الدول من اتخاذ قرار يضر بمصالحها من خلال تعاونها المباشر مع إسرائيل أو التعامل مع الولايات المتحدة الأمريكية الحليف الرئيسي لإسرائيل.
2. هناك تصور واضح في سياسات الدول الإفريقية الأعضاء في الجامعة العربية في التحرك تجاه كسب الموقف الإفريقي وهذا القصور يعتبر مؤشراً خطيراً في العلاقات العربية الإفريقية والذي تركز على القضايا حول الصراعات السودانية- الصومالية – الليبية- المغربية- الصحراوية، دون التغلغل في الشؤون الإفريقية والمعايشة السياسية لدولها مما سيؤثر على دعم إفريقيا للقضايا العربية مستقبلاً.

3.1.4 تهديد الملاحة في البحر الأحمر:

يمثل الوجود الإسرائيلي في القرن الإفريقي والجزر الواقعة على المدخل الجنوبي للبحر الأحمر تهديداً خطيراً للمصالح الإستراتيجية، والأمنية، والتجارية للدول العربية والإفريقية في البحر الأحمر الي يعتبر مفتاح الأمن القومي، لأنه يتيح لإسرائيل إمكانية التجسس على الدول العربية (السعودية، الصومال، جيبوتي، السودان، مصر) بالإضافة إلى تأمين تجارتها لتلعب دوراً الوسيط أو الوكيل الذي يتولى تسويق الصادرات عبر البحر الأحمر. وربما يكون البحر الأحمر أكثر البحار ذكرا في التاريخ الإفريقي واعتبر هذا الخط الرفيع الممتد من المحيط الأكثر ملائمة

لتحديد أين تنتهي إفريقيا، فلقد حددت الحدود الشمالية الشرقية لإفريقيا بممر مائي في خضم أدلة بيئية وثقافية تثبت العكس(مزروعي,1998,ص148).

إلا أن الوجود الإسرائيلي في المنطقة مكنه من ترتيب الأوضاع بما يخدم المصالح الإسرائيلية والأمريكية فعملت على إقناع الرأي العام العالمي بأخطار استقلال جيبوتي على الملاحة الدولية في البحر الأحمر مما أدى إلى تأجيل استقلالها، وذلك لمساندة الأطماع الإثيوبية في جيبوتي، وقد أيدت الدولة الأثيوبية في صراعها مع الصومال وأوعزت لاريتريا باحتلال جزيرتي حنيش وأيدت حركة التمرد في جنوب السودان(ابو العنيين؛وآخرون,2002,ص354) ولا بد لنا من الحديث عن الأثر الاستراتيجي للسيطرة على البحر الأحمر من قبل إسرائيل فمنذ نشأة وتبلور إستراتيجية السيطرة على البحر الأحمر ومرورها بعدة مراحل والتي سعت إلى تحقيق مزيدٍ من الانجازات في عقد التسعينات من اجل تحقيق هذه السيطرة الشاملة على البحر الأحمر على اعتبار أن هذا البحر يمثل ثروة إستراتيجية، واعتبار هذه السيطرة أمرا يدخل في صلب الأمن القومي الإسرائيلي فهو دليل واضح على اعتزام إسرائيل تهديد المصالح العربية والأمن القومي العربي، وتمثل هذا الإصرار في تطوير أسطوله الحربي الإسرائيلي كما ونوعا، ليكون اكبر أسطول شرقي البحر الأبيض المتوسط وفي البحر الأحمر، والسيطرة على البحر الأحمر والحوض الشرقي للبحر الأبيض، وباستمرار تنفيذ المزيد من المراحل الإستراتيجية الإسرائيلية للسيطرة على البحر الأحمر عدة نتائج في المستقبل(الزعبي,1990,ص168- 171).

أولا: تهديد الأمن القومي للأقطار العربية المطلة على البحر الأحمر بشكل منفرد أو بشكل جماعي.

أثبتت عملية تلغيم البحر الأحمر التي كانت من تدبير الدوائر الإسرائيلية أنها مستْ عدة أقطار عربية مثل اليمن والسعودية ومصر فالانفجارات وقعت في سواحل تلك الأقطار ومن الواضح أن العملية استهدفت الأقطار العربية بمعنى استهداف الأمن القومي العربي بشكل عام.

ولوحظ وجود نشاط عسكري مكثف جوي وبحري في البحر الأحمر، مستغلاً هذا النشاط أبعاد أخطر في المستقبل وذلك لتواجده في نقاط هامة وحساسة في البحر الأحمر، وقد تخطئ بعض الأقطار في تصورها أن الولايات المتحدة قد تشكل كابحاً إسرائيل إذ تعتبر إسرائيل كنز استراتيجي لها في منطقة العالم الثالث.

ثانيا: لا ينبغي أن ننفي أن تقوم إسرائيل بإجراءات إستراتيجية عسكرية واقتصادية من أجل تعزيز سيطرتها على البحر الأحمر ومن المحتمل أن تكون الإجراءات(الزعبي,1990,ص169):

1. احتلال شبه جزيرة سيناء من جديد: إن انسحاب إسرائيل من سيناء عام 1982 بمقتضى اتفاقيات كامب ديفيد لم يحسم نهائياً، فقد كان انسحابا تكتيكيا فرضته جملة من المعطيات السياسية والاقتصادية والبشرية، بمعنى أن عدم قدرة إسرائيل على استمرار الاحتفاظ بسيناء لعدم توفر القوة البشرية المطلوبة لإدامة واستمرار هذه السيطرة والأوضاع الاقتصادية وهي من العوامل الرئيسية التي دفعت إسرائيل إلى الانسحاب، لكن في حال تجاوز هذه المحدوديات عن طريق استخدام القوة البشرية المطلوبة بواسطة تهجير الجماعات اليهودية من الخارج، ومعالجة الوضع الاقتصادي، سوف تستعد للقفز من جديد إلى سيناء دون الاضطرار إلى مواجهة عسكرية في ظل وجود القوات المتعددة الجنسيات.
2. إن إسرائيل تصر على عدم السماح لمصر بفرض سيادتها الكاملة على شبه جزيرة سيناء متذرعة بما نصت عليه بنود اتفاقية كامب ديفيد بعدم السماح للقوات المصرية بالمرابطة في سيناء، سوى قوى الأمن الداخلي.
3. إن إسرائيل والولايات المتحدة تنسقان موقفهما حيال إبقاء سيناء منطقة مجـردة من السلاح وعدم السماح لمصر بفرض سيادتها المطلقة على هذه المنطقة.

4.1.4 محاولة الربط الأيدلوجي والحركي بين إسرائيل وإفريقية:

ركزت إسرائيل على هذا الجانب حيـث ربطـت بـين الـصهيونية وحركـات الجامحة(عبد الرحمن؛شعراوي,1985,ص27-28) الإفريقية والزنوجـة وبعـض الجماعات الوظيفية في القارة من حيث إن كلاً من اليهود والأفارقة (الزنـوج) قـد تعرضوا لاضطهاد مشترك والتميز العنصري وبالتالي هناك تفـاهم متبـادل بـين

الطرفين والعمل على إضفاء المسحة الصهيونية على حركة الجامعـة الإفريقيـة، وذلك بالربط بين الحركة الصهيونية وحركة الجامعة الإفريقية.

5.1.4 تدعيم العلاقات الاقتصادية والتجارية مع الدول الإفريقية:

عملت إسرائيل على تدعيم هذه العلاقات، منذ البداية وقد أكد بـن غوريـون "**أن مستقبلنا منوط بعلاقتنا الاقتصادية مع دول إفريقيا وآسيا**"(العطيـة,1973,ص55) وفتح أسواق إسرائيلية بها لطاقاتها وإمكانياتها الإنتاجية والفنية لتحقيـق المكاسـب الاقتصادية وضمان مورد هام للخامات وخلق مجالات عمل جديدة للخبرات الفائضة لدى إسرائيل، إضافة إلى التأثير على اقتصاديات الأقطار العربية لعرقلـة نموهـا كمنافسة المنتجات العربية في الأسواق الإفريقية وإنماء المحصولات الزراعية التي لهـا مثيـل فـي بعـض الأقطـار العربيـة وذلـك فـي بعـض دول إفريقيا(الجادر,1988,ص20).

6.1.4 تنفيذ السياسات الغربية في القارة الإفريقية:

تعتبر إسرائيل الحليف الإستراتيجي للولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربيـة داخل القارة، حيث تعمل كحلقة اتصال أو كوسيط بين الطرفين مما يسهم في دعـم العلاقات الغربية الإفريقية في مختلف المجالات. كما أنها تساند الولايات المتحدة في تنفيذ ما يسمى النظام الإفريقي الجديد الذي تسعى الولايات المتحدة إلى إيجاده.

2.4 الأساليب والأنشطة المستخدمة في بناء هذه العلاقات

1.2.4 النشاط السياسي:

هي المنابر الأرضية التي استندت إليها إسرائيل في تحركهـا الـسياسي فـي أمريكا والتي خلفت لغة مشتركة أواسط صهيونية ووفود من إفريقيا شـهدت علـى نشوء صداقات واتصالات.

كذلك المؤتمرات أحزاب دولية إسرائيلية وأوروبية شاركت فيها عـدة أحـزاب صهيونية مثل حزب العمال الإسرائيلي (المابلي) وحزب العمال الموحـد (المابـام) وأحزاب من بعض أقطار إفريقيا وخاصة السنغال وغانا.

ومن خلال الحركة الصهيونية في فرنسا وبريطانيا وبلجيكيا والدول الإفريقيـة الأخرى ربطتهم علاقات شخصية ببعض الشخصيات الإفريقية أمثال ليوبولد سنغور وخوليكس وابنه هيلا سلاسي وغيرهم.

وكذلك أسهم تبادل الزيارات بين الطرفين والذي مهـد إلـى توثيـق أواصـر الصداقة وما تمخض عنه من اتفاقيات وعقود، وبالتالي أدت إلى تغلغل سياسي ومن بين من زارو تل أبيب رؤساء كلاً من نيجيريا وتشاد وتوجو وليبيريا.

2.2.4 المشروعات الاقتصادية:

تقوم إسرائيل بتمويل المشروعات التي تحتاج إلى رأس مال في الدول الإفريقية وهذه المشروعات على الأغاب تكون متكاملة مع اقتصادها وتعطي فرصة لاستغلال الخبرات الفنية الزائدة عن حاجاتها والاستغلال للخامات المعدنية الموجـودة التـي تستغلها علناً، وتعطيها المقدرة على تصريف الكثير من المنتجات الفائـضة عنـدها مثل الصناعات المعدنية والإسمنت(الجمل,1971,ص222).

وتبدو للوهلة الأولى أن هذه المشروعات الكبيرة هـي افريقيـة بحتـه إلا أن إسرائيل استطاعت أن تسيطر على نشاطها واعتبرتها ركيزة للتوسـع فـي القـارة الإفريقية.

ومثـال هـذا الاتحـاد العـام لعمـال إسـرائيل (الهـستدروت)(عبـد الرحمن؛شعراوي,1985,ص22-23) والذي يعمل في مختلف الأنـشطة العماليـة كالبناء والمواصلات والصناعة والتجارة والتسويق والأعمال الهندسية في إسـرائيل فقد كان للهستدووت نشاط ملحوظ في إفريقيا مثال ذلك مساهمته في إنشاء (شـركة النجمة الـسوداء) Black Star Navigation Company برأسـمال مـشترك ساهمت الحكومة الغانية فيه بـ 60% وشـركة زيـم الإسـرائيلية Zim Israel Navigation Company وشركة انكودا Ankoda Company في اريتريـا وهي شركة متخصصة في استغلال الثروة الحيوانية ومركزها الرئيسي أسمره، ولها فروع ومصانع في أديس أبابا وجيبوتي، وشركات تطوير مصادر المياه في أثيوبيا، وشركة استغلال المصادر المائية في نيجيريا الشرقية وغيرها من الشركات.

وتقوم إسرائيل بتقديم القروض والمعونات المالية، إلا أنها تستغل هذه القروض في تقديم الخبراء الفنيين الإسرائيليين.

وهنا يأتي السؤال من أين تأتي إسرائيل بهذه الأموال لمنح القـروض وتقـديم المعونات المالية وهي الدولة التي يعاني اقتصادها من عجز حاد وخـصوصاً أنهـا تركز على الإنتاج الحربي والتسلح والاستعداد المستمر للحرب، ومن أهم مـصادر هذه الأموال والتي تتدفق عليها منذ 1948.

أ. اتفاقيات التعويضات الألمانية: التي تمكنها مـن الحـصول علـى ملايـين الدولارات.

ب. المعونات الأميركيـة: وتتدفق على إسرائيل بصور متعددة وبكميات هائلـة منها المعونات والقروض طويلة الأجل والمساعدات الفنية والهبـات مـن فـائض المحصولات الزراعية الأميركية والتحويلات النقدية والعينيـة التـي تتـدفق مـن الرأسمالية اليهودية، وعائد المشروعات والاستثمارات في مختلف العالم التي تساهم إسرائيل فيها للاستفادة من عائد هذه المشروعات .

ج. المعونات التي تقدمها المؤسسات العالمية اليهودية: تتعهد عدة مؤسـسات يهودية المنتشرة في العالم بتقديم معونات سنوية بحجة دعمها القوي لليهود، ويعتبر مصدر تمويل ثابت ومنتظم لإسرائيل وتبلغ حصيلة المبالغ التي ترد من هذا البـاب 100 مليون دولار سنوياً(الجمل,1971,ص224) مما أدى إلى اندفاع الكثيـر مـن المؤسسات اليهودية التي اندفعت وراء تقديم الأموال للحكومة الإسرائيلية.

3.2.4. تقديم الخبرات الفنية: تعتبر الخبرات الفنية من الأساسـيات للمـشروعات الاقتصادية وهي متوفرة في إسرائيل بمختلف المجـالات، وأن قيـام المـشروعات الاقتصادية تحتاج إلى الخبرة الفنية التي تفتقـر إليهـا الـدول الإفريقيـة الحديثـة والاستقلال، وساهمت إسرائيل في عملية تدفق الخبراء الإسـرائيليين إلـى القـارة الإفريقية بأشكال مختلفة من ناحية، وقامت بفتح معاهد وتدريب الكوادر الإفريقيـة للتدريب على الحرف والصناعات المختلفة، وتقديم المنح الدراسية وهذا الجو مهـد لإسرائيل أن تنشر أفكارها واتجاهاتها تجاه هؤلاء الشباب.

4.2.4 المجال الثقافي الإعلامي: مارست إسرائيل دوراً بارزاً في مجال الحوار وبناء الجسور الثقافية بين الطرفين كما ذكرنا سابقاً عن طريق تقديم الدراسة للطلبة الإفريقيين في معاهدها واهتمت إسرائيل في هذا الباب بإنشاء العديد من المعاهد المتخصصة في إسرائيل ومن أهمها (معهد وايزمن للعلوم) والذي أسس عام 1958 يهتم بالدراسات العلمية التي تدور حول التنمية البلاد النامية ووسائلها وإقامة المؤتمرات والندوات الدولية المختصة بمناقشة المسائل الحيوية الاقتصادية والعلمية، كذلك له نشاط وهو إصدار المطبوعات والنشرات التي تهتم بهذه الأبحاث، ويقوم بتسيير رحلات للشباب والمثقفين من الدول الإفريقية للحضور لإسرائيل سواء للمشاركة أو التدريب(حماد,1986,ص71).

ومن المعاهد المهمة (معهد الدراسات الإفريقية بحيفا) يقوم بدراسات لمختلف النواحي الاقتصادية والاجتماعية للبلاد الإفريقية بهدف التعرف على مجالات الاستثمار لإسرائيل في القارة ويقوم المعهد بتقديم المنح الدراسية.

أما المجال الإعلامي فقد أدركت إسرائيل أهمية هذا المجال لدعم نشاطها في القارة الإفريقية بأسلوب قائم على دراسة علمية تستخدم وسائل الدعاية المختلفة بعادات وتقاليد الشعوب الإفريقية عن طريق استغلال الصحف، والكتاب، والمثقفين والمهيمنين على وسائل الإعلام الهامة في بعض البلاد الإفريقية كالسينما والمسرح والإذاعة، والتلفزيون، مستندة بذلك على اليهود المنتشرين في مختلف أنحاء العالم لعمل الدعاية لقضاياها.

3.4 العلاقات السياسية و الأمنية و العسكرية و الاجتماعية و الثقافية الإسرائيلية الإفريقية.

1.3.4 مدخل للعلاقات الإسرائيلية الإفريقية:

شهدت بداية التسعينيات مرحلة إعادة تأسيس العلاقات بين إسرائيل وإفريقيا. وربما يعزى ذلك إلى(حسن,2001,ص165):

1- التغيرات في النظام الدولي و انعكاساته الإقليمية.

2- سقوط النظم الماركسية اللينينة في إفريقيا.

3- الدخول في العملية التفاوضية بين العرب و إسرائيل منذ مؤتمر مدريد.

لذا سعت إسرائيل إلى تعزيز سياساتها الإفريقية بدرجة تفوق تصوراتها وطموحاتها خلال عقد الستينيات و السبعينيات. وطبقا للبيانات الإسرائيلية فان عدد الدول الإفريقية. التي أعادت علاقاتها الدبلوماسية منذ مؤتمر مدريد في أكتوبر تشرين الأول لعام 1991 قد بلغ ثلاثين دولة (Israel Ministry of Foreign Affairs, Israel’s Diplomatic Mission Abroad(May 2002) في حين بلغ عدد الدول الإفريقية التي تحتفظ بعلاقات دبلوماسية مع إسرائيل 48 دولة عام1997(الحمد,2006, ص50) .

وإذا كانت مصر من الدول العربية الإفريقية بالإضافة إلى موريتانيا اللاتي تملكان تملك علاقات دبلوماسية كاملة مع إسرائيل فهناك دول عربية وهي تونس، المغرب، جزر القمر تجمعها بإسرائيل روابط دبلوماسية على مستوى مكاتب الاتصال.

لذا نرى اليوم أن إسرائيل تحاول جاهدة الاستفادة من الدروس السابقة لها في مجال علاقاتها مع إفريقيا و ذلك من خلال التركيز على نقطتين أساسيتين:

أولاهما: التعويل على خلق المصالح الاقتصادية المتبادلة وهو الذي أبقى على العلاقات حتى و أن انقطعت بشكل رسمي.

ثانيهما: الاهتمام بالدول التي تشهد الأغلبية المسلمة أو الدول تشهد الأقليات الإسلامية و جاليات عربية كبيرة. بالرغم من أنها معادية لإسرائيل إلا أن إسرائيل تعمل على (تحييد) هذه الجاليات من خلال برامجها و مساعدتها التقنية. ومثال ذلك أن اغلب المتدربين في برنامج التعاون الدولي الإسرائيلي الذي عقد في مدينة مومباسا الكينية هم من المسلمين.

2.3.4 دول شرق إفريقيا و علاقاتها بإسرائيل:-

1. اريتريا:

بالرغم من الضبابية التي خيمت على العلاقات السياسية الإسرائيلية الاريترية. إلا أن تصريحات المسؤولين الارتيريين عن حقيقة تلك العلاقات و المتضمنة أن من مصلحة اريتريا إقامة علاقات مع إسرائيل حيثُ يوجد سفارة لديها و يوجد فيها أقماراصطناعية للتجسس و ساعدتهما في المجال الزراعي فقط.

وفي تصريحات للامين العام للجبهة الاريترية خلال العام 2001 كان قد "ناشد فيها العرب بالاعتراف بوجود إسرائيل والتعامل معها على قدر حجمها الحقيقي "(ابو العنيين؛وآخرون,2002,ص358).

إلا أن حسين خليفة رئيس التحالف الاريتري المعارض يؤكد أن علاقة الرئيس آسياسي افورقي بإسرائيل هي وراء رفضه الانضمام إلى جامعة الدول العربية.

وفي 2007/7/18 تبين وجود 299 لاجئا اريتريا على الحدود الإسرائيلية المصرية طالبوا بحق اللجوء السياسي، وتدخلت السفارة الاريترية في تل أبيب موضحة أن السبب الحقيقي هو الجانب الاقتصادي، مما أدى إلى اعتقال 299 لاجئا و توزيعهم على خمس معتقلات بإسرائيل، ورفضت توفير الحماية القانونية لهم بناء على قرارات السفارة في تل أبيب(ابو العنيين؛وآخرون,2007,ص524).

2. إثيوبيا:

أن أهم القضايا بين الطرفين هجرة اليهود الفلاشا إلى إسرائيل حيث صدرت العديد من التقارير توضح استمرار عملية تهجير يهود الفلاشا. إلا أن الإعلام الأثيوبي أتهم إسرائيل باستغلال الظروف الاقتصادية المعيشية للإثيوبيين في الحصول على أيد عاملة رخيصة، و جنود تدفع لهم في مواجهاتها مع العرب.

فالدستور الأثيوبي يكفل لأي مواطن حرية التنقل و الحركة بغض النظر عن انتمائه الاثني، و لكن الحكومة الأثيوبية تنفي أن يكون لها أية علاقة و اتفاق في عملية تهجير الفلاشا.

وضمن هذا الإطار حصل الرئيس الأمريكي الأسبق جورج بوش عام 2002 على جائزة جوزيف لحقوق الإنسان، نظراً لدورة في تهجير يهود أثيوبيا إلى إسرائيل فقد ساعد على تهجير 16 ألف يهودي إلى إسرائيل.

ويعتقد المسؤولون العرب و الأفارقة أن إسرائيل اختارت فترة انشغال المجتمع الدولي بأزمة العراق، والحرب المحتملة على العراق للتشويش على العلاقات الأثيوبية العربية في وقت تسعى فيه أديس أبابا لتوطيد العلاقات الثنائية مع الدول العربية. كذلك حرصت إسرائيل على تهجير يهود الفلاشا مورا(يطلق هذا المصطلح

على يهود الفلاشا الذين تنصروا على يد المبشرين المسيحيين)لتواجه من خلالهم أزمة الهجرة العكسية التي تتزايد بسبب:

1- فرار اليهود القادمين من روسيا، بسبب عمليات المقاومة واستمرار الانتفاضة.

2- توجيهات رئيس الوزراء الإسرائيلي للانسحاب من غزة، و تعجيل الحكومة الانتهاء من تشييد الجدار العازل (تجدر الإشارة إلى وجود مصطلحين: أولهما إسرائيلي هو (السور الأمني) Security Fence و الآخر فلسطيني و هو (الجدار العازل) Separation Wall، فكلا المصطلحين يظهر للطرفين الطبيعة التوسعية و العنصرية لبناء هذا الجدار من جهة و مواقف الطرفين الرسمية من موضوع الأراضي الفلسطينية المحتلة و تحديدا في الضفة الغربية من جهة أخرى) مما يعني حاجة إسرائيل لأيد عاملة رخيصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 قامت السلطات الإسرائيلية بتمويل رحلات الشركة الوطنية الأثيوبية إلى مطار عوفرا، وذلك لإجراءات احترازية بحجة عدم رضا إسرائيل عن إجراءات فحص المسافرين في أديس أبابا. مما أدى إلى تعليق الشركة الأثيوبية رحلاتها الأسبوعية احتجاجا على هذا الإجراء وفي عام 2004 أعلن وزير الخارجية الإسرائيلي السابق سيلفان شالوم – أن أثيوبيا و إسرائيل تنسقان وبشكل راق موقفاً دولياً لحماية مصالحها المشتركة، وذلك بقيام شركات إسرائيلية بتنفيذ مشروع توليد الكهرباء من بحيرة تانا، مما عده نقلة نوعية في مسار العلاقات بين الطرفين، فالاستثمارات والصادرات الإسرائيلية إلى أثيوبيا زادت خلال العام 2003 بمقدار 50%، وتعدى حجم الصادرات الأثيوبية لإسرائيل 15 مليون دولاراً عام 2003، كما التقى الوزير الإسرائيلي أعضاء الفلاشا مورا (اليهود الاثيوبين) الذين اجبروا على اعتناق المسيحية في القرن الماضي في إقليم غوندار شمال غرب أثيوبيا، وطالبوا بحق العودة الذي يسمح لكل يهودي خارج إسرائيل بالإقامة فيها.

فيما أكد موشيه بن عطار في التقرير السنوي لمجلس الصهيونية الإسرائيلية عام 2004 أن أبناء الفلاش مورا لا يعتبرون يهودا حسب الشريعة اليهودية أن يعتبر وصول 3600 شخص من أبناء الفلاش مورا أصحاب الحق في الهجرة إلى إسرائيل.

وعلى صعيد تدعيم العلاقات بين الطرفين قام رئيس وزراء الأثيوبي ميليس زيناوي في يونيو عام 2004 زيارته الأولى لتل أبيب، حيث اطلع على التقنية الإسرائيلية الحديثة في مجالات الزراعة والري نظرا لاعتماد الاقتصاد الأثيوبي على الزراعة بصفة رئيسية.

أما قضية المياه في حوض النيل فقد نفى رئيس البرلمان الأثيوبي بطرس أولانجو ما تردد عن تحريض إسرائيل بناء سدود على منابع النيل كي تحرم مصر والسودان من جزء كبير من حصتيهما من المياه.

3. كينيا.

تعود العلاقات السياسية بين إسرائيل وكينيا إلى تاريخ استقلال كينيا عن بريطانيا أي قبل أربعين سنه، حيث اعتبرت كينيا الحليف الثاني لإسرائيل في إفريقيا بعد جنوب إفريقيا، أما أهم الأحداث على هذه العلاقات فتمثل في تعرض السفارة الإسرائيلية في نيروبي لإطلاق النار عليها، إلا أن التحقيقات بينت أن الحادث مجرد هجوم من عصابة سطو مسلحه كينية.

كذلك تعرضت المصالح الإسرائيلية في كينيا إلى عمليتين مسلحتين في مومباسا، وتمثل في تفجير فندق يقيم به الكثير من اليهود كما أطلق صاروخان على طائرة تابعة لشركة " اركياع" الإسرائيلية رغم أن البيان نسب الاتهام إلى تنظيم القاعدة بادعاء المسؤولية عن العمليتين، إلا أن قادة إسرائيل سارعوا إلى اتهام الفلسطينيين والعرب عامه بالوقوف وراء العمليتين. وكشف هذان الهجومان عن أمرين مهمين.

أولهما:- أن أجهزة الاستخبارات الأمريكية و الإسرائيلية الموجودة بشكل كبير في إفريقيا لم تستطع حماية مصالحها في شرق إفريقيا.

وثانيهما:- غالبا ما يتم التنفيذ على أيدي أفارقه مع احتمال كبير أن يكون التمويل أجنبيا.

4.الصومال

اعتبرت إسرائيل الصومال في منطقة القرن الإفريقي ذات أهمية إستراتيجية كبيرة بالنسبة لإسرائيل فاستغلت الأجواء المضطربة والأوضـاع المتـدهورة من

جراء الحرب الأهلية الدائرة هنالك، واستغلت عمليات الإغاثة الإنسانية في فتح المراكز الإسرائيلية والاتصال بالمعارضة الصومالية سواء بشكل مباشر أو من خلال أثيوبيا بهدف إيجاد عناصر مواليه لها في منطقه القرن الإفريقي(ابو العنينين؛واخرون,2002,ص359). ومن هنا فغياب العرب والمسلمين عن الصومال. سمح لإسرائيل للتغلغل في الصومال وفي القرن الإفريقي.

أيضا اعتبرت مصادر استخباراتية أمريكية أن جماعه الاتحاد الإسلامي الصومالي ذات علاقة بتنظيم القاعدة وإنها شاركت في الهجوم المسلح على المصالح الإسرائيلية في مومباسا.

وتم إجراء مباحثات حول نشاط الجماعات الإرهابية في إقليم بونت لاند في الصومال. والتي تخشى أن تستهدف عمليات إرهابية تهدف المصالح الإسرائيلية ومصالح الولايات المتحدة في القرن الإفريقي.

3.3.4 دول غرب إفريقيا وعلاقتها بإسرائيل.

1. النيجر:

أعيدت العلاقات في نوفمبر 1996 بتمثيل غير مقيم، إلا أنه في أوائل العام 2002 قررت النيجر مقاطعة إسرائيل بشكل تام، وذلك من منطلق المسؤولية، حيث إن تصرفات شارون ورغبته المعلنة لإعادة النظر في المكاسب المحققة عبر عمليه السلام تشكل خطرا على المنطقة، وبذلك أصدرت الحكومة ومجلس النواب ورجال الثقافة والإعلام بيانات أدانت فيها جميع الأعمال التي اتخذتها الحكومة الإسرائيلية ضد الشعب الفلسطيني . وأكدوا أن شعب النيجر متمسك بالربط بين حصول الشعب الفلسطيني على حقوقه المشروعة وبين عودة العلاقات مع إسرائيل، على اعتبار أن النيجر عضو في لجنة القدس الشريف.

2. نيجيريا:

أكبر الأقطار الإفريقية سكاناً وأقل قليلاً من مساحة مصر(سعودي,2004,ص242) ويقدر حجم أعمال إسرائيل فيها بأكثر من ملياري دولار ضمن مجال وسائل الإنتاج الزراعي وتعتبر أكثر شريك لإسرائيل في إفريقيا حيث استحوذ لاغوس عام 1912 على نصف صـادرات إسرائيل الاجمالية كذلك

الجالية اليهودية في نيجيريا تعتبر ثالث جالية من حيث الحجم(الجادر,1988,ص68-69)أعيدت العلاقات عام 1992 بتمثيل سفير ومن أهم الأنشطة التي قامت بها إسرائيل قيامها بحماية الرئيس اولو سيجون أو باسانجو خلال أدائه اليمين الدستورية في 29 مايو 2003 مما آثار انتقادات وتحفظات شديدة في الأوساط السياسية النيجيرية، ولكن الهدف من مشاركة مجموعه من الأمن والاستخبارات الإسرائيلية هو تامين المنشآت والشركات الأمريكية العاملة في نيجيريا. وفي أوائل مارس 2004 ذكر وزير الدولة للشؤون الخارجية النيجيري الحاج أبو بكر تانكو انه تم الانتهاء من أعداد اتفاقيه لبروتوكول جوي مدني بين نيجيريا وإسرائيل لنقل الزوار المسيحيين من نيجيريا إلى إسرائيل مباشرة بدل السفر إليها عبر محطة ترانزيت أوروبية.

وفي عام 2007 أعلن الرئيس النيجيري اوماور باوادوا(ابوالعنيين,2007,ص524) أن أجندته تتجه نحو الاهتمام بالسياسة الخارجية حيث إن نيجيريا لا تبعد عن دائرة الاهتمام الدولي لأنها من أكبر الدول المنتجة للبترول. ومن ضمن قضايا أيضا علاقتها مع إسرائيل محل الاهتمام وتنوع تلك العلاقات ما بين السياسية واقتصادية وعسكرية.

والجدير بالذكر، أن إسرائيل تعول على نيجيريا في استيراد النفط الخام وخاصة أن احد الشركات العملاقة الإسرائيلية تعمل في مجال التنقيب عن البترول في نيجيريا. وربما تتجه فيه إسرائيل نحو السيطرة على الحقول النفطية النيجيرية وغيرهما من دول القارة الإفريقية. وقد وصلت العلاقات بين الطرفين إلى مرحلة متقدمة.

حيث كشف الكاتب يوسي ميمان في صحيفة هاآرتس عن صفقة سلاح كبيرة جرت بين الحكومة النيجيرية وشركة ايروتاوتكس الإسرائيلية تضمنت شراء طائرات بدون طيار بريه وبحريه للمساعدة في الدفاع عن دلتا نهر النيجر ضد أي هجوم.

وتعتبر هذه الصفقة الأكبر من نوعها للدولة العبرية في القارة الإفريقيه حيث بلغت قيمتها 260 مليون دولار أمريكي.

وفي نهاية شباط 2007 زار وفد إسرائيلي أبوجا لحضور مهرجان ابوجا الثقافي بغرض تحسين التعاون، وزيادته بين البلدين في المجال السياسي وأعرب الطرفان عن أهمية تعزيز السياحة في نيجيريا.

وفي مجال التكنولوجيا قامت شركة جيلت الإسرائيلية بتزويد الحكومة النيجيرية بمنظومات الكترونية منظورة من الممكن أن تساهم بتسهيل عملية الانتخابات،ه وهي عبارة عن أجهزة شبكة اتصالات سلكية من طراز sky edg(ابو العنينين،2007,ص523) تلعب دوراً هاماً بين لجنة الانتخابات المركزية ومختلف الدوائر الحكومية، وإمدادها بالمعلومات المتعلقة بنسبة التصويت الجماهيري، ومدى الإقبال عليه قبل أن تظهر عينة الفرز الأولية للأصوات.

2. غنيا الاستوائية:

وتركزت علاقاتها على الجانب الأمني وتجارة الأسلحة، وذلك بحدوث مفاوضات حول السلاح والأمن بين الطرفين تهدف لعقد اتفاقية لتدريب الحرس الخاص لرئيسها تيودوروأوبيانج ناجيما،(ابوالعنينين,2006,ص405) كما وقعت في أوائل ابريل 2006 إسرائيل عقداً شاملاً الدفاع لإدارة الدفاع عن السواحل والحفاظ على البيئة وأمور عسكرية. وذلك تحت إشراف شركة (أم بي أر أي) الكائنة في ولاية فرجينا الأمريكية.

كما يسعى الإسرائيليون حالياً بإقناع البنتاغون بإقامة قاعدة عسكرية أمريكية(ابو العنيين,2007,ص526)إقليمية في واحدة من جزر غينيا، وذلك لتوفير الحماية الأمريكية للوجود الإسرائيلي وقد أقدمت إسرائيل على ذلك بعد أن أدركت أهمية ثروات غينيا الاستوائية من النفط، حيث تعتبر بمثابة " كويت إفريقيا " .

4.3.4 دول الشمال الإفريقي وعلاقتها بإسرائيل.

1.السودان:

أعلن استقلال السودان في يناير 1956وأهم مشكلة واجهها السودان هي محاولة الجنوب السوداني في الانفصال عن شماله(العربي,1984,ص317) ولطرح العلاقات الإسرائيلية مع السودان فعلى مستوى العلاقات السياسية، اتضحت خصوصية التعامل مع السودان وذلك استمرار إسرائيل في مساعدة جماعة الدنكا

جنوب السودان وإشاعة الفوضى، وعدم الاستقرار في السودان سياسيا و اقتصاديا، وخلق كراهية بين العرب والأفارقة بصورة تؤدي إلى إعاقة السودان في أداء دورة العربي الإفريقي.

ومن ناحية أخرى عملت إسرائيل على توثيق علاقاتها السياسية والعسكرية بحركة التمرد في الجنوب السوداني بقيادة جون جارانج وفي دراسة أعدها اليعيزر ادلشتاين أستاذ العلوم السياسية في جامعة برايلان بعنوان " الأسلحة الاسرائلية في العالم " أظهرت أن إسرائيل انفقت على بيع أسلحة في أكتوبر عام 2001 لقوات الحركة وذلك مقابل السماح لشركتي " مدبار " و " نيفيه " وهما شركتان إسرائيليتان صينية مشتركة بالتنقيب عن البترول في مناطق "الرك"و "بيبور" و " تونج "و" اكوبو" وهي من أفضل مناطق إنتاج البترول في السودان. وفي هذا السياق لا بد من وجود نوع من التنسيق الإسرائيلي الأمريكي(ابو العنينين؛واخرون,2002,ص355) .

في إقناع الأطراف السودانية الموقعة على البروتوكول " ماشاكوس" بالموافقة على بنود الاتفاق والتي من أبرزها: الاعتراف بحق الشعب في جنوب السودان في تقرير مصيره والذي يمثل تهديدا للأمن المصري والأمن القومي العربي وانفصال الجنوب السوداني لتحقيق طموحات جماعات المعارضة والأقليات العرقية في القارة في الانفصال.

وقد ذكر احمد عبد الحليم سفير السودان بالقاهرة بتاريخ 2002/9/13(ابو العنيين؛وآخرون,2002,ص355) بأن الوجود الإسرائيلي في جنوب السودان تخطى التدريب والتسليح، وان الدور الإسرائيلي نشط بشكل كبير مؤخراً، وذلك في محاولة لتحقيق مصالح إسرائيلية من خلال تعقيد الأوضاع بنشر الفرقة بين أعضاء الشعب الواحد.

وفي تصريح لرئيس شعبة الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية الجنرال إيليا هو زيئفي فركش .

أن الدور في السودان لا يجب أن يتوقف ما لم يتحقق لحركة التمرد في الجنوب السوداني ما تحقق للأكراد في شمال العراق. إذا يجب أن يحصل الجنوبيون على الاستقلال ولو بقوة السلاح .

وفي أوائل أغسطس عام 2004 رفضت السودان قرار مجلس الأمن بشأن دارفور وحذرت من مخطط أجنبي لخدمة الأطماع الإسرائيلية، كما اتهم نائب رئيس البعثة السودانية لدى الأمم المتحدة الصادق المتحلي بضلوع إسرائيل في نشر السلاح في ولايات دارفور، وان إسرائيل قد حققت أرباحا في حدود أربعة مليارات دولار من تجارة السلاح في إفريقيا.

كما صرح الرئيس السوداني مصطفى عثمان إسرائيل في أيار 2007 أن أمريكا تريد استثمار الحرب ضد الإرهاب، وان واشنطن تسعى إلى حمل السودان على تطبيع علاقتها مع إسرائيل، وان الرئيس الأمريكي الأسبق جيمي كارتر تحدث بصراحة حول أهمية تطبيع العلاقات بين السودان وإسرائيل، وان الاعتراف السوداني بإسرائيل سيؤدي إلى حل جذري لمشكلة الجنوب السوداني، وقد رفضت السودان في حينه وأعلنت أنها جزء من الأمة العربية(ابو العنيين,2007,ص523).

وقد ادعت إسرائيل في مسألة دارفور بأنها لن تقف دون تقديم مساعدة لأكثر الأزمات الإنسانية حدة في العالم، وتبرعت وزارة الخارجية بخمسة ملايين دولاراً لصالح ضحايا مجازر الإبادة في إقليم دارفور السوداني، وتراجعت عن ذلك بسبب وجود مصوغ الطلب بعد الموافقة إلى مناقشات عده، إلا أن إسرائيل تبرعت بنحو 200 آلف دولار لمنكوبي دارفور على مدى السنوات الثلاثة الماضية .

وفي تصريح أيضا للسفير السوداني بالجزائر حيدر حسن بين أن إسرائيل هي أهم الأسباب وراء استمرار تردي الأوضاع في دارفور، وإنها زودت حركة " العدل والإحسان " و " وحركة تحرير السودان " ما بين عامي 2002-2003 بما يقارب 50 آلف قطعة سلاح بما قيمته 50 مليون دولار خلال نفس الفترة.

2. ليبيا:

تركزت السياسة الخارجية على محاور عده من أبرزها تقويض التواجد الإسرائيلي في القارة تمثل ذلك في انتقادها لزيارة وزير خارجية موريتانيا لإسرائيل في منتصف 2001 واعتبرته استهانة بالدم الفلسطيني وخروجا على الإجماع العربي والإسلامي.

صرحت إسرائيل أنه تم الاجتماع مع نجل الزعيم الليبي معمر القذافي في عاصمة أوروبية في أواخر أغسطس 2003 ووصفت المحادثات بأنهاقرار استراتيجي كان قد اتخذه القذافي.

وصرحت وزارة الخارجية الإسرائيلية انه لا يزال هناك طريق قبل إقامة علاقات دبلوماسية مع ليبيا. ولكن بإعلان ليبيا تخليها عن أسلحة الدمار الشامل وقرار ليبيا بتفكيك برامجها الخاصة بتطوير أسلحة الدمار الشامل هو خطوة إلى الأمام.

كذلك إضافة الزعيم الليبي معمر القذافي اللغة العبرية إلى موقعه الرسمي والشخصي الذي دشنه على شبكات الانترنت " القذافي يتحدث "، ويشمل الموقع اللغات الفرنسية والانجليزية والعربية والذي يعرض من خلاله معلومات تاريخية عامة عن الصراع العربي الإسرائيلي، ومواقفه السياسة تجاه حل القضية وذلك بإقامة دولة يهودية عربية نسميها " اسراطين "(ابوالعنيين,2006,ص402).

في أواخر ديسمبر 2005 وفي حوار بالبث المباشر على قناة الجزيرة القطرية مع الزعيم الليبي معمر القذافي نفى وجود أي اتصالات في هذا الشأن مشيراً إلى أن إسرائيل تروج لدعاية نفسية لكسر الحواجز بينها وبين الدول العربية والعالم. كما أكد انه لا يعترف بدولة إسرائيلية ولا بدوله فلسطينية، ولكنه ما زال عند رأية بإقامة دولة ديمقراطية واحدة يعيش فيها الفلسطينيون والإسرائيليون والتي اسماها " اسراطين ".

وفي 2006/1/8 استدعت الخارجية الليبية سفراء الدول الخمس دائما العضوية بمجلس الأمن وأبلغتهم أن ليبيا تعتبر عدوان إسرائيل على لبنان إرهاب دولة وعدوان غير مبرر ضد الشعب اللبناني تستوجب ضرورة إقامة تحقيقات دولية من قبل الأمم المتحدة ويحال مرتكبيها إلى المحاكمة (ابو العنينين,2007,ص326).

واعتبرت أن عجز مجلس الأمن عن إصدار قرار حول العدوان الإسرائيلي وفشله في الوصول إلى وقف إطلاق النار شكل مأساة فعليه، وهو ما افقد الأمم المتحدة ثقة المزيد من دول العالم وخاصة الصغيرة منها.

وفي 2007/7/30 قررت ليبيا مقاطعة القمة العربية في الرياض على اعتباران معمر القذافي اعتبر أن أجندة القمة صنعت في الولايات المتحدة، ولان القادة العرب عبروا عن استهتارهم في القمة السابقة (شرم الشيخ)، وأيدت ترحيل الفلسطينيين من ليبيا ودول أخرى ليذهبوا إلى فلسطين لتكوين دولة ثنائيه تجمع بين إسرائيل وفلسطين.

3. المغرب:

بدأت العلاقات بين الطرفين منذ 1994 بتأييد من اليهود المغاربة إلا أن اندلاع انتفاضة الأقصى أثرت سلبيا على هذه العلاقات، فقد انتقد الملك محمد السادس العاهل المغربي أعمال العنف التي تنفذها القوات الإسرائيلية تجاه الشعب الفلسطيني، وشدد على ضرورة رضوخ إسرائيل لإرادة المجتمع الدولي كما صرح رئيس وزراء المغرب السيد عبد الرحمن اليوسفي إدانة المغرب للأعمال الإسرائيلية ضد الفلسطينيين. وطالب بانسحاب إسرائيل من الأراضي المحتلة ودعا الولايات المتحدة إلى عدم إشراك إسرائيل في أي جهد دولي لمحاربة الإرهاب لأنها تمارس إرهاب دولة.

وفي عام 2001 صدر بيان عن وزارة الخارجية المغربية يؤيد الجهود التي يبذلها الملك محمد السادس رئيس لجنة القدس الشريف من اجل مساعدة أطراف الصراع في الشرق الأوسط على العودة إلى مائدة المفاوضات بدون شروط مسبقة على أساس الشرعية الدولية ومبدأ الأرض مقابل السلام (ابو العنيين؛وآخرون,2002,ص356).

كذلك قامت المغرب بالتهديد بالانسحاب خلال مؤتمر "عدم التسامح ومعاداة السامية" الذي أقيم في العاصمة السويدية ستكهولم في 2001/1/2 احتجاجا على بيانه الختامي الذي ركز على مسألة الهولوكوست. وما تعرض له اليهود من مظالم.

وفي مارس 2002 شارك وفد برلماني إسرائيلي برئاسة افراهام لورج رئيس الكنيست في مؤتمر رقم 107 للاتحاد البرلماني الدولي. وعلق رئيس مجلس النواب المغربي على هذه المشاركة بان لاتحاد البرلماني الدولي يعمل بقواعد مماثله لتطبيق

القواعد المعتمدة في الأمم المتحدة, وبموجب هذه القواعد لا يمكن للدولة المضيفة رفض مشاركة دوله مدعوه من قبل الاتحاد المسؤول عن ذلك.

كذلك تظاهر الشعب المغربي وخاصة في مراكش مطالبين بإبعاد الوفد الإسرائيلي.

وفي مؤتمر القمة العربي بيروت في مارس2002 أكد الملك محمد السادس على تضامنه مع الشعب الفلسطيني، وتمسك بلاده بعروبة القدس، وأدان الممارسات الإسرائيلية. في فلسطين ودعا إلى ضرورة موافقة الدول العربية بالإجماع على مبادرة ولي العهد السعودي الأمير عبدا بن عبد العزيز وَحَشْدْ التأييد الدولي لها.

وفي مايو 2002 قام الشعب المغربي بالاستهجان والتظاهر من جراء زيارة يوسي ساريد رئيس حزب ميريتس " اليساري " على اعتبار أن كل الأحزاب الإسرائيلي متشددة(ابو العنيين,2004 ,ص357).

وخلال السنوات الخمس الماضية تم تطور في العلاقات المغربية الإسرائيلية بعد أن جمدت العلاقات بينهما عام 2002 فهنالك اجتماع ما بين العاهل المغربي محمد السادس ووزيرا الخارجية الإسرائيلي سليفان شالوم بناء على دعوة من الحكومة المغربية أيضا لقاءه الحاخام الأكبر الإسرائيلي.

وإعلان إسرائيل عن الخطة الطارئة لتهجير اليهود المغاربة إلى إسرائيل إذ يبلغ عدد المغاربة بإسرائيل 3000 مغربي وكذلك استئناف رحلات الطيران بين البلدين بعد ثلاث سنوات من الانقطاع بسبب الانتفاضة.

وفي أوائل عام 2005 نفى وزير خارجية المغرب محمد بن عيسى وجود أي اتفاق بين بلاده وإسرائيل لمعاودة فتح مكتبي الاتصال في تل أبيب، والرباط، وأكدت المصادر التزام المغرب بقرارات الإجماع العربي(ابو العنيين,2006,ص400).

وفي 4 يونيو 2007 ركزت أنباء رويتر أن وزيرا الخارجية المغربي والإسرائيلي تقابلا في أول اجتماع لهما علني منذ سبع سنوات، وصرحت وزيرة الخارجية الإسرائيلية أن الاجتماع كان ايجابيا لما يجمع بين الدولتين من مصالح مشتركة, بما فيها إعادة تسيبي ليفني مكتب الاتصال بالرباط.

إلا أن وزير الخارجية المغربية صرح أن هذا اللقاء تم فيه تبادل عملية السلام المتعثرة. والدور الذي يقوم به المغرب على حل تلك القضية.

5.3.4 دول الجنوب الإفريقي وعلاقاتها بإسرائيل:

1. جنوب إفريقيا: تقع هذه الجمهورية في الطرف الجنوبي الضيق مـن قـارة افريقية وتشرف على المحيط الأطلسي من جهة الغـرب وتبلـغ مـساحتها نحـو 1.224.300كم^2 يبلغ عدد سكانها (46 مليون) ويتركز سكان في الأقسام الشرقية المرتفعة والسواحل الجنوبية الشرقية، ويؤلف البيض حوالي 11% مـن مجمـوع السكان ويشمل الملونين نسبة 2% والأسيويين بنـسبة 8%(فليجـة,د.ت,ص546-549).

واتبعت حكومتها سياسة التفرقة العنصرية فالسكان البـيض يتمتعـون بجميـع الحقوق المدنية والسياسية، وهم المالكين لثروات البلاد، أما الملـونين فلهـم حـق الانتخاب فقط وليس لهم حق في الترشح، أما السكان الأصليون من الإفريقيين فقـد حرموا من كـل حـق ولا يجـوز لهـم دخـول الأمـاكن العامـة المخصـصة للبيض(سعودي,2004,ص481).

ويتكون سطحها من هضبة واسعة، يشتد ارتفاعها في الشرق، وتنحـدر نحـو السهول الساحلية الضيقة على المحيط الهندي، ويمكننا تقسيمها لعدة أقاليم مثل إقلـيم الكاب، إقليم الجنوب الغربي الجاف، إقليم الساحل الجنوبي وإقلـيم الكـارو وإقلـيم كلهاري.

ويشتهر هذا البلد بثروته المعدنية كالذهب والذي يكثر إنتاجه في إقليم الراند في ويتبانك شرق جوهانسبرغ كذلك الماس في أواسط نهر الأورانج والفال وكذلك الفحم الذي يوجد بكميات كبيرة جداً ومن المعادن المهمة النحاس الذي يستخرج من منطقة وادي نهر اللمبوبو.

أما العلاقة بين إسرائيل وجنـوب إفريقيـا فهـي قديمـة قبـل نـشوء الدولـة الإسرائيلية(الكيالي,1987,ص115) وإن كانت لا توجد مواثيق مكتوبة بين الطرفين لتحديد هذه العلاقة ومداها إلا أن الجالية اليهودية في جنوب إفريقيا لعبت دوراً هاماً في تنمية هذه العلاقات تمثل في وجود منظمات كالاتحاد الصهيوني. لجنوب إفريقيا الذي تأسس عام 1859 ومجلس المندوبين اليهود لجنوب إفريقيا الذي تأسـس عـام 1912 والتي أيدها أقدم وأكبر زعيم في جنوب إفريقيا الجنرال سمطى الذي كان

اشد المتحمسين لإقامة وطن بديل لليهود في فلسطين، وقد كان صديقاً حميماً لحاييم وايزمان واعترافاً من إسرائيل بفضل سمطى عليها قال جوزيف أشهر نزاك نائـب رئيس الوزراء الإسرائيلي في 1950 عقب وفاة سمطى: "**إن اسم الجنرال سـمطى مكتوب في قلب امتنا وعلى خريطة إسرائيل**"(هيلر,1976,ص84) وتطورت هـذه العلاقات بشكل سري أحيانا وبشكل علني أحيانا أخرى حتى وصلت لمرحلة التحالف العضوي الكامل منذ 1948 حتى أيامنا هذه. علماً بأن جنوب إفريقيا كانت خـامس دولة تعترف في إسرائيل قانونياً نظراً لأهمية العلاقة لا بد أن توجز على العلاقـات السياسية والاقتصادية بين النظامين ففي المجال الاقتصادي: تعتبر جنـوب إفريقيـا أقوى دولة اقتصادياً صناعياً في قارة إفريقيا ومصدر ثروتها في منـاجم الـذهب إذ تملك 70% من مخزون الذهب في العالم الغربي، وتصدر قسماً كبيراً من الألمـاس للعالم وإن معظم المسيطرين على اقتصاديات هذه البلد شركات عالمية، تعود للبيض والمسماة بالشركات المتعددة الجنسيات (T.N.C) وتبلغ عددها حوالي 2000 شركة العشرات من هذه الشركات الاحتكارية، يملكها يهود أو مؤسسات يهودية لـذا فـلا غرابة أن تنمو علاقات اقتصادية بين الطرفين المتمثلة في التأثير المالي لليهود فـي جنوب إفريقيا والمساهمين اليهود في شركاتها في العالم، وعلى مر السنوات نمـت هذه العلاقات بشكل علني وسريع، حيث اعتبرت جنوب إفريقيا اكبر شريك تجاري لإسرائيل البالغ من ثلاث ملايين دولار عام 1961 إلى مئة وعـشرون دولار فـي 1975.

أما المجال السياسي في بداية الأمر فكانت العلاقات قد توجت بالسرية، وإنهـا زيارات للجالية اليهودية والتي قد تدشنت منذ الخمسينات وأواخر الستينات إلا أنهـا أصبحت علاقة علنية عام 1973، وتمثلت في زيارة فورستر رئيس وزراء جنـوب إفريقيا لإسرائيل عام 1976(peters,1992,p157).

الذي انبثق خلالها التعاون في مجال الطاقة الذرية والنووية، أما موقف الدولتين من حركات التمرد في العالم فكانت نتيجة التصويت في مجمل القرارات الـصادرة عن الأمم المتحدة نرى أن هناك موقف موحد أو شبه موحد في نتائجه بين الولايات المتحدة وإسرائيل، وجنوب إفريقيا، وبعض الدول الأوروبية، فكانوا يعارضون جميع

قرارات أو يعارض البعض ويمتنع الآخر وهذا يدل على التحالف الموضوعي بين الأحزاب السابقة الذكر.

أما على صعيد العلاقات الثنائية فقد استأنفت العلاقات الثنائية بين الطرفين عام 2004 على صعيد العلاقات الأمنية العسكرية منذ تدهور العلاقات بينهما قرابة العقدين من الزمن.

أما في المجال العسكري فقد أمدت جنوب إفريقيا المتمثلة برئيس وزرائها سمطى والمنظمات اليهودية بعدد منظمة الهاغاناه الإرهابية الصهيونية(هيلر,1976,ص79) والتي أمدت فيما بعد نواة الجيش الإسرائيلي بالعتاد الحربي والأسلحة والمتطوعين والعمال بين 1947و 1948 وكذلك الأمر في حرب 1967(peters,1992,p149) وبعد ذلك أصبحت هناك تطور بين الطرفين في جميع المجالات من التدريب وتبادل الخبرات والمعلومات والتصنيع وشراء أسلحة من كافة الأنواع ولعل اخطر أوجه هذا التعاون كان في مجال الطاقة الذرية والنووية للأغراض العسكرية، حيث أجريت تجربة لتفجير قنبلة نووية "إسرائيلية-جنوب افريقية" صنع بتاريخ 22-9-1976 في المحيط الأطلسي، فإسرائيل تقدم العلماء والتقنيين وجنوب إفريقيا تقدم المواد الأولية اللازمة لصناعة القنابل النووية وهذه لا تهدد الأمن والسلم للدول المجاورة بل تهدد السلم في قارة إفريقيا والعالم العربي بكامله(عبدالظاهر,2001,ص80).

ومما يجدر ذكره توقف عقد صفقات الأسلحة الرسمية بين جنوب إفريقيا وإسرائيل عقب الحظر الذي فرض عليها من قبل الأمم المتحدة عام 1977(آدمز,1988,ص157)إلا أن موشي ديان أكد أن إسرائيل ستفي بالتزاماتها تجاه جنوب إفريقيا.

4.4 العلاقات الاقتصادية الإفريقية - الإسرائيلية:

كان للعوامل الاقتصادية تأثير على مجمل أبعاد وتطورات العلاقات الإفريقية الإسرائيلية فقد كان من الأهمية بمكان إفراد بحث مستقل بهذا الخصوص ويتطلب بحث هذه العلاقات ضرورة توضيح السمات والخصائص الرئيسية بالاقتصاد الإسرائيلي على اعتبارها أساسا لتوجيه العلاقات الاقتصادية مع إفريقيا.

والبحث في تطور هذه العلاقات منذ التسعينات مع الإشارة بأهمية هذه العلاقات خلال العام 2001 ومن ابرز سمات وخصائص الاقتصاد الإسرائيلي التـي تحكـم علاقته الاقتصادية والتجارية بـشكل عـام ومـع إفريقيـا بـشكل خـاص(ابـو العنيين؛وآخرون,2002,ص364) ما يلي:

1. أنه اقتصاد تعلو فيه الاعتبارات الايدولوجية والإستراتيجية علـى الاعتبـارات الاقتصادية البحتة فإنشاء الكيان الصهيوني لم يكن مجرد مشروع اقتـصادي بـل كان مشروعاً ذي طابع سياسي اجتماعي يتلاقى مع مـصالح إسـتراتيجية دولـة كبرى.
2. يتميز بميزانيات مرتفعة بـالبحوث والتطـوير (Recearch and Development) حيث تصل نسبة الإنفاق في هذا المجال يزيد عن 2% مـن النـاتج القـومي النـاتج الإسرائيلي (GDP)(ابو العنيين؛2004,ص332) وهي نسبة تضاهي مثيلاتها في الدول الأكثر تقدماً الأمر الذي أدى إلى الإسهام المعرفـي والتكنولـوجي الإسـرائيلي فـي الصناعات التكنولوجية.
3. يعتمد الاقتصاد الإسرائيلي على المعونات الخارجية فـي ظـل عجـز ميـزان المدفوعات الإسرائيلي ويمكن القول انه بدون تدفق هذه المعونات ما كان هنـاك اقتصاد إسرائيلي.
4. اعتمد وجود علاقة حيوية بين إسرائيل والعالم الخارجي(الجـالودي,1993,ص59) وقيام كيانها على جلب البشر والأموال (العمل، رأس المال) من الخارج فـالهجرة لإسرائيل تمثل الرافد الرئيسي لنمو السكان في إسرائيل الأمر الذي يعوض إسرائيل عن عزلتها لاقتصادية الإقليمية كذلك اعتبره مصدر للموارد البشرية التي تستخدمها في تأمين علاقتها مع الدول القارة الإفريقية في مجالي الزراعة واستخراج المعادن.
5. انعزالية الاقتصاد الإسرائيلي عن الاقتصاد الإقليمي مما دفع إسرائيل إلى اختراق القارة الإفريقية لفتح سواق جديدة لمنتجاته، ومـصدر للمـواد الأوليـة اللازمـة للصناعة.

6. قيام الحكومة بدور خاص في الحياة الاقتصادية، فلا يمكننا النظر إلى العلاقـات الاقتصادية بين إسرائيل وإفريقيا حتى وان كانت عن طريـق القطـاع الخـاص بمعزل عن أهداف حكومية إستراتيجية وأمنية بعيدة المدى.
7. اعتماد الاقتصاد الإسرائيلي على الزراعـة، والانطـلاق بالزراعـة. إذ تتخـذ مـن المشروعات الزراعية السدود والري ستاراً للنفاذ والـدول الإفريقيـة، ولا سـيما دول حوض النيل، كذلك اتجه الاقتصاد الإسرائيلي إلى غزو ميادين الصناعة الأكثر تقـدماً (High-Tech) هو ما اتخذته ستاراً للنفاذ للأسواق الإفريقية حجـة تطـوير وتنميـة القطاعات الإنتاجية.
8. افتقار إسرائيل للموارد الاقتصادية مكنها من اللجوء إلى المزيد مـن الأبحـاث فـي الزراعة والري في الأراضي القاحلة والتي تحققت فيه تقدما ملحوظا اسـتخدمته فـي النفاذ للدول الإفريقية.
9. ارتفاع المديونية الإسرائيلية لصالح العالم الخارجي حيث تعتبر الدولة الأولى في العالم من حيث متوسط رصيد الفرد من المديونية الخارجية حيث بلغت نسبة المديونية حوالي 10 آلاف دولار للفرد تمثل المديونية 80% من الناتج القـومي الإجمـال الإسـرائيلي والذي يمثل نقطة من نقاط الضعف الأساسية في الاقتصاد الإسرائيلي وتحاول معالجتها من خلال إقامة مشروعات مشتركة مع بعض الدول الإفريقية. مزارع واسعة تـصدر منتجاتها للخارج مما يخفض من نسبة المديونية الخارجية.
10. سيادة الطابع العسكري في الحياة الإسرائيلية وكونها في حالة حرب مستمرة منذ عام 1948 مما أدى إلى ارتفاع النفقات كتكلفة طبيعية لهذه الحروب مما خلق عوائق أمـام التنمية الاقتصادية(عبدالظاهر,2001,ص91) نتيجة تحويل المـوارد الإنتاجيـة إلـى المجهود الحربي والعسكري غير أن العامل العسكري، خلق نوع من الايجابيـة نحـو الاقتصاد الإسرائيلي من خلال انعكاس التطور الصناعة العـسكرية علـى الـصناعة المدنية(الجالودي,1993,ص40).

وأدى ذلك إلى تحقيق المزيد من الموارد البشرية، والمالية لخلق المزيد من الأسـواق لتصريف الأسلحة من أمريكا اللاتينية، وجنوب إفريقيا، وجنوب شـرق آسـيا وغـرب أوروبا.

11. المعاناة من عجز دائم في ميزان المدفوعات إلا أن هذه المشكلة تعتبر سياسة إسرائيلية متعمدة منذ قيام إسرائيل وحتى الآن، وتستهدف الحفاظ على هذا العجز لأسباب سياسية.

أما بالنسبة للعلاقات الاقتصادية فقد ركزت إسرائيل في إفريقيا على قطاعات اقتصادية محددة، مثل امتلاك وإدارة بعض المزارع والسيطرة على قطاع الصناعة الاستخراجية ومن أهمها الماس في الكونغو الديمقراطية والسيرليون وغانا وإفريقيا الوسطى، فاليورانيوم في النيجر ركزت على الاستثمار التعديني والمشاركة مع رأس المال الأجنبي الوافد إلى دول افريقية في مجالات الاستخراج القصدير في الكاميرون، الكروم في سيراليوم والكوبات في الكونغو الديمقراطية والبوكست في الكاميرون والرصاص والزنك في الكونغو(فليجة,د.ت,ص399-496-497) وتمثل جنوب إفريقيا المركز الأول للعلاقات التجارية مع إسرائيل تليها مصر وكينيا كما يوضح جدول رقم(4) تطور العلاقات التجارية الإسرائيلية مع إفريقيا.

ويمكن ملاحظة ما يلي:

1. على الرغم من تضاؤل الأهمية النسبية لإفريقيا في تجارة إسرائيل الخارجية فهذا لا يعني عدم الأهمية لإفريقيا بالنسبة لإسرائيل ولكن يمكن تبرير انخفاض ألاهمية النسبية لإفريقيا بانخفاض القدرة الشرائية (الدخل) للدول الإفريقية الا أن تجارة اسرائيل مع بعض الدول الافريقية غير معلنه(المصنفة في الجدول تحت اسم دول افريقية أخرى).
2. اتجه معدل التغطية (الصادرات والواردات) لصالح إسرائيل فبلغت نسبة التغطية عام 1994 (87.6%) وفي عام 1977 (122%) أما عام2000 فبلغت النسبة (146%) أي أن ميزان التجارة الإسرائيلي- الإفريقي يتجه لصالح إسرائيل.
3. من الملاحظ هنا الحجم الكبير نسبياً للصادرات الإسرائيلية مع الدول الإفريقية غير المصنفة بلغت عام 1994 (24.7%) بينما16.2% للعام 2000مما يعني أن الصادرات الإسرائيلية للدول غير الإفريقية تفوق صادراتها إلى كل الدول الإفريقية باستثناء (جنوب إفريقيا ومصر وكينيا)، وربما تفسر هذه النسبة من الصادرات لدول غير معلنة بسبب وجود علاقات وطيدة لإسرائيل مع هذه الدول

الجدول رقم (4)

تطور العلاقات التجارية بين إسرائيل والدول الإفريقية (مليون دولار)

الدولة	الوزارات						الصادرات						نسبة الصادرات إلى الواردات		(معدل التغطية)%
	1994		1997		2000		1994		1997		2000		1994	1997	2000
	قيمة	%	قيمة	%	قيمة	%	قيمة	%	قيمة	%	قيمة	%			
جنوب إفريقيا	237	73.1	307	79.18	286	76.6	121	12.6	220	46.4	27	49.7	51	71.6	94.4
مصر	20	6.2	30	7.7	21	5.6	19	6.7	55	11.7	58	10.7	95	183.3	276
كينيا	12	3.7	21	5.4	21	5.6	24	8.4	34	7.1	29	5.3	300	162	138
إثيوبيا	0	0	4	1.03	14	3.8	2	0.7	27	5.7	6	1.1	0	675	42.8
نيجيريا	0	0	1	0.25	1	0.37	37	9.5	32	4.6	36	6.6	0	3200	3600
ريمبابوي	5	1.6	1	0.25	1	0.37	0	0	29	6.1	11	2	0	2900	1100
الكاميرون	0	0	0	0	0	0	6	0.35	19	4	5	0.9	0	0	0
بتسوانا	0	0	3	0.77	1	0.37	0	0	6	1.3	7	1.3	0	200	700
غانا	0	0	0	0	0	0	13	4.6	7	1.5	5	0.6	0	0	0
المغرب	0	0	5	1.3	2	0.55	0	0	5	1.1	8	1.5	0	100	400
كوت ديتوار	4	1.23	4	1.03	5	1.34	2	0.7	7	1.5	5	0.9	50	140	100
موريتانيا	0	0	0	0	0	0	1	0.35	4	0.84	6	1.1	0	0	0
تنزانيا	0	0	0	0	0	0	1	0.35	2	0.42	3	0.6	0	0	0
السنغال	0	0	0	0	0	0	0	0	1	0.12	4	0.8	0	0	0
زامبيا	0	0	0	0	0	0	3	1.05	3	0.63	2	0.4	0	0	0
الجابون	38	61.7	8	2.06	12	3.25	0	0	0	0	0	0	0	0	0
دول إفريقية أخرى	8	3.47	4	1.03	8	2.15	70	24.7	33	7	88	16.2	0	0	0

Source: UN Direction of Trade Statistics Year Book (Different Issues, 1994,1997,2000)

الإفريقية وأن غالبا ما تشمل طبيعة هذه الـصادرات سـلع أمنيـة وإسـتراتيجية (السلاح) التي تمثل جانبا هائلا من تجارة إسرائيل مع القارة الإفريقية.

أما ابرز مظاهر التغلغل الاقتصادي الإسرائيلي في القارة الإفريقية فيمكن رصده من خلال مسلكين: أولهما يتعلق بنجاح سعي إسرائيل في إقامة علاقات اقتصادية في منطقة حوض النيل فقد تبين وجود إستراتيجية إسرائيلية للتغلغـل اقتـصاديا فـي الأسواق الاقتصادية في الدول المهمة والمحورية، والمتمثلة في منطقة حوض النيل وهو ما أكده إعلان وزير الخارجية الإسرائيلي سيلفان شالوم في8 يناير 2004 من فـوق هـضبة اثيوبيـا حـول حمايـة مـصالحهما المـشتركة (ابـو العنيين,2005,ص408)اضافةالى زيادة الاستثمارات ومشاريع توطيد العلاقـة مـع جنوب إفريقيا وكذلك أوغندا والكونغو الديمقراطية.

أما المسلك الآخر فهو تغيب بعض الدول الإفريقية العربية عن اجتماع مكتـب مقاطعة إسرائيل(مكتب المقاطعة تأسس عام 1951م مقرة دمشق يخـتص بـالنظر مرتين في السنة في اللائحة السوداء للشركات الإسـرائيلية(مقاطعـة مباشـرة) أو شركات دول أخرى تتعامل مع إسرائيل (مقاطعة غير مباشرة) ويتغيب عادةً عـن اجتماعات المكتب الدول التي تقيم علاقات دبلوماسية مع إسرائيل وهو تابع لجامعة الدول العربية) خلال عامي 2004-2005 فقد دعا المكتب إلى أربعـة مـؤتمرات وذلك على النحو التالي:

المؤتمر 72 الذي عقد في ابريل 2004 تغيب عنه مصر وموريتانيا.

المؤتمر 73 الذي عقد في ديسمبر 2004 تغيب عنه مصر وموريتانيا.

المؤتمر 74 الذي عقد في مايو 2005 تغيب عنه مصر وموريتانيا وجيبوتي وجزر القمر.

المؤتمر 75 الذي عقد في نوفمبر 2005 تغيب عنه مصر وموريتانيـا وجيبـوتي والصومال (ابو العنينين,2006,ص409).

ومن الملاحظ تغيب جيبوتي والصومال بـالرغم مـن عـدم وجـود علاقـات دبلوماسية مع إسرائيل مما يوحي بحرصها على وجود علاقات ودية مع إسـرائيل يمكن البناء عليها مستقبلا في تحقيق المصالح أو إقامة العلاقات كذلك يجـدر بنـا

الحديث عن اتفاقية الكويز(نتحدث عنهافي فصل لاحق) التي اعتبرها يهود اولمرت انطلاقة مهمة لتحقيق التكامل الإقليمي لإسرائيل في منطقة الشرق الاوسط .

اما فيما يتعلق في مجال ونطاق الجيواستراتيجي للتغلغل الإسرائيلي فـي إفريقيـا فيتضح أنها تركزت في المراكز الحساسة والمهمة في القارة مثـل منطقـة القـرن الإفريقي، نظراً لموقفها الجيواستراتيجي باعتباره المفتاح الجنوبي للبحـر الأحمـر ومضيق باب المندب، وقد تركز هذا التعاون في مجالات، الأمنية والعسكرية لـدعم النظم الحاكمة المتعاونة مثل النظام الارتيراي والنظام الكيني.

كذلك منطقة حوض النيل التي قامت اسرائيل بدعم المـشروعات الاقتـصادية على روافد نهر النيل وكان الهدف من ذلك هو اسـتهداف حـصة مـصر المائيـة وبالتالي تهديد أمنها الوطني وتقليص مجالها الحيوي (Lebensraum) في القارة.

في غرب القارة تركز التعاون في مجال الاستثمارات النفطية بمـساعدة الولايـات المتحدة الأمريكية من خلال وكلاء محليين إقليمين في المنطقة.

اما في منطقة جنوب إفريقيا فكان مجال التعاون تجارة الماس وذلـك مـن خـلال شبكات واسعة تشمل زعماء سياسيين وزعماء قبائل ولوردات حرب وشركات أمن.

5.4 العلاقات العسكرية الإسرائيلية الإفريقية (تجارة السلاح)

1.5.4 نبذة عن الصناعات العسكرية الإسرائيلية:

نشأت الصناعات العسكرية الإسرائيلية قبل إنشاء الدوله في العام 1933 أي قبل 74 عام وكانت البداية في ورشة صغيرة في محطة مياه حي (بووخـوف) بالقـدس ويعمل بها عامل واحد(هويدي,د.ت,ص9) تحت مظلة الانتداب البريطاني لفلـسطين وقد تم تأسيس هيئة الصناعات العسكرية الإسرائيلية (تاعس) في أواخر عام 1933 (هلالات,1987,ص13) بواسطة المنظمات اليهودية المسلحة (الهاغانا) واقتـصرت هذه الأسلحة على القنابل اليدوية والعبوات الناسفة وقامت هذه المصانع بتقديم جـزء من هذه الأسلحة التي استخدمت بحرب 1948.

وبعد إعلان قيام دولة إسرائيل بصورة رسمية بتاريخ 15 أيار عام 1948 قامت وزارة الدفاع بإنشاء فرع خاص لوضع الأسس والتصاميم للـصناعات العـسكرية الإسـرائيلية وكان أول سلاح أنتجته عام 1950 وهو رشـاش

عوزي(جبور,1982,ص69). وفي تعاون مـشترك بـين إسـرائيل ومـستثمرين اسكنديناقيين تم تأسيس شركة(سولتان) مدافع الهاون من عيارات تختلف بالإضـافة إلى ذخائر هذه المدافع.

أما بعد حرب 1967 قامت بإنتاج دائرة مقاتلة قاذفـة وهـي(كفيـر) وبعـدها تطورت صناعة الاسلحة وتنوعت حيث تم تـصميم المقاتلـة لافـي عـام 1980 (جبور,1982,ص91)الى ما وصلت اليه الان من تقدم في مجال الاسلحة النووية.

2.5.4 مقومات الصناعة العسكرية في إسرائيل:

يتطلب إنتـاج الأسـلحة عوامـل معينـة لا بـد للإشـارة لهـا هنـا وهـي (جبور,1982,ص16-20):

1. بالرغم من معانات إسرائيل من العجز الكبير في افتقارها لكنهـا تمتـد بتـوفير الأموال لتمويل المشاريع الصناعية وتطويرها على تمويل أمريكا وألمانيـا ومـن تبرعات المنظمات اليهودية العالمية.
2. قاعدة صناعية استطاعت المساهمة بدور فعال في إنتاج الأسلحة.
3. وجود معاهد علمية متخصصة بالأبحاث من أهمها معهد التخنيوت فـي حيفـا ومعهد وايزمن للعلوم(عبدالظاهر,2001,ص73).
4. امتلاكها لأسرار التكنولوجيا العسكرية المتطورة والخبرات والفنيين المتخصصين في هذا المجال.

3.5.4 إسرائيل أكبر مصدر للسلاح بعد الدول الكبرى

تعرضت تجارة السلاح في العالم إلى متغيرات أملتها تطورات دولية وإقليمية، حيث انخفضت معدلات هذه التجارة بعد الحرب الباردة وبلغ حجم الاستيراد العالمي للأسلحة التقليدية مثل الطائرات الحربية والدبابات وغير ذلك عام 1991 ما يقارب 23.6 مليار دولار، وانخفض في عام 1995 إلى 19.2 مليار دولار ليصل عام 2000 إلى 15.3 مليار دولار.

والمثير للانتباه أنه من ضمن أكبر مصدري السلاح هناك أربعة من الأعضاء الدائمين لمجلس الأمن، ويبلغ حجم صادرات الدول الستة ما نسبته 85% من الحجم الكلي لتلك التجارة وعلى رأسها الولايات المتحدة الأميركية بحجم مبيعات 49.3

مليار دولار، وتأتي بعدها روسيا ثم فرنسا، وبريطانيا، وألمانيا، وهولندا، وكانت إسرائيل تحتل المرتبة الثانية عشر بحجم مبيعات 864(هلالات,1987,ص20-21) مليون دولار لكن بعد أن باعت خلال العام 2007 أسلحة بقيمة 7.4 مليار دولار، احتلت المركز الرابع في العالم خلف الولايات المتحدة وروسيا وفرنسا.

وتعمل تجارة السلاح على تغذية أكثر من 40 صراعاً مسلحاً في مختلف مناطق العالم منها دول البلقان والدول الإفريقية.

ومؤخراً أعلن رئيس التسويق في وزارة الدفاع الإسرائيلية يوسي بن هانان أن مجموع الصادرات الأمنية الإسرائيلية قد بلغ عام 2004 نحو 3.6 مليار دولار، وان أسواق تصدير الأسلحة والمعدات العسكرية الإسرائيلية امتدت إلى أكثر من 60 دولة في مختلف قارات العالم (في إفريقيا: كينيا، جنوب إفريقيا، زائير، سوازيلاند، إثيوبيا، ارتيريا، غانا، أوغندا، سيراليون، إفريقيا الوسطى، المغرب).

جاء تقرير معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام –سيبري- للعام 2007 ليؤكد عدة حقائق مهمة:

1. في الوقت الذي تتجه فيه التجارة العالمية للعولمة فإن تجارة السلاح العالمي تتجه نحو مزيد من العولمة.
2. أن الدول النامية والفقيرة هي المستورد الأكبر للسلاح في العالم.
3. أن الدول الصناعية الكبرى هي المورد للسلاح في العالم ومن بينها الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن فهي المورد الأكبر للسلاح.
4. إن تجارة السلاح لا تزال السبب الأكبر للفقر في العالم لأن المبالغ التي تنفق على شراء السلاح عالمياً تستطيع القضاء على الفقر بعد عدة سنوات.
5. أن الدول المستوردة للسلاح تدفع ثمن مشترياتها من الأسلحة من تصدير واستغلال ثرواتها الخام من بترول وغاز ومعادن وثروات طبيعية أخرى.

4.5.4 ابرز قضايا العلاقات الإسرائيلية والإفريقية.

يحرص قادة وساسة الفكر في إسرائيل على وضع تصوراتهم حول الاستراتيجيات المستقبلية لدولتهم. وتحدد تلك الاستراتيجيات أهداف الدولة وخططها.

ومجالها الحيوي، والتمييز بين أصدقائها وأعدائها وما يهمنا هنا هو موقع إفريقيا في إطار الإستراتيجية الإسرائيلية في القرن الواحد والعشرين.

من الملاحظ أن إفريقيا احتلت موقعا متقدما في " أجندة الأولويات الإسرائيلية"، وهناك دراسة أجريت بهدف وضع تصور لأوضاع إسرائيل عام 2020 والتي أكدت على حاجة إسرائيل للتوسع وتأمين حدودها وضمان أمنها وتفوقها الاقتصادي والتقني، وذلك بأساليب جديدة تضمن تحقيق الأهداف والحفاظ على الثوابت التقليدية ومن أبرزها التعاون الإقليمي مع دول صديقة وتفكيك التحالفات الإقليمية المعادية(الشرابي,1982,ص29-30).

وفي هذا الإطار كان اهتمام إسرائيل بالدول الإفريقية، وتدعيم هذه العلاقات من خلال الحرص على عقد الاجتماعات والمؤتمرات والندوات وأنسب الوسائل والآليات لتحقيق المخططات الإسرائيلية في القارة ومثال ذلك "MASHAV " قسم التعاون الدولي. الذي عقد سيمنارا حول سياسات التعاون الدولي الإسرائيلي في إفريقيا 15 يونيو 1997. واجتماعات ما يسمى بلجان التخطيط والتنسيق، والمتابعة، لوضع السياسات الإسرائيلية للتحرك نحو إفريقيا، ومن أهم اجتماعاتها ما عرف بلجنة " الثمانية والتسعون" في سبتمبر 1998 بهدف وضع الخطط والتصورات التي تضمن تحقيق الأهداف الإسرائيلية، حتى الربع الأول من القرن الحادي والعشرين. أيضا هناك ندوة اهتمت بهذا الخصوص في سبتمبر 1999 بالتعاون بين وزارتي الخارجية والدفاع الإسرائيلية وجامعة تل أبيب / مركز موشى ديان لدراسات الشرق الأوسط وإفريقيا(أبو العنيين؛وآخرون,2002,ص376).

مع ملاحظة ما أكده شارون في مارس 2001 خلال توليه رئاسة وزراء إسرائيل على أهمية مواصلة الاهتمام بإفريقيا وما تحقق من إنجازات في إفريقيا، وعدم إغفال هذا البعد الهام، وذلك لتحقيق المكاسب الآتية والمستقبلية.

وللحديث عن المجال الحيوي للدولة فهو المناطق أو الدول التي يتسق الوجود والنفوذ فيها، أو دعم العلاقات معها بما يتناسب مع المصالح الوطنية لهذه الدولة.

وفي هذا الإطار، احتلت إفريقيا أهمية بارزة، حيث تعتبر أحد الأقاليم التي يشملها المجال الحيوي الإسرائيلي،حيث كان تيودر هرتزل ينظر لإفريقيا بأنها امتداد

لإسرائيل، واستمر الأمر هكذا في ظل الحكومات المتعاقبة، ومثال ذلك تبني شارون في بداية الثمانينات تصوراً للمجال الحيوي الإسرائيلي والذي يتضمن اتساع اهتمامات إسرائيل الإستراتيجية إلى ما بعد الدائرة الأولى التقليدية لدول المواجهة المحيطة ليمتد ويشمل مجالين جغرافيين(المشاط,1985,ص67-79).

المجال الأول: الدول العربية الواقعة وراء دول المواجهة والتي تشكل خطورة أكثر من الخطر المباشر الماثل إمام إسرائيل والقيام بعمليات جوية وبحرية مباشرة تستطيع القيام بها ضد المواصلات الجوية والبحرية الإسرائيلية.

المجال الثاني: تلك الدول الخارجية التي تؤثر بمكانتها وتوجهاتها السياسية الإستراتيجية خطر على أمن إسرائيل القومي. وهي الدول ما وراء الدول العربية مثل تركيا، إيران وباكستان ومناطق الخليج العربي وإفريقيا وبشكل خاص شمال إفريقيا وإفريقيا الوسطى.

أيضا ثبتت إسرائيل مفهوماً جديدا وهو مفهوم " المجال الحيوي العكسي" والذي ينصرف إلى الدول الخارجية التي قد تؤثر إمكانياتها وتوجهاتها السياسية خطرا على الأمن القومي الإسرائيلي الجنرال افريم سنيه قال:- في كتابه" إسرائيل بعد عام 2000 " والذي صدر عام 2001, أن تحديد المجال الحيوي لإسرائيل" هو كل دولة تستطيع أن تشارك في العمليات الهجومية ضد إسرائيل, أو كل دولة تستطيع مساعدة دول المواجهة على امتلاك القدرة الصاروخية أو تحيدها عنها.

وضمن هذا الاطارلا بد لنا هنا الحديث عن أهم القضايا الإفريقية- الإسرائيلية.

قضية قناة هرتزل:

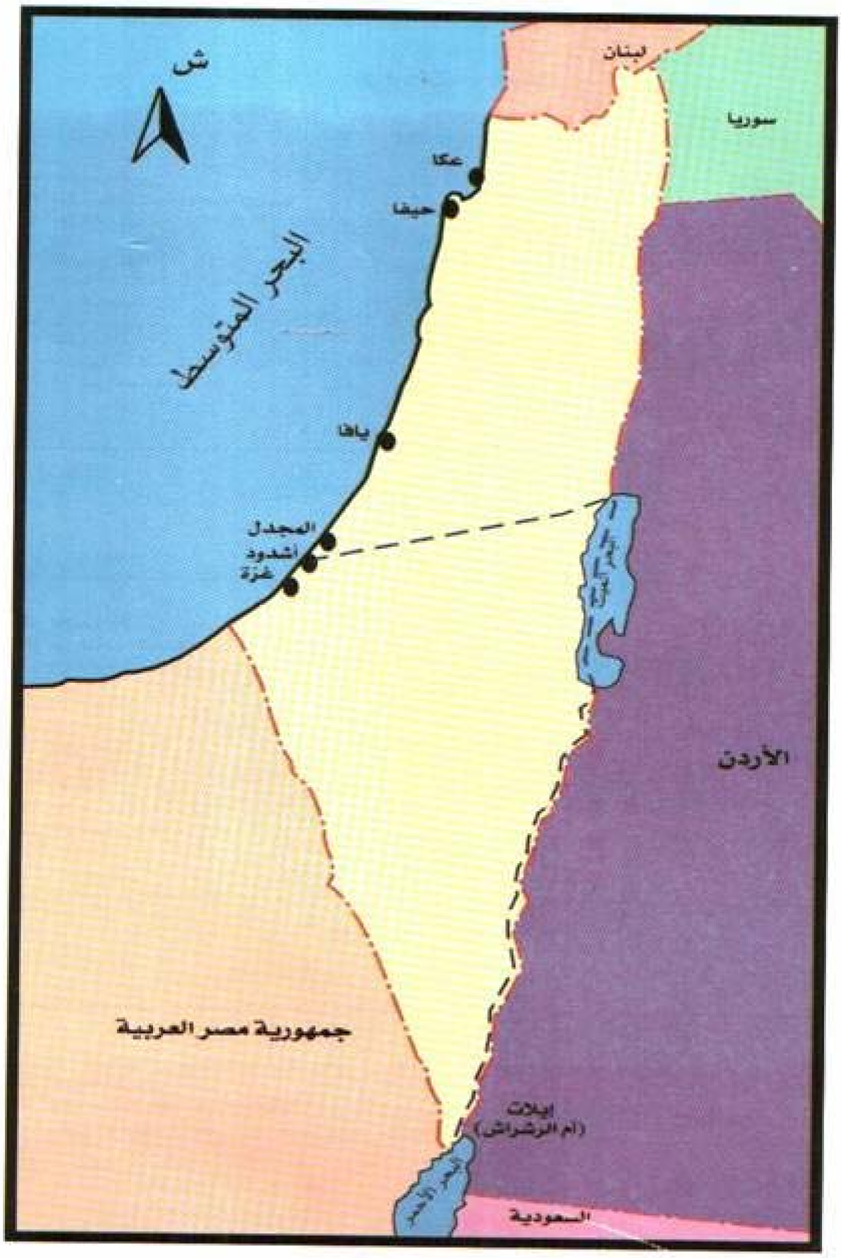
كشفت وسائل الإعلام في منتصف عام 2001 عن وجود مخطط اسرائيلي وهو مشروع قناة البحرين (قناة هرتزل)، وتتلخص فكرته في إقامة قناة تربط بين البحر الأحمر والبحر المتوسط عبر البحر الميت(خريطة رقم 3).

وهذا المشروع ليس وليد اليوم ولكن خطط له منذ احتلال أم الرشراش عام 1949، واستبدال هذه المنطقة باسم أيلات إذا تعتبر هذه المنطقة الحد الجنوبي لهذه القناة . و كما هو واضح فالمساعي الإسرائيلية قائمة منذ القدم لإنشاء هذه القناة كبديل لقناة السويس، وعندماأغلقت قناة السويس عقب عدوان1967 ,عملت إسرائيل على

خريطة رقم (2)

المسار التوضيحي لقناة البحرين المقترحة

قناة هيرتزل



استغلال هذا الظرف لتمارس دبلوماسياتها في شرق إفريقيا وشرق آسيا و تدعوها لنقل تجارتها عن طريق ميناء أيلات عبر الأراضي الإسرائيلية براً وإعادة شحنها من موانئ البحر المتوسط إلى أوروبا وفقا لأسلوب النقل المتعدد الوسائط Multi-Media transport

ومن المنظور الإسرائيلي يحقق ذلك المشروع عدة أهداف إستراتيجية :

1. إيجاد مجرى بحري جديد منافس لقناة السويس.
2. توجيه رسالة إلى العالم العربي مفهومها أن إسرائيل لن تنسحب من كل الضفة الغربية وقطاع غزة ومقررات اتفاقية السلام (مدريد 1991) واتفاق ارسلو 1993 لان تنفيذ قناة البحرين داخل أراضي الفلسطينيين يتعارض مع المواثيق الدولية باعتبار أن قطاع غزة والضفة الغربية يشكلان الدولة الفلسطينية.
3. تسهيل عملية التغلغل الإسرائيلي في إفريقيا والتي تحتل أهمية كبيرة في المجال الحيوي الإسرائيلي.
4. الضغط على الأردن حتى يوافق على عقد اتفاقية بشأن المشروعات المائية بين الجانبين.

وهنا يندرج هذا السؤال ما الفائدة المرجو تحقيقها في ظل إقامة هذا المشروع؟

من المؤكد أنه زيادة المنافع الاقتصادية الإسرائيلية الأخرى مثل: تنمية وتعمير صحراء النقب، توفير تكاليف نقل الصادرات الإسرائيلية، توفير المزيد من الطاقة الكهربائية والتي تقدر بـ 600 ميجاوات، تبريد محطات القوى الذرية أو التقليدية، المقامة تطوير قدرات الصيد البحري، تقليل ملوحة البحر الميت، وتحلية مياه البحر الزائدة والاستفادة من ذلك في مجالات الزراعة والسياحة والتنمية العمرانية وبالتالي تنشيط الهجرة إلى داخل إسرائيل ووقف الهجرات العكسية .

والواقع أن هذه المصالح والثمار تصب في اتجاه معين يهدد المصالح العربية والأمن القومي العربي مما ينذر بمواجهة بين العرب وإسرائيل في المستقبل وعلى الرغم مما سبق فإن هناك العديد من المعوقات والصعوبات التي تواجه هذا المشروع منها التكلفة الباهظة وكذلك التكوينات الجيولوجية في مسألة الأخاديد والفوالق الكثيرة وكذلك عدم استواء الأرض التي ستشق من خلالها القناة.

ب.المؤتمر العالمي الثالث لمكافحة العنصرية والتميز العنصري (ديربان 2001)

(ديربان، 2001، هو المؤتمر العالمي الثالث لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري الذي عقد في إفريقيا ما بين 31 أغسطس حتى 8 سبتمبر، وكان بمثابة جولة جديدة في مكافحة العنصرية وما يرتبط بها من جرائم في حق الإنسانية تحت رعاية الأمم المتحدة وقد شارك فيه وفود معظم الأعضاء في الأمم المتحدة والمنظمات الغير الحكومية والشبابية التي تمثل العالم).

يعتبر هذا المؤتمر جولة جديدة في مكافحة العنصرية والجرائم في حق الإنسانية والذي تم تحت رعاية الأمم المتحدة فيإفريقيا(ابوالعنينين ؛واخرون,2002,ص53).

وناقش قضيتين أساسيتين وهما القضية الفلسطينية وقضية التعويضات عن الرق والاستعمار والتي أثارها الأفارقة بشكل خاص وشهدت أوراق المؤتمر مجالات واسعة حول التعصب وأشكال العنصرية وكراهية الأجانب والمظاهر المصاحبة لذلك. وتحديد ضحايا العنصرية والتمييز وتدابير الحماية وسبل التعويض عن الممارسات العنصرية.

وقد همش المؤتمر قضايا مثل ضحايا التمييز العنصري وركز على قضايا مثل العداء أو استخدام مصطلحات متداولة مثل المحرقة(هولكوست) وما تعرض له اليهود دون غيرهم وما تعرض له الأفارقة أيضا من استبعاد على انه هولوكوست إفريقي.

والنتيجة أن البيان الختامي الرسمي كان خالياً تماماً من أية إدانة للممارسات الإسرائيلية العنصرية دون أن يقدم اعتذارا لإفريقيا عن جرائم الاسترقاق، فقد وضعت الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي وكندا واستراليا وباقي الدول بين خيارين وهما: التخلي عن إدانة الممارسات الإسرائيلية وإغفال وتجاهل المطالب الإفريقية العادلة في الاعتذار والتعويض عن مدة الاسترقاق والاستعمارالتي تعرضت لها أو إفشال المؤتمر عن طريق انسحاب جماعي تدعمه الولايات المتحدة وإسرائيل بالرغم من فشل المؤتمر الرسمي إلا أنه حقق نجاحا" على الصعيد غير الرسمي وذلك في نصوص الوثيقة الختامية الصادرة عن المنظمات غير الحكومية والمنظمات الشبابية وجماعات المجتمع المدني والتي عبرت عن دعم القضية

الفلسطينية ونقد الممارسات الإسرائيلية العنصرية ومؤازرة المطالب الإفريقية الخاصة بتعويض ضحايا الاستعمار والعنصرية ومعارضةالوجه العنصري للعولمة ولكل أوجه التميز ضد المرأة والعمالة المهاجرة والأقليات والشعوب التي تتعرض للتميز على أساس اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين(أبو العنيين؛وآخرون,2002,ص54).

وقد ظهرت بعض جوانب التقصير في كل المنظمات غير الحكومية منها استمرارية الاعتماد على التمويل الأجنبي والافتقار إلى الوعي الكامل لظاهرة العنصرية، أو المتابعة الدقيقة لها، ونقص الخبرة بالجوانب الإجرائية في الأمم المتحدة وقد انعكس ذلك على مدى قدرة هذه المنظمات في اتخاذ موقف تجاه بعض القرارات منها التعلق بالعداء للسامية.

قضية سفينة الأسلحة.(الأسلحة كارين إيه)

ظهرت هذه القضية في مطلع 2002 عندما أعلن رئيس الأركان الإسرائيلي شاؤول موفاز أنه قد ضبط خمسين طنا من الأسلحة الهجومية على السفينة "كارين إيه" على بعد 500 ميل بحري من المياه الإقليمية الإسرائيلية المتجه للأراضي الفلسطينية وأنها قادمة من إيران .

واعتبرت إسرائيل أن هذه الأسلحة دليل على عدم تنفيذ السلطة الفلسطينية لاتفاقيات السلام وعدم التزامها أيضا لمكافحة الإرهاب، في المقابل نفت السلطة الفلسطينية أي علاقة تربطها بهذه السفينة متهمة إسرائيل بأن الهدف من ذلك هو إفشال مساعي المبعوث الأمريكي للسلام في الشرق الأوسط (انتوني زينى).

وبعيدا عن هذه الاتهامات المتبادلة يمكن الاستنتاج أن إسرائيل تسعى من وراء هذه القضايا إلى إرساء عرف دولي – يحظى بتأييد الولايات المتحدة – مضمونه تأكيد حق إسرائيل في اعتراض مسار السفن وغيرها من وسائل النقل البحري في المياه الدولية وتفتشيها ومصادرة حمولتها دون اعتراض من المجتمع الدولي،(ابو العنينين,2002,ص383) ويؤكد صحة هذا الاستنتاج ما يلي:

1. عدم تريث إسرائيل في معرفة المسار النهائي للسفينة (كارين إيه) ولكنها قامت بعمل قرصنة بحرية بشكل يهدد سلامة الملاحة في مرفأ دولي مهم مثل البحر الأحمر.
2. تكشف معلومات أعلنها رئيس شعبة العمليات في سلاح البحرية الإسرائيلي تؤكد توصل الولايات المتحدة وإسرائيل إلى اتفاق يقضي بتنسيق العمليات البحرية في البحر المتوسط(أبو العنيين؛وآخرون,2002,ص384).

بمعنى تحريك الأسطول السادس مع وحدات البحرية الإسرائيلية لمراقبة السواحل السورية واللبنانية في اعتراض السفن التي يشك أنها تنقل أسلحة إلى حزب ا .

3. تأكيد فيما أطلق عليه مبدأ بوش (Bush Doctrine)(مبدأ بوش: أطلق الرئيس الأمريكي جورج بوش في النصف الثاني من شهر سبتمبر 2002)والذي تميل في أحقية الولايات المتحدة في التدخل من أجل حماية أمنها الوطني وأمن ملفاتها في أي مكان.
4. تأكيد يافي يعارى قائد سلاح البحرية الإسرائيلية بأن اعتراض السفينة "كارين اية" برأيه لا يمثل مخالفة للقانون الدولي أو قانون البحار وأنه من حق إسرائيل الحفاظ على أمنها القومي على اعتبار أن هذه الإجراءات من صميم مستلزمات امن إسرائيل(ابو العنيين؛وآخرون,2002,ص384).

الفصل الخامس

أثر العلاقات الإسرائيلية – الإفريقية على الدول الافروعربية- حالة دراسية مصر- موريتانيا

1.5 السياسة الخارجية المصرية:

كانت سياسة مصر الخارجية تجاه بيئتها الإقليمية والدولية دائماً نتاج عوامل موضوعية كامنة أوضاعها التاريخية والجغرافية والديموغرافية(hopwood,1991,p1)، وبالإضافة لهذه العوامل لا نستبعد الطابع والتأثير الشخصي لقادة مصر في تشكيل سياستها الخارجية وبشكل خاص خلال تاريخها الحديث منذ عهد محمد علي(Lorenz,1990,p45).

وبداية لابد لنا من استعراض الاتجاهات الرئيسية لسياسة مصر الخارجية، لقد كانت توجهات الرئيس جمال عبد الناصر الأولى نحو تلبية مطلبين مهمين رئيسين وهما التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتبلور هذا الهدف في مشروع السد العالي أما المطلب الثاني فكان بناء جيش قوي وخاصة بعد الغارة الإسرائيلية على غزة عام 1955 لكي تفتح عن انكشاف الجيش المصري، ومن المعروف أن هذه التوقعات قوبلت بالفشل بعد أن رفض البنك الدولي تمويل مشروع السد العالي، وعاد الوفد المصري الذي توجه للولايات المتحدة للتفاوض حول المطالب العسكرية خالي اليدين.

بعدها توجه الرئيس عبد الناصر إلى الإتحاد السوفياتي لتحقيق الهدفين الرئيسين، وسيؤدي هذا التحول بالسياسة الخارجية إلى نتائج بعيدة المدى ليس على مستوى توجهاتها وارتباطاتها الإقليمية والدولية المستقبلية، ولكن أيضاً بالنسبة لمجرى الأحداث بالشرق الأوسط(شلبي,2002,ص9) ومن هنا جاءت فكرة تأميم قناة السويس عام 1956 كرد فعل مباشر للرفض الأمريكي والغربي لتمويل مشروع السد العالي، وتطور الأمر إلى العدوان الثلاثي البريطاني والفرنسي والإسرائيلي على مصر عام 1956 والذي دعم عبد الناصر داخلياً وخارجياً وعمقت سياساتهُ حول القومية العربية وبفضل هذه السياسات أصبحت القاهرة مقر للمؤتمرات الآسيوية والإفريقية المعادية للغرب.

فمفهوم عبد الناصر لمكانة مصر في المنطقـة الجيـو إسـتراتيجية كانـت صحيحة نظرياً ولكن فشل في أن يدرك الحدود بين رؤيته والقدرات الحقيقية لبلـده، وفي سياق الحديث عن هزيمة مصر عام 1967 سـواء كانـت أسـباب الهزيمـة العسكرية تكمن في العجز الهيكلي للنظام أو سوء تقدير سياسات عبد الناصر داخلياً وإقليمياً، أدى إلى اتهامات بين ناصر والولايات المتحدة وحلفائها حيث كان ينظـر لجمال أنه تهديد للمصالح العربية في المنطقة وما بعدها، وقد تبنـى جمـال عبـدا لناصر مفهوم "ما أُخذ بالقوة لا يسترد إلا بالقوة". وشرع في إعـادة بنـاء الجـيش ومواجهاته لإسرائيل بحرب الاستنزاف، وفي نفس الوقت أجرى إشارات عن رغبته في إعادة العلاقات مع الولايات المتحدة وقبل خطة روجز لوقف إطلاق النار.

وبلغت عملية الاعتماد على الإتحاد السوفياتي كمصدر للإمـدادات الـسلاح 1967، وطاب عبد الناصر عام 1970 في مقابلـة للقـادة الـسوفيات هـدد فيهـا بالاسـتقالة (According to Heikal, Nasser told the soviet leaders that he will not surrender to the Americans and he will address openly his people, telling them that as he is not able to guarantee their security, due to the Israel military superiority, made possible by the American support, he will turn over the authority to a person who can reach an accommodation with the US) .

نظم دفاع سوفيتية على طول القناة بأطقم سوفيتية لحماية مصر من الغارات الإسرائيلية في العمق وبناء على ذلك فقد تم إرسـال 900 خبيـر سـوفياتي إلـى مصر(Heikal,1978,pp86-88) أيا كان لا يكمن الحكم على سياسة عبدا لناصر الخارجية وموضوعياً يجب أن نراها في ضوء العصر الذي ظهر فيه والذي تميـز بتطلع شعبهُ والشعوب العربية إلى بطل قومي تتوحد معهُ وتتجـسد معـهُ وبـروز حركات الاستقلال في دول العالم الثالث ورموزها أمثال: نهرو، سوكارنو، نيكروما، جميعهم ناوروا في ظل مناخ الحرب الباردة، وضغوطها وعبر عن ذلك فاتيكو فيتش بحق إن جمال عبد الناصر يجب أن يحكم عليه في سياق معضلة المصريين والعرب خلال نصف القرن.

بينما أختلاف الإطار والنظرة العامة التي رأى فيها السادات سياسـة مـصر الخارجية خاصة في المنطقة العربية فالاهتمامات والمصالح المصرية تتقدم وتعلو

على الاهتمامات العربية، وإن مصر بمكانتها مؤهلة لأن تقود العالم العربـي لا أن تقاد إليه، ورغم وجود الاختلاف بين السياسيين إلا أن واجهتهما مشكلة سيادة مصر على أراضيها فكان اهتمام عبدا لناصر هو تحريـر مـصر مـن الانتـداب البريطاني أما المشكلة التي واجهت السادات هو تحريـر سـيناء مـن الاحـتلال الإسرائيلي.

ونستطيع أن نميز بين ثلاثة مراحل في تطور السياسة الخارجية للـسادات، منذ توليه الحكم في 1971 وحتى أكتوبر 1973 ظل ملتزماً بـالخطوط الرئيـسية لسياسة عبدا لناصر الخارجية وخاصة الإتحاد السوفياتي والولايات المتحدة فقد وقع معاهدة الصداقة والتعاون مع الإتحاد السوفياتي في مايو 1972 وخلال هـذا العـام أقدم على خطوتين لن تتضح معالمها وتأثيرها إلا فيما بعد(شلبي,2002,ص11).

الخطوة الأولى: إطاحته لمجموعة السياسيين المعروفين بولائهم لعبد الناصر وارتباطاتهم الأيديولوجية بالإتحاد السوفياتي.

الخطوة الثانية: مطالبته للخبراء السوفيت العسكريين بالمغادره فـي مـايو 1971 من الأراضي المصرية الذي أربك مستشاريه، وعبر عـن ذلـك هنـري كيسنجر بأنه خسارة للروس لم تكاف أمريكا شيء، وقد قال فـي ذلـك:" **إذا كـان السادات قد أبلغه عن اتجاهه هذا لكان مجبراً على تقديم مقابل له، أمـا الآن فقـد حصلت عن كل شيء بلا مقابل**"(LORANZ,1990,P45).

ويمكن تفسير سلوك السادات هو تأكيد العسكرية المصرية لذاتها واتخاذ قـرار بالحرب، ويمكن من خلال ذلك تنفيذ رؤيته حول مستقبل اتجاهات السياسة الخارجية المصرية وبشكل خاص تجاه النزاع العربي الإسرائيلي فقد كـان مـدفوعاً بثلاثـة مفاهيم:

1_اعتقاده بالحرب كوسيلة لإنهاء النزاع قد استنفذت نفسها وأن أي طرفيه لم يعـد يفرض إرادته بالقوة.

2_اقتناعه بأن الولايات المتحدة بالتزاماتها وارتباطاتها مع إسرائيل هي القوة الوحيدة القادرة على تحقيق تسوية سياسية(Freedman,1984,p173).

3_ بدا مقتنعاً أن دور مصر ومكانتها بين العرب يجعل منها القائد الطبيعـي لهـم وأينما اتجهت مصر يتجه العرب وراءه(شلبي,2002,ص11).

إستراتيجية المصالحة :(هي بداية تحول الإستراتيجية المصرية من المواجهة إلى المصالحة استغرقت تسع سنوات (1971-1979) أوجدت ظاهرة عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي وهي الطابع المميز لهذه الفترة إلا أن تحول الرئيس السادات إلى إستراتيجية المصالحة في اعتقاده الشخصي هي أسهل الطرق إلى تحقيق آماله الذاتية للوصول إلى قمة الزعامة المصرية التي ينشدها إذا حقق السلام ونبذ الحرب وما يعقب ذلك من رخاء للشعب**).**

وفي إطار هذا التفكير ظل السادات صادقاً حول قضيته الأولى السيادة المصرية وتكاملها الإقليمي، والثانية تأكيده على الحقوق الفلسطينية المشروعة وهذا ما انعكس في خطبة أمام الكنيست في 20نوفمبر 1977 وتطورت حملة السلام إلى توقيع اتفاقية كامب ديفيد عام 1978 والتوصل إلى معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل في عام 1979 مما عكس آثار بالغة على علاقات مصر بالعرب وبالإتحاد السوفياتي(فوزي,1986,ص277-291).

فقد قاطعت الدول العربية مصر ونقلت جامعة الدول العربية إلى تونس وتدهورت العلاقات المصرية السوفيتية إلى حد إلغاء معاهدة التعاون والصداقة بينهما عام 1976 ومغادرة سفراء الطرفين كلا إلى بلاده.بعد أن هاجم السادات الاتحاد السوفياتي بشكل علني وصارخ ونقده لسياستها تجاه مصر والعرب وغيرها من المناطق(Baker,1990,p196).

وهكذا فقد شهدت السياسة الخارجية المصرية نهاية السبعينيات تحولاً أساسياً في ارتباطات مصر الخارجية فقد تقدمت مصالح واهتمامات مصر الوطنية على التزاماتها العربية، واستبدلت العلاقة النامية مع الاتحاد السوفياتي بعلاقة مشاركة و إستراتيجية مع الولايات المتحدة والغرب وأصبح النزاع العربي الإسرائيلي ينظر إليه في إطار جديد، وبعد ذلك فقد اختبرت السياسات والمواقف بعد تطور عملية السلام والقبول العربي الجماعي لعملية السلام والتفاوض مع إسرائيل وبعد التحول الذي حدث في علاقات القوي الدولية، فإنه يمكن القول بأن سياسات ورؤى السادات الخارجية قد أكدت نفسها.

في حين كان الهدف الرئيسي أمام الرئيس حسني مبارك هو استعادة الاستقرار إلى الواقع السياسي والاجتماعي كذلك تحقيق عنصر التوازن في السياسة الخارجية وذلك بتصحيح العلاقة مع العالم العربي لأن خصومة مصر مع محيطها العربي هو أمـر مناف لطبيعة الأشياء، والتوصل إلى صيغة تجمع ما بين استمرار علاقات مـصر ومكانها التقليدي في

العالم العربي وبين استمرار التزامها لسلامها التعاقدي مـع إسـرائيل وفـي تقديري هذا قوياً إلا أن شروع مصر بالحكمة والصبر في تحقيق التوازن أمكنها من التوصل إلى معادلة (Vatikiots,1991,p460) فقد احترمت معاهدة السلام الموقعة بينها وبين إسرائيل ولكنها رفضت وأدانت السلوك الإسرائيلي تجاه إسـرائيل فـي الأراضي المحتلة وأيضاً رفضها للمفهوم الإسرائيلي للحقوق الفلسطينية.

وكدليل على وفاء مصر بالتزاماتها العربية فقد أيدت مصر العراق في حربه على إيران وزودته بالأسلحة رغم غياب علاقات دبلوماسية. وقـد تـوج التـصالح التدريجي بين مصر والعرب بقرار قمة عمان في مؤتمر عام 1987 تأييد استئناف الدول العربية علاقاتها مع مصر ثم عودة الجامعة العربية إلى القاهرة فـي مـايو 1991. وفي خطابه الأول أقام مجلس الشعب والشورى عام 1981 أكـد الـرئيس مبارك على احترام مصر لسياسة عدم الانحيـاز(Boutros,1982,p787)، وقـد شرعت مصر بتصحيح وإقامة علاقة مع الاتحاد السوفياتي أساسها الاحترام المتبادل ودعوة الخبراء السوفيت للمشاركة في إصلاح توربينات السد العالي والعمـل فـي مصانع الصلب والحديد في حلوان (Copper,1982,p182).

ورغم المصالحة مع الاتحاد السوفياتي فلم يكن على حساب العلاقة مـع الولايـات المتحدة فقد مرت العلاقة بين الطرفين الأمريكي والمصري بعدة اختبـارات منهـا اختلاف وجهات النظر حول النزاع العربي الإسرائيلي ومشكلة الـديون المـصرية وعبئها على الاقتصاد المصري، ورفض إقامة قاعدة أمريكية في رأس بنـاس، ثـم حادث الباخرة اكيلولاورو, ولكن هنالك تطوران هامان ساهمان في إعطـاء دفعـة قوية للعلاقات الأمريكية المصرية.

1_كان الموقف المصري منذ غزو العراق للكويت إدارة رئيسية في تجميع القـوى المسؤولة بالعالم العربي ضد العدوان، وكان من العوامل التي مكنت من تجميـع الائتلاف الدولي الذي تولى عملية تحرير الكويت وساهم هـذا ودعـم مـصداقية مصر كقوة للاعتدال والاستقرار المنطقة.

2_ كان في الأسلوب المتوازن الذي أبدته إدارة بوش الأب ووزير خارجيته جيمس بيكر تجاه عناصر عملية السلام في الشرق الأوسط وجهودها لدفع العملية وخاصة في عقد مؤتمر مدريد السلام في الشرق الأوسط. وعلى مدى العشر سنوات مـن مدريد ساهمت الخارجية المصرية بدور بارز في العمل الإقليمي والـدولي علـى دفع عملية السلام في الشرق الأوسط، والعمل على دفع الإسرائيليين والفلسطينيين إلى تنفيذ اتفاقيات أوسلو وصولاً إلى الاتفاق النهائي، ولا بد من وجود مقومـات لهذا التحرك المصري على منذ أوائل التسعينيات وحتى اليوم وهذه المقومات هي: 1. أنها استمدت القوة من أمتها العربية وقارتها الإفريقية وعالمها الإسـلامي، 2. ودورها الريادي اللانحيازي هو الذي اكسبها مصر الفعالية المـؤثرة والايجابيـة المحسوسة(الافتتاحية,1991, السياسة الدولية العدد103,ص4).

أما فيما يتعلق بالأوضاع الأمنية لمنطقة الخليج فإن مصر كانت تؤكد حاجـة المنطقة لإطار امني يتسم بالشمول ولا تقتصر عناصره على جانب الأمن التقليـدي وإنما يشمل التنسيق السياسي والتعاون الاقتصادي وكان هذا المفهوم وراء إعـلان دمـشق الـذي صـاغته الـدول الخليجيـة الـست بالإضـافة لـسوريا ومصر(الشلبي,2002,ص13) وكان أكثر الجوانب خطورة في أزمة الخلـيج هـو احتمالات استخدام أسلحة الدمار الشامل وقد أدركت السياسة الخارجية المصرية ذلك مبكراً و كان هذا الإدراك وراء اقتراح قدمه للرئيس حـسني مبـارك فـي ابريـل 1990لأعلان الشرق الأوسط منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل، وقدمت هـذه المبادرة إلى الأمم المتحدة ضمن أن ما تراه مصر هو فـي اقتناعهـا أن الأسـلحة الكيماوية يجب أن تعالج في سياق شامل يضم كل أنواع الأسلحة الـدمار الـشامل سواء كانت نووية أو بيولوجية أو كيماوية من اجـل ضـمان الـسلامة الإقليميـة والدولية.

أيضاً خلال هذه الفترة نشطت العلاقات المصرية الإفريقية والتي سـنتحدث عنها لاحقاً في هذا الفصل. إبعاداً إضافية فيما يتعلق بالتعاون الإقليمـي والمتـصلة بالمصالح اليومية والحياتية للشعوب الإفريقية ونجحت مصر في تجميع الدول المطلة على حوض النيل في نطاق ما يسمى (بمجموعة الاندوجو: ويعني الأخـوة باللغـة الساحلية كانت مصر صاحبة الفكرة ويضم أغلب دول حوض النيل وقد أعلن عـن إنشائها في الخرطوم في نوفمبر 1983 ومن أهداف التجمع التعاون والتنسيق فـي مجالات التنمية بما فيها تبادل الخبرات الفنية فيما بينها ودعم التكامل الاقتصادي بين الدول)، وتأسيس تعامل مشترك حول هذا المجال الحيوي وتنظيم الاستفادة من ميـاه النيل بشكل مشترك.

كذلك اهتمام مصر في مجال إنشاء آلية منع وإدارة وحل المنازعات الإفريقية التي انبثقت عن القمة الإفريقية في ديسمبر 1993 وعلى هذا الأساس تم إنشاء مركز القـــاهرة لتــــدريب الكــــوادر الإفريقيــــة والعــــسكرية(غـــــانم, 17أكتوبر2001,متوفرعبرwww.ahram.org.eg\archive\Indx)، وقـد تبنـت السياسة الخارجية المصري مفهوم تبادل الحوار والتفاوض وليس المواجهة وتبـادل الاتهامات والذي ينعكس سلباً ليس فقط على العلاقات، وإنما على استقرار المجتمـع والنظام الدولي، وفي هذا السياق استضافت مصر قمة مجموعة ال15 في القـاهرة 11 مايو 1998 وهي قمة قدمت فيها مصر رؤية إستراتيجية للعولمة، التي فرقـت بين العولمة كعملية تاريخية غير قابلة للارتداد وبين القمم و السياسات التي تحكـم العولمة الراهنة والتي تحتاج إلى ترشيد من خلال حوار الحضارات بـين الـشمال والجنوب(ياسين,1998,ص89)، وانطلاقاً من إعلان برشلونة عـام 1995 بـدأت مفاوضات بين مصر والمجموعة الأوروبية استمرت أربعة أعوام ونـصف بهـدف التوصل إلى اتفاقية Association Agreement.

والتي تبحث في تطور العلاقات التجارية والاستقرار فـي المنطقـة، وتـم التوصل لحلول وسط على أكثر القطاعات حساسية مثل: الزراعة، إزالـة التعرفـة الجمركية وقواعد المنشأ وحقوق الإنسان، وتم توقيع بالأحرف الأولى في 26 يناير 2001 وأدى هذا الاتفاق إلى جدل واسع في مصر حول أثار هـذا الاتفـاق علـى الاقتصاد المصري بكافة قطاعاته وانتهى الجدل إلى أن الحاجة الملحة إلى تحـديث

الاقتصاد المصري كي يتعامل من موقع المنافسة والقدرة مع قواعد ومتطلبات اتفاق المشاركة مع ما يمليه من مسؤوليات.

ومن هنا فتطور السياسة الخارجية المصرية في عهـد الـرئيس حـسني مبـارك تمحورت بوجود علاقة وثيقة بين استمرار السياسية الخارجية المـصرية كعنـصر استقرار في منطقتها وبين جهودها كي تواجه وتعالج بشكل فعال تحدياتها الداخلية.

والمعنى المباشر لهذه العلاقة هو في نجاح مصر تحقيق أهدافها الداخلية، إنما هو في صالح الأمن والاستقرار لمنطقة لها مثل هذا التأثير والارتبـاط بالاسـتقرار والأمن الدوليين.

2.5 العلاقات الإسرائيلية - المصرية

باتت العلاقات الإسرائيلية المصرية بعد التوقيع على معاهـدة الـسلام فـي مارس 1979 علاقات سلام رسمية بين دولتين خاضتا معارك وحروباً طاحنة سلمتا باستحالة فرض إرادة كل منهما على الطرف الآخر فاكتفى الطرفان بوجود علاقات سلام دون وجود علاقات طبيعية، وذلك لحاجتها للوقت المشروط بتـسوية عادلـة لقضايا الصراع على المسارات الفلسطينية والسورية واللبنانية، كذلك لم تقبل مصر العلاقات الطبيعية لأمر يتعلق لأمنها القومي وارتباطاتها العربية فقد كانت إسـرائيل تطلق على هذا السلام (السلام البارد كان واضحا و أن هذه التوصيفات تطلق كنوع من الاحتجاج الإسرائيلي على وتيرة العلاقات مع مصر من ناحية وعلى بروز البعد العربي في سياسة مصر الخارجية من ناحية أخرى)، ويمكن القـول أن العلاقـات الإسرائيلية المصرية ومنذ منتصف الثمانينات تحددت من خلال عامل ثـان وهـو الصراع العربي الإسرائيلي بصفة عامة والقضية الفلسطينية بصورة خاصة.

ويمكننا رصد أهم الأحداث التي ساهمت في تطور أو برودة العلاقات بـين البلدين في الجوانب السياسية والاقتصادية والأمنية والعسكرية.

1.2.4 العلاقات السياسية

فعلى المستوى الرسمي يلاحظ أن صفة السلام البارد كان سمة العلاقات بـين مصر وإسرائيل منذ منتصف الثمانينات وحتى بدايـة التـسعينات، إلا أن التطـور الايجابي لهذه العلاقات كان بتولي حزب العمل الإسرائيلي حكومة إسرائيل وهي

تلازم بُعدين (جاد,2004,ص9) هما على صعيد التسوية السياسية للصراع العربي الإسرائيلي وتحديداً على المسار الفلسطيني وتعد فترة حكومة إسحاق رابين من 1992-1995 أبرز الأدلة على ذلك ثم فترة حكومة باراك من 1999-2000، وهما الفترات التي يتواجد فيهما مكونات عمالية في إسرائيل ففي الفترة الأولى جرت مفاوضات أوسلو السرية وتمكنت مصر من إقناع حكومة رابين بوجهات نظر منظمة التحرير الذي سهل التوصل إلى اتفاق أوسلو. إلا أن شهدت هذه الفترة الكثير من الاضطرابات والأزمات منها ملف الأسرى والسلاح النووي والتراشق بين المسئولين بالتصريحات. واغتيال رابين في نوفمبر 1995 ليوقف منحنى التطور الايجابي في هذه العلاقات ويتولى شمعون بيرس الحكومة الإسرائيلي في 1996 حيث شهدت هذه الفترة أحداث من أهمها وقف المفاوضات وشن عدوان عناقيد الغضب على لبنان مقدر عجز حكومة الليكود برئاسة نتنياهو في يونيو 1996 وفق برنامج متطرفة على كافة المستويات وهو رفض صيغة (الأرض مقابل السلام) والدعوة إلى "أمن الدولة والمواطن معاً" كان مؤشراً لانتهاء التطور الايجابي وذلك بوقف عملية التسوية السياسية ورفض مبدئي للدور المصري فيما يتعلق بالتعبير عن الرؤية الفلسطينية حيث كان رؤية نتنياهو للدور المصري على أن يكون طرفاً ثالث يقتصر على تسهيل الاتصالات ونقل الرسائل وقد شهدت العلاقات الإسرائيلية المصرية في فترة حكم نتاياناهو(جاد,2004,ص12) التي امتدت من 1996 إلى 1999 درجة عالية من التوتر واستياء شديد من مشاركة مصر في تنسيق الجهود العربية. فقد شاركت مصر في مؤتمر قمة عربي موسعاً بالقاهرة (21-22 يونيو) بحضور جميع الدول العربية عدا العراق الذي أكد البيان الختامي أن السلام خيار العرب الاستراتيجي وفي حال عدم تنفيذ نتنياهو عملية التسوية على كافة المسارات فسوف يجري إعادة النظر في الخطوات المثمرة من جانب بعض الدول العربية تجاه إسرائيل ومن الملاحظ أن نتنياهو تواصل هذه العلاقات إلى نفق مغلق إلى أن يتم إزالة أسباب التدهور.

ومع تزايد الضغوط على نتاياناهو وإبداء السلطة الفلسطينية قدراً أكبر من التجاوب مع الخطاب الأمريكي جرت مفاوضات مكثفة في واشنطن شاركت فيها

الأردن في أكتوبر 1998 في حين رفضت مصر المشاركة لإدراك الرئيس حـسني مبارك أن رئيس الوزراء الإسرائيلي لم ينفذ ما سوف يوقع عليه من اتفاقـات وتـم توقيع اتفاق واي ريفر(اتفاق بين الجانبين الإسرائيلي والفلسطيني نص على إعـادة الانتشار للقوات في 118% من أراضي الضفة الغربية وفتح الممر الآمن والإفراج عن 750 من المعتقلين الفلسطينيين) إلا انه تم تعليق هذا الاتفاق بدعوى أن السلطة الفلسطينية لم تلتزم بالتعهدات التي قطعتها وهي أعمال التحريض والعنـف وعـدم جمع الأسلحة غير المرخصة وتعديل مواد الميثاق الوطن الفلسطيني وفـي مطلـع 1999 وحتى 2001 حدث انفراج على مسار العلاقات المصرية الإسرائيلية بفـوز حكومة حزب العمل الذي يؤيد فكرة الحل الوسط الإقليمي ويقبل بدور مصري فـي عملية التسوية انطلاقاً من كون مصر أكبر دولة عربية وسارع باراك في الإعـلان عن أن حكومته سوف تحترم وتنفذ الاتفاقيات التي وقعتها مع الـسلطة الفلـسطينية سابقاً تعجيل وسوف تعمل على المفاوضات بهدف إنهاء النزاع والوصول إلى تسوية سياسية دائمة وفي اتفاق شرم الشيخ أو (واي-2) الذي جاء فيه مفاوضات التوصل للاتفاق النهائي في غضون عام على الأكثر بما فيها انسحاب القـوات الإسـرائيلية على ثلاث مراحل(جاد,2004,ص13).

وتسارعت الأحداث بزيارة ارئيل شارون ساحة الأقصى في 28 سـبتمبر 2000 والتي واجهت قوة وغضب من الفلسطينيين لهذه الزيارة والذي اعتبر هـذا اليـوم تاريخ في انطلاق الانتفاضة الثانية للشعب الفلسطيني ضد إسرائيل والتي أعطيـت اسم انتفاضة الأقصى وتراجع الأمل في التسوية السلمية.

وبقيادة شارون للحكومة اليمينية الإسرائيلية، واجهت العلاقات بـين مـصر وإسرائيل تحدياً جديداً وإجراء من السلام المسلح فقد طالب مصر الموقعة لمعاهـدة سلام مع إسرائيل والتي لا توجد بينها قضايا عالقة أن تنظر لعلاقاتها مع إسـرائيل من منظور ثنائي فقط، بمعنى رفضه لأي دور مصري في عملية التسوية السياسية. وهنـــا عـــاد التـــوتر بـــين الطـــرفين وتـــوج بقـــرار مـــصر(ابـــو العنيين؛وآخرون,2002,ص368) بسحب مصر سفيرها من إسرائيل احتجاجاً علـى مواصلة العدوان على الشعب الفلسطيني، واستهانة إسرائيل بالمواثيق والاتفاقيات

الدولية، واستمر قطع كافة قنوات الاتصال، باستثناء القنوات الدبلوماسية. وفي أواخر نوفمبر 2003 صرح دبلوماسيون إسرائيليون ومصريون أن العلاقات بين بلديهما في أسوء حالاتها، وقد ساهم ذلك احتجاج الحكومة المصرية على عملية الجدار العازل.

ومما يجدر ذكره ظهور مجموعة من التطورات الإقليمية والدولية في بدايات الألفية الثانية، فرضت نفسها بقوة على العلاقات المصرية والإسرائيلية أدت إلى تغير أسس العوامل التي تحكم هذه العلاقات وتمثلت في الآتي:

1. الغزو الأمريكي البريطاني للعراق وما ترتب عليه من احتلال العراق.
2. التغيرات في مواقف القوى العربية التي كانت تتبنى رؤى متشددة تجاه الصراع العربي الإسرائيلي مثل ليبيا والسودان.
3. حالة التمزق والفوضى التي تعيشها السلطة الفلسطينية، وفشل الفصائل الفلسطينية في التوصل إلى الاتفاق على أجندة وطنية.
4. تزايد الضغوط الأميركية على الدول العربية، لإدخال إصلاحات جذرية في مجالات شتى.
5. تجاوب عدد من الدول العربية مع الضغوط الأميركية وابتعاد دول أخرى عن المشاركة في أي جهد تحت راية العمل العربي المشترك.
6. ظهور مفهوم الإرهاب الدولي، وذلك بعد أحداث سبتمبر 2001 وما ترتب عليه من تدويل عملية مكافحة الإرهاب(الاشعل,2002,ص59)، وفي ظل هذه العوامل تأثرت العلاقات المصرية الإسرائيلية من حيثُ تراجع تأثير الحزب الحاكم في إسرائيل بتوجه الحكومة المصرية ورؤيتها لآفاق العلاقات، فقد بدأ واضحاً تراجع تأثير الملف الفلسطيني على مسار العلاقات الإسرائيلية المصرية، فكان هذا واضحاً في الاتصالات والزيارات بكلا الطرفين دون أن تشهد أي معارضة من قبل بعض صحف المعارضة المصرية، وهذا يعني أن العلاقات المصرية الإسرائيلية اليوم تشهد أحداثاً جديدةً ضمت وجود التغير في العوامل على نحو يجعلها تخضع لتفاعلات متعلقة بالعلاقات الثنائية بغض النظر عن طبيعة الحزب الحاكم في إسرائيل.

2.2.5 العلاقات الاقتصادية:

إن ابرز مجالات التعاون بين مصر وإسـرائيل علـى الـصعيد الاقتـصادي والتجاري هما اتفاقيتي والكويز والغاز.

أ. اتفاقية الكويز (Q.I.Z) هي اتفاقية المناطق الصناعية المؤهلة التي جاءت لتفـتح منافذ جديدة للاقتصاد الإسرائيلي، وكذلك رفع الحرج عن الدول الإفريقية في تعاملها مع إسرائيل لقد وقعت الحكومة المصرية مع إسرائيل والولايات المتحدة في شـهر ديسمبر 2004 هذه الاتفاقية، ويعد هذا الاتفاق كبيراً ضمن العلاقات الاقتصادية بين الطرفين، بسبب تنوعه واتساعه، وتفضيله بـين بـؤر كبيـرة مـع الاقتـصاديين الإسرائيليين والمصريين برعاية الولايات المتحدة.

وتنص الاتفاقية(ابو العنيين,2006,ص421) على إقامة مناطق صناعية مؤهلة، تكون السلع المنتجة مؤهلة للدخول الحر للسوق الأميركية، بشرط أن تتضمن هـذه مكونات مصرية ما نسبته 35% من مكونات إسرائيلية بنسبة 11.7%، على أن يتم استيفاء النسب الباقية من المكونات من مصر وإسرائيل، أو الولايات المتحدة، أو من مناطق السلطة الفلسطينية، وتكون حركة السلع بين مناطق الاتفاقية محررة تمامـاً، واقتصرت الاتفاقية في مرحلتها الأولى على المنتوجات والألبسة الجـاهزة، وفـي المرحلة الثانية من الاتفاقية سيتم إدخال مواد البناء والأثاث والجلود، أمـا اللحـوم والدواجن والمنتجات الزراعية المصنفة فقد رفضت الولايات المتحدة إدراجها ضمن الاتفاقية.

وسيتم تطبيق هذه الاتفاقية في ثلاثة مناطق، وهـي منطقـة القـاهرة الكبـرى والإسكندرية، وبورسعيد.

أما طبيعة التكوين المحتملة لرؤوس الأموال، فلم يأتِ ذكرها فـي الإعلانـات الرسمية للاتفاقية.

وبالنسبة للرؤية الأميركية والإسرائيلية للاتفاقية فقد عبر عن ذلك أيهود أولمرت وزير الصناعة والتجارة آنذاك عن فرحة الشديد بتوقيع الاتفاقية، إذ تعتبر انفراجـة تاريخية تتيح لإسرائيل زيادة صادراتها لمصر.

أما الجانب المصري فقد شهدت الساحة المصرية خلافاتٍ حَولَ الاتفاقية، وقد تمثلت المعارضة في نقطتين هما:

1. معارضة سياسية دستورية: إن الاتفاق تخلى عن الثوابت الوطنية، والتي تتلخص في عدم المضي قدماً في التطبيع الاقتصادي مع إسرائيل، إلا بانتهاء التسوية السياسية، وإنهاء احتلال إسرائيل للأراضي الفلسطينية عام 1967، ومن ناحية أخرى معادية لروح الدستور الذي ساوى بين المصريين في حين أن الاتفاقية تميز بين رجال الأعمال المصريين، وإن المستفيد الوحيد هم أصحاب العلاقات الاقتصادية المسبقة مع إسرائيل، وذلك يخل بالعدالة والمساواة بين أبناء الوطن الواحد. أما بالنسبة لدستورية الاتفاقية، فقد وضحت الحكومة المصرية بأنها بروتوكول ملحق باتفاقية السلام الموقعة عام 1979.

2. معارضة اقتصادية: وتكمن في عملية مقايضة لفتح السوق المصري وتمرير المكونات الإسرائيلية على الأسواق العربية تحت علامة تجارية مصرية، مقابل تخفيف الضغوط الأميركية على النظام السياسي المصري فيما يتعلق بالإصلاح السياسي وأن المستفيد هو الولايات المتحدة وإسرائيل.

وتجدر الإشارة هنا، إلى أنّه بهذه الاتفاقية تمكنت إسرائيل من التغلغل في دول حوض النيل على حساب المصالح الاقتصادية المصرية، وذكر تقرير وزير التجارة المصري عام 2005 والذي حذر فيها من زيادة تأثير هذه الاتفاقية على زيادة نفوذ إسرائيل في دول الحوض، وخاصة أثيوبيا والكونغو الديمقراطية، والتي شهدت انتعاشاً في إقامة الغرف التجارية.

ب. اتفاقية الغاز: تم توقيع مسودة اتفاق بين الطرفين عام 2005 تسمح لإسرائيل بشراء الغاز الطبيعي من مصر في الأعوام الـ 5 القادمة ويقضي الاتفاق(ابوالعنيين,2006,ص423) أن تقوم الشركة المصرية بتزويد الشركة الإسرائيلية للكهرباء لـ 1.7 بليون متر مكعب من الغاز الطبيعي سنوياً بقيمة إجمالية 3 بلايين دولار وأشارت إسرائيل بأنه قد تصل قيمة الشراء 7 بلايين دولار سنوياً لمدة عشرين عاماً.

أما عن حجم التبادل التجاري بين مصر وإسرائيل فسيرتفع أربعة أضعاف بمعنى من 25 مليون دولار إلى 100 مليون دولار في العام 2006.

كذلك شهدت حجم ارتفاع الواردات المصرية(ابو العنيين,2007,ص529-530)من إسرائيل خلال العام 2006 نسبة 123% حيث بلغت قيمة الواردات حوالي 11 مليون دولار مقارنة مع العام 2005.

أما عدد المستثمرين فقد بلغ 270 مستثمراً يهودياً في مصر، مع العلم انه نفى وزير التجارة المصري وجود ذلك العدد إلا أنه أقر بوجود شركتين إسرائيليتين في أحد المناطق الحرة، أما البيانات الإحصائية الإسرائيلية تؤكد أن قيمة الواردات من إسرائيل بلغت 93.2 مليون دولاراً عام 2006 بزيادة مقدارها 217%، مقارنة بعام 2003، ويرجع الارتفاع في انخفاض أسعارها مقارنة بالأسعار المحلية والعالمية.

أما بالنسبة لحجم الصادرات فقد ساهمت الاتفاقيات وأهمها الكويز فقد أدت إلى مساهمة هائلة للاقتصاد المصري حيث قدر حجمها 1.7 مليار دولار في حين تقدر مساهمة المناطق للصادرات الإسرائيلية عام 2005 1.7 مليون دولار، أما العام 2006 فقدرت نحو 160 مليون دولار.

3.2.5 العلاقات العسكرية: لقد تضمنت بنود اتفاقية كامب ديفيد الموقعة عام 1979 بنود خاصة بالعلاقات العسكرية ولأمنية بين مصر وإسرائيل، وكانت بداية هذه العلاقات فاترة إن لم تكن معدومة تسودهما السرية والكتمان.

فقد استقرت العلاقات العسكرية بين البلدين لسنوات عند حدود دنيا لا تدخل ضمن مفهوم الصراع المسلح، إلا أن تصعيداً طرأ على التفاعلات في صورة التوترات والضغوط والخلافات، بدأت نتيجة تداعيات الانتفاضة الفلسطينية والتي هددت إسرائيل حينها بشن حرب إقليمية، فقد أعلنت مصر تحفظها الشديد وتخوفها بشأن هذه التهديدات العسكرية، ومن ضمنها التهديد المباشر لمصر الأمر الذي دفع القيادة المصرية للتصريح بقدرة النظام المصري على التصدي لأي اعتداء على مصر.

أيضاً توترت العلاقات أثناء الحملة الانتخابية لشارون(ابوالعنيين؛وآخرون,2002,ص374)إذ هدد الوزير الإسرائيلي فيحدور

ليبرمان رئيس حزب إسرائيل بيتنا اليميني المتطرف بضرب السد العالي في أسوان مما دفع المصريين إلى التحذير من الاعتداء الخارجي على مصر وقـدرة الجـيش المصري على رد أي عدوان خارجي مع تأكيد رغبة مصر في السلام وسعيها إلـى تحقيقه.

أما قضية الانتهاكات المختلفة للحدود فهي تطفو على السطح من وقـتٍ لآخـر ومما يجدر ذكره اتهامات إسرائيل لمصر بمساعدة الفلسطينيين على تهريب الأسلحة عبر أنفاق بين مصر وإسرائيل، وحالات التسلل التي تتم عبر نقـاط حدوديـة بهـا ثغرات أمنية على الجانبين المصري والإسرائيلي، منها منـاطق الماسـورة ونجـع شبانه والقسيمة بوسط سيناء، وتشير ملفات التحقيقـات المـصرية عـام 2000 أن إسرائيل والسلطة الفلسطينية أعادة نحـو 450 متـسللاً مـن مختلـف الجنـسيات وبالأخص السودانيين والأفارقة بعد إعلان إسـرائيل اسـتعدادها لاسـتقبال ألـف لاجئ(ابوالعنيين,2007,ص534).

وبوجه عام فعمليات التسلل إلى إسرائيل عبر الأراضي المـصرية تـشير إلـى ضعف مراقبة الحدود وتعزيز مكانة إسرائيل وسمعتها كدولة يقصدها جماعات مـن كل الجنسيات وهي مسألة لا بد من وضع حد لها.

أما مسألة المساعدات العسكرية الأمريكية لمصر فقد أثارت قلق إسرائيل مما دفع حكومات إسرائيل المتعاقبة من مختلف توجهاتها وميولها الحزبية قد دأبـت علـى عرقلة أو الاعتراض أو التأثير الإعلامي وتفعيل الدور الغربي اليهودي في أروقة الكونغرس الأمريكي للاعتراض على صفقات التـسليح بـين الجـانبين المـصري والأمريكي، ومثال ذلك صفقة الصواريخ(هربـون، سـطح، سـطح) المـصرية الأمريكية والتي أثارت مخاوف إسرائيل في تنامي القوى البحرية المصرية.

4.2.5 العلاقات الأمنية: على الصعيد الأمني ضبطت خلال حقبة التسعينات عـدة شبكات للتجسس ارتباط نساء من اليهود أو عـرب 1948 بعلاقـات عاطفيـة أو اقتصادية مع مواطنين مصريين. كذلك ظهور قضية التجسس المتهم فيهـا شـريف الفيلالي والروسي يجوري جيفنيس و قضية مجدي أنور محمد مـصري الجنـسية الخبير بالصندوق المصري للتعاون الفني مع إفريقيا والذي أدين بالسعي للتخابر من

اجل الأضرار بمصالح البلاد ولصالح جهاز الموساد الإسرائيلي، وكـذلك قـضية الجاسوس الإسرائيلي من أصل درزي عزام متعب عزام والذي حوكم في الـسجن مدة 15 عام بتهمة التجسس لصالح إسرائيل الذي ا فرج عنـه عـام 2004 أيـضاً كشف الرئيس حسني مبارك عن وجود خلية إرهابية في سـيناء بحوزتهـا أسـلحة وذخائر مصرحاً: "**ليس لنا أية مصلحة أن يقع الإسرائيليون ضـحية الاعتـداءات ونحن نبذل ما بوسعنا لمنع الهجمات الإرهابية**"(ابوالعنيين,2006,ص418).

ومع توتر الأوضاع في الشرق الأوسط بصفة عامة شهدت منطقـة طابـا فـي أكتوبر 2004 عدة انفجارات أودت بحياة العديد من الإسـرائيليين والـذي اتهمـت إسرائيل منها مصر بوجود قواعد لتنظيم القاعدة بتنفيذ تفجيرات شرم الشيخ في حين أن وزير الداخلية المصري السيد حبيب العدلي تعني أن تكون مصر قـد احتـوت قواعد تنظيم القاعدة، وأن الدافع وراء التفجيرات هو انتقاماً لمعاناة الفلسطينيين مـن إسرائيل. وفي ظل هذه التفجيرات فقد لوحظ تعاون أمني كامل بين البلدين.

وقد أثارت قضية محور صلاح الدين الحديث هو نشر قوات مصرية للإشـراف على المحور جدلاً واسعاً داخل إسرائيل عام 2005 معتبر أن نشر الجـيش فـرق صارخ للاتفاق السلام وتجاهل الأمن بكافة سكان الدول العربية.

وفي ظل مكافحة الإرهاب بين البلدين فقد صادق الكنيست على اتفـاق يقـضي بنشر قوات مصرية (حرس حدود) على 13 كيلو متر بين مصر وغزة حيث أكـد شارون أن هذا اتفاق يعد تعاوناً أمنياً بين مصر وإسرائيل.

وقد أثير حديثاً قضية العمالة المصرية(ابوالعنيين,2007,ص529) والتي قـدرت بنسبة 13% في إسرائيل وإن هؤلاء المصريين يعملون فـي الجـيش الإسـرائيلي بمرتب يومي قدرة عشرون دولاراً ووجبتين وفقاً لما أعلنته دار الإحصاء المركزية في إسرائيل في تقريرها السنوي، وقد تساءل عن ذلك النائب في مجلـس الـشعب صادق أبو الفتوح 2007/8/7 كيف فر هذا العدد الهائل للعمل في إسرائيل؟ ومـدى خطورة ذلك على الأمن القومي المصري؟

ومن تحليلنا للعلاقات الأمنية والعسكرية نجد أن هذه العلاقات بقيت سنوات فاترة بين الحين والآخر، إلا أنّه بتطور الصراع العربي الإسرائيلي واستمرار الانتهاكات

للشعب الفلسطيني أثارت الخلافات والثورات والضغوط لكلا الجانبين إلا أنه لم تصل حد الصراع المسلح.

5.2.5 العلاقات الاجتماعية والثقافية: شهدت هذه العلاقات أطر ضيقة للغاية منذ بداية التطبيع الرسمي للعلاقات بعد كامب ديفيد فعلى المستوى الثقافي فقد تم إنشاء المركز الأكاديمي الإسرائيلي عام 1982 الذي كان من أبرز الأشكال المؤسسة للتعاون وقد يكون قد أغلق أبوابه متأثر بالأوضاع العربية والإقليمية لأسباب سياسية وأمنية وكذلك تعاطف الشعب الرسمي مع الانتفاضة فلم تجرى أبحاث وأن تذكر كما كان يحدث طيلة العشرين عاماً الماضية ولم يعد يستقبل طلبة دارسي اللغة العبرية أو الصحفيين أو الأساتذة من الجامعات وبالتالي تراجعت بعض آليات رموز التطبيع الثقافي والتي من أبرزها جمعية القاهرة للسلام والتي توقفت أعمالها نتيجة خيار شارون المسلح فقد خبا صوت السلام وبالتالي أصحاب دعوات التقارب الثقافي في العلاقات.

وبالمقابل ارتفعت أصوات القوى الشعبية الرافضة للتطبيع بكافة أشكاله مع إسرائيل ومن أبرزها أحزاب المعارضة.

وقد تصدرت مصر ومعها الدول العربية للمطالب الإسرائيلية بتسجيل موقع قلعة النبي داود والذي تسميه إسرائيل جبل صهيون في قائمة التراث العالمي معتبرة ذلك تعدي على التراث الحضاري الشرقي لمدينة القدس.

ركزت وسائل الإعلام المصرية على الممارسات الإسرائيلية ضد الفلسطينيين سواء في السينما والمسرح والتلفزيون إذ قامت بإنتاج الأفلام والمسرحيات وإذاعة البرامج باللغة العبرية والتي تهدف إلى الدعوة للصمود ورفض الاستسلام واليأس واستندت الأزمة الثقافية الجدل بين الطرفين في ظل الأوضاع السائدة وأطلقت إسرائيل اسم على ذلك الجدل (اسم الحرب الأدبية الملتهبة) عندما ازدادت الترجمات العبرية لأعمال العديد من الأدباء المصريين واعتبرت الأغلبية المعارضة ذلك بأنه خيانة في حين لم تقدم الأقلية المؤيدة بتبريرات مقنعة.

وضمن إطارها جمعت إسرائيل للمثقفين المصريين شنت حملة الإرهاب الفكري التي شنتها الجماعات الصهيونية في فرنسا ضد رموز الصحافة المصرية الأستاذ

إبراهيم نافع نقيب الصحفيين المصريين والعرب بدعوة قضائية سمحت بنشر مقالـة للكاتب عادل محمود تتناول واقعة تاريخية يرى اليهود أنهـا تعبـر عـن معـاداة للصهيونية.

أيضاً قيام عدة ومؤسسات يهودية بتقديم رسالة اسـتماع الكـونغرس الأمريكـي للسفارة المصرية بواشنطن ضد رفعت سيد أحمد لنشره مقال يحمل عنـوان حقبـة الهولوكوست: أدلة على أكذوبة إحراق اليهود في افران النازية في صحيفة اللـواء الإسلامي الأسبوعية والذي أدى إلى ممارسة أمريكا ضغطاً على الإدارة المـصرية ما شأنه أن هذه المقالة قد أغضبت الأمريكيين .

وأدت تلك الضغوط إلى استقالة رئيس تحرير الصحيفة وتقديم اعتذار توضيحي لليهود وإسرائيل وعلى الصفحة الأولى في الصحيفة من ضمنها توضـيح لـ رئيس التحرير بأنه لا ينكر حقيقة الكارثة النازية وأن هتلر كان ضد الإنسانية جمعاء وليس اليهودية وحدها.

وفي الإطار الثقافي بروز مزاعم إسرائيلية أثيرت في مايو 2004 بوجود علاقة مباشرة بين الآثار الفرعونية ومساهمة اليهود في إقامتها ومن بينها أخنـاتون وهـو النبي موسى وأن رمسيس الثاني هو فرعون موسى مما دفع وزير الثقافة المصري أن يدحض هذه المزاعم وما وراءها من أهداف.

ومن هنا نلاحظ فتور العلاقات الثقافية بسبب الظروف السائدة علـى المـستوى بشكل عام والقضية الفلسطينية بشكل خاص وذلك بحكم الاختلاف الثقافي ممثلاً في الجذور الإسلامية والعربية في الثقافة المصرية والتي تتعارض مع العلاقات الثقافية والاجتماعية.

أما مستوى العلاقات الاجتماعية فإن أبرز وقائع هذه العلاقات تفجر قـضية زواج المصريين من إسرائيليات (يهوديات أو من أصـل عربـي) وطرحهـا بالبرلمـان المصري والتي رفضها الرأي العام المصري حيث وصلت حالات الزواج إلى مـا يقرب 17 ألف حالة والتي تمثل خطورة بالغة الأهمية على الأمن الوطني المصري وتمثلت هذه الخطورة عندما أصدرت محكمة القضاء الإداري بالإسكندرية حكمهـا بقبول إعطاء الجنسية لأبناء أحد المصريين المتزوجين بإسرائيلية وقد تبنت الصحف

المصرية الدعوة المصرية لإنشاء لجنة لإعادة المصريين والذين ظلوا الطريق سواء بالعمل في إسرائيل أو بالزواج من إسرائيليات(ابوالعنيين؛وآخرون,2002,ص373).

أيضاً شهدت العلاقات الاجتماعية أزمة جديدة تمثلت في إلغاء الاحتفال الـسنوي بمولد الحاخام اليهودي يعقوب أبو حصيرة في أوائل 2001 وذلك لأول مـرة منـذ توقيع معاهدة السلام فقد صدر حكم محكمة القضاء الإداري بالإسكندرية بوقف تنفيذ قرار وزير الثقافة باعتبار أن ضريح أبي حصيرة والمقابر اليهودية المحيطة به في قرية" دميتوه" بمحافظة البحيرة هي من المعالم والآثار الإسلامية والقبطية.

إلا أن ضغوطاً أمريكية وإسرائيلية مورست علـى إسـرائيل للـسماح بإقامـة الاحتفال السنوي(ابوالعنيين,2007,ص532) للعام 2007 مقابـل وعـود بتجـسيد صورة مصر في تقرير الحريات الدينية التي تصدره الخارجيـة الأمريكيـة التـي اعتبرت حكم القضاء السابقة نوعاً من أنواع التمييز وهو حرية الاعتقاد.

3.5 الدور الإقليمي المصري في إفريقيا منذ 1990 إلى 2007:

حرصت حكومات مصر المتعاقبة على أن تقـوم بـدور تميـز وتـضطلع بمسؤوليات على الساحة الإفريقية تتناسب مع الروابط الطبيعية بين ومصر وإفريقيا والمبنية على اعتبارات جغرافية ومصالح وروابط عديدة يأتي النيل علـى رأسـها وفضلاً عن القدرات العسكرية وموقعها المؤثر وحضارتها وثقافتها فهذا الكـم مـن القدرات والاعتبارات القادر على أن تؤهل مصر كي تكون فاعلاً إقليمياً مؤثر فـي موازين القوى والاتجاهات السائدة سواء داخل القارة أو فيما بينهـا وبـين القـوى الدولية الأخرى.

ولا بد من الإقرار إن الدور الإقليمي تغير في مضامينه وقضاياه وأولوياتـه وربما في ثقله وقوته، إلا أن الحكومات المصرية لـم تتخلـى عـن مـسؤولياتها واهتماماتها بالمصالح المصرية الكثيفة على الجانب الإفريقي مع مراعـاة التجديـد طرق الارتباط وتوثيق العلاقات المصرية الإفريقية. في هذا العالم المتغير.

1.3.5 مراحل الدور الإقليمي المصري:

بداية لا بد من طرح بعض التساؤلات :

ما هي عناصر الاستمرارية وعناصر التغير؟

هل ارتبط الدور الإقليمي المصري في إفريقيا بقضايا معينه أم قبـل التنـوع فـي القضايا والاهتمامات؟

هل يرتبط البعد بالجهة الحاكمة أو المؤثره أم أنه مثل التيار الشعبي بغـض النظـر عن الجهة الحاكمة؟

تلك أهم التساؤلات التي نحاول الاجابة عليها من خلال ثلاثة محاور ثلاثة متتاليـة يستقل كل محور بمرحلة مميزه من مراحل التطور بالدور المصري وهـي علـى التوالي:

لقد مرت هذه العلاقات بثلاثة مراحل:

1_ المرحلة الأولى 1952_1977 وتمثل هذا الدور الإقليمي المصري في نمـوذج أخذ يتبلور على اعتبار أن مصر معقلاً للثورة ومحرراً من الاستعمار وقائداً إقليميا في القارة الإفريقيةحيث احتضنت زعمـاء حركـات التحـرر وكانـت الجمعيـة الافريقيةبالقاهرة لتصريح هذه القيادات الافريقية أذ حصلت 17 دولةعلى اسـتقلالها في عام 1960(البدوي,2000,ص73).

2_المرحلة الثانية 1977_1997 : وهي مرحلة انتقالية اتجه الدور المصري فيهـا للتركيز على الداخل وتبلور في دور صانع السلام الإقليمي وصانع التنمية الداخليـة وفي هذه المرحلة شمل بعض عناصر التغير والبعض الآخر الاستمرارية فيما عليه.

3_ المرحلة الثالثة: ومنذ عام 1998 وحتى الآن وهي تمثل مرحلة جديـدة نـسبيا حيث تميز الدور المصري فيه بدور نشط قام على التعاون مع النظاميين الإقليمـي الإفريقي. وكان دور مصر فيها حلقة الوصل بين الأقاليم والنظم الفرعية والثقافـات والحـضارات وبـين القـوى المختلفـة وإفريقيـا ومـا زالـت مـستمرة حتـى الآن(ابوالعنيين,يوليو2002,ص33) ومحور الحديث يتناول المرحلة الراهنة ما بـين المرحلة الانتقالية واستئناف الدور الإقليمي النشط الآن، كانت مرحلـة التـسعينيات مرحلة انتقالية بفعل المتغيرات الداخلية الإقليمية والدولية والتي أثرت بشكل كبيـر على الأسس التي أنبنى عليها الدور الإقليمي المصري في القارة.

كذلك تغير القضايا والأولويات وكذلك الأشخاص على مسرح الأحداث ممـا أدى إلى انحسار الدور الإقليمي المصري ووصل في نهاية 1998 إلى حد الأزمة.

وبالرغم ما شهدت الثمانيات من خطوات ايجابية في سبيل عودة العلاقات بين مصر والعرب خاصة بعد مؤتمر القمة في عمان 1987 والقمة العربية الطارئة في الدار البيضاء 1989 أدت إلى تصحيح الأوضاع العربية وعـودة مـصر للنظـام الإقليمي العربي إلا أنه حدث تغيران كان لهما آثار سلبية علـى الـدور المـصري الإقليمي في القارة.

المتغير الأول: وتمثل في التغير الذي بدا يحدث على مستوى النظام الـدولي نتيجة انتهاء عصر الحرب الباردة والقطبية الثنائية وانهيار النظم الاشتراكية وتفكك الدولة السوفيتية وهي ما أدت إلى ظهور النظام العالمي الجديـد بقيـادة الولايـات المتحدة الأمريكية (احمد,2005,ص7).

إلا أن القارة الإفريقية اضطربت بشدة نتيجة هـذه التغيـرات المتلاحقـة أو بسبب تهميش القارة وعدم الاهتمام بها، أو بسبب الحروب الأهليـة والـصراعات، والأزمات الاقتصادية من جراء الديون الخارجية، وتدهور شروط التجارة الدوليـة في غير صالح إفريقيا، وكذلك مظاهر الفساد وسوء الإدارة.

المتغير الثاني: انتكاس العلاقات العربية مرة أخرى بفعل اجتياح العراق للكويت2 أغسطس 1990، والذي أدى إلى مضاعفة الآثار السلبية على المستوى العربي، منها انهيار المجلس التعاون العربي، والذي تأسس عام 1989 وضم: مصر بين أعضائه وانعدام الثقة، وانقسام الصفوف العربية، وتحمل العرب التكاليف الباهظـة لتحريـر الكويت.

وفي ظل هذه المتغيرات الدولية المتلاحقة ظهرت المشكلة الاقتصادية التي احتلت الصدارة في أولويات القيادة المصرية، وتم تطبيق خطة التنمية خلال العام من 1992-1993 استهدفت إصلاح المظاهر الاقتصادية، والاختلالات الكبيرة، في ظل انهيار عائدات البترول، وانخفاض عائدات المصريين في الخارج، وتفاقم أزمة المديونية الخارجية في ظل النمو السكاني المتزايد، ففي ظل الأزمة الداخلية التي حاصرت مصر، لم تتوفر لمصر أية إمكانيات ذاتية لخدمة السياسة الخارجية في إفريقيا، لذا تم رفع شعار دبلوماسية التنمية(التقرير الاستراتيجي العربي,1992,ص64-65) بغرض استثمار أدوات السياسة الخارجية لخدمة

أغراض التنمية الداخلية فلم تستطع مصر طوال فترة التسعينيات التقرب من السوق الإفريقي، أو المنتجين الأفارقة أو تطور علاقات افريقية لصالح التنمية المصرية، وفي الإطار هذا واجهت الدور الإقليمي المصري تحديات كبيرة تمثلت عناصرها الرئيسية في الآتي(علاوي,1986,ص28-33):

2.3.5 تراجع الدائرة الإفريقية في اهتمامات السياسة المصرية:

مع بداية التسعينات تراجعت الدائرة الإفريقية في أولويات السياسة الخارجية المصرية، وذلك لانشغالها في المباحثات المتعددة الأطراف الخاصة، بإقامة نظام إقليمي شرق أوسطي للأمن والتعاون والتي بدأت رسمياً في يناير 1992 في إطار أعمال مؤتمر مدريد، وتلا ذلك عدة مؤتمرات اقتصادية بدأت من قمة الدار البيضاء في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا 10/30 إلى 11/1 1994، والتي انتهت بإعلان برشلونة في 27 نوفمبر 1995، والذي تبنته دول الاتحاد الأوروبي (الـ 15 حالياً)، والشركاء المتوسطين الاثنى عشر بما فيهم مصر.

وفي ظل هذا الانفتاح التعددي للدوائر الإقليمية، فقد تخلل المناقشات تيارات العروبة، والشرق الأوسط، والبحر المتوسط، ووحدة وادي النيل ولم تطرح الدائرة الإفريقية في النقاش الدائر في التسعينات.

ومن الملاحظ تراجع الدائرة الإفريقية من الخطاب السياسي المصري، فالرئيس حسني مبارك تحدث أمام مجلس الشعب، والشورى في نوفمبر 1994، حيث يذكر النص: "**إن الدور لا يقتصر أبعاده على الوطن العربي، بل يمتد إلى العالم الإسلامي، فيضع أمامه الأولويات الصحيحة، وينشغل بهمومه وقضاياه، كما تمتد أبعاد هذا الدور إلى أنحاء القارة الإفريقية، التي تعتز بانتمائه إليها بترابها، وتراثها ونسعى بكل ما أُتينا من قوة وعزم إلى زيادة قدراتها على مواجهة مشاكلها في الاستقرار والتنمية، وإعادة البناء**(مقتطف من نص خطاب الرئيس حسني مبارك أمام جلسة مجلس الشعب والشورى بمناسبة افتتاح الدورة البرلمانية لمجلس الشعب بتاريخ 1994/11/12)إلا أن وزير الخارجية المصري عمرو موسى في خطاب أمام مجلس الشورى عام 1992 ذكر: "**إن سياسة التعاون مع إفريقيا تعد جزء من سياسة مصر الخارجية باعتبار مصر دولة افريقية**"(نص بيان

وزير الخارجية عمرو موسى في ختام مناقشة تقرير لجنة الشؤون العربية والعلاقات الخارجية والدفاع والأمن القومي حول التعاون العربي الإفريقي)وطالب فيها أعضاء مجلس الشورى بضرورة اهتمام السياسة الخارجية المصرية بإفريقيا باعتبارها مجالاً حيوياً لمصر وان كليهما يمثلان لبعضهما الوجود والمصير والأمن.

ويلاحظ هنا بالرغم من الإدراك المصري لأهمية الدور الإقليمي في القارة وأهمية التنويع القضايا والموضوعات محور الاهتمام إلا أن موقع القارة أصبح غير محدد بالنسبة لأولويات السياسة المصرية وراجع ذلك لعدة عوامل:

أ. انشغال الدول والأقاليم بالمتغيرات العالمية والإقليمية المتسارعة في التسعينات محاولةً التكيف معها.

ب. اهتمام مصر بالدوائر الإقليمية الجديدة، التي تتناسب مع الاستجابة المصرية للضغوط الإقليمية المصاحبة لمفاوضات الشرق الأوسط، والأوضاع الدولية ومشروعاتها.

ج. إن القضايا الإفريقية الجديدة في التسعينات، مثل نقل التكنولوجيا، والمديونية والسيطرة على النزاعات والحفاظ على الاستقرار، والتحول الديمقراطي هي قضايا أكبر من أن تتحملها دولة بحجم مصر، وإنما هي قضايا من شأن النظام الدولي.

3.3.5 تصاعد دور المنافسين الإقليمين:

في ظل المتغيرات الدولية الحديثة تصاعد الوزن النسبي والدور الإقليمي لقوى عديدة(كان ثمة اعتقاد في التسعينات بان هناك أربع دول إفريقية تمثل الدول المحركة أو الدول الإقليمية أو الرئيسية وهي مصر ونيجيريا وجنوب إفريقيا وكينيا وأثيوبيا وقد سعت جنوب إفريقيا لتعزيز هذا الاعتقاد منذ 1992-1993 قبل التحول الديمقراطي) مما جعلها منافساً قوياً للدور المصري،من ناحية أخرى ظهرت إسرائيل على الساحة الإفريقية وبقوة بعد مؤتمر مدريد للسلام مع العرب، وبعد انفراج الوضع في جنوب إفريقيا، بالإفراج عن نيلسون منديلا في فبراير 1990، استطاعت إسرائيل التغلغل في إفريقيا، مع التركيز على منطقة حوض النيل، والبحر الأحمر، وهي المناطق الحساسة للأمن القومي المصري، والعربي خصوصاً وأن إسرائيل تعد بلداً غير متحفظ في علاقاته وسياساته تجاه إفريقيا فهي تراعي

مصالحها وحدها دون أن تراعي الآخرين (ويعكس ذلك موقف إسرائيل من السلام في منطقة البحيرات الكبرى وتأييدها ومساعدتها عسكرياً للحكومات والمتمردين في آن واحد، كذلك دورها في الحرب الأثيوبية الأرتيرية ومساعدتها للطرفين المتحاربين).

وفي نفس الوقت هناك دول مثل إيران دخلت بثقل كبير لإفريقيا، من خلال تحالف استراتيجي بين إيران والسودان في ديسمبر 1991، والتي من خلالها انطلقت إيران في منطقة القرن الإفريقي من خلال التنظيمات، والجماعات الإسلامية، من اجل تعزيز نفوذها في إفريقيا و استعادة مكانتها كقوة إقليمية، وتنشر عقائدها الفكرية والدينية سواء الشيعية أو السنية(نشطت إيران في المجالات التجارية والثقافية والدينية في معظم بلدان إفريقيا كأوغندا وتنزانيا وأثيوبيا وزائير وإفريقيا الوسطى والسنغال وزيمبابوي ومدغشقر وزامبيا وكذلك جنوب إفريقيا حيث زادت استثماراتها في مناجم الذهب وشرعت في دعم علاقاتها الاقتصادية أيضاً في مجال تخزين النفط) فبوجود هاتان الدولتان إيران وإسرائيل في القارة الإفريقية بشكل منافس، عمل مؤشرات ودلالات لأزمة التي يواجهها الدور الإقليمي المصري في القارة.

4.3.5 جمود الحركة المصرية الفعالة لمنطقة المصالح الحيوية (حوض النيل).

بينما كانت القوى الأخرى تكتسب وضعا مميزاً في إفريقيا لما أوضحنا سابقاً إلا أنّه بدأت مصر تتراجع وتتجمد قدرتها على الحركة الفاعلة داخل دائرتها الإفريقية. حيثُ تمت تصفية الوجود المصري التاريخي في السودان، وفشلت المساعي المصرية في تأسيس مؤسسة إقليمية تضم مجموعة دول حوض النيل بعد تجمد الاندوجو عام 1991.

كذلك تنامي موجات عدم التعاطف، أو التعاون مع مصر داخل ميدان الدائرة النيلية، والذي امتد إلى الشمال الإفريقي، واتحاد المغرب العربي. ولكن ابتدأ من عام 1998 بدأت مصر تنشط في الدائرة الإفريقية، وتبلور دورها الإقليمي في شكل مضمون جديد، تمثل في دور الدولة المجاورة للنظام الإقليمي الإفريقي، وأيضاً تحول دورها في كونها صلة وصل وجسر دولي بين الأقاليم، والدول والنظم

الفرعية وقد أصبح واضحا ذلك في الخطاب الرسمي والشعبي أيضاً، وفي السلوك السياسي المصري الذي يعبر عن حمله لرسالة التعايش بين الشعوب والثقافات والأديان المختلفة في إفريقيا وبين إفريقيا والعالم.

وعلى مستوى الخطاب السياسي أصبحت أكثر تحديداً بالنسبة لموقع الدائرة الإفريقية، وهي المرتبة الثانية كما وصفتها ثورة يوليو. وتحركت مصر تجاه السودان للسعي بمصالحة وإنهاء الحروب الأهلية، بالرغم من الإجراءات التي اتخذتها الحكومة السودانية تجاه مصر بعد الطرح الخديوي من اجل سيادة مصر على السودان قديماً، والذي عمقه الاستعمار البريطاني لعدة سنوات مما جعله معادياً للمصريين(المهدي,2007,ص17) وتمثل ذلك بالإعلان ليبيا في يوليو 1998 المبادرة المشتركة الليبية المصرية بشأن الوفاق بين الحكومة والمعارضة في السودان.

وبالرغم أن الجهود الليبية المشركة ما زالت تراوح مكانها في ظل عدم اتفاق الأطراف السودانية، والتدخل الأمريكي المتزايد(عودة,2002,الاهرام,العدد42067) فما زال الأمل منعقداً لإحلال عملية السلام في السودان، ومن ناحية أخرى اندماج مصر مع الأسواق الإفريقية وذلك لانضمامها للكوميسا (تجمع اقتصادي إفريقي بمعرض السوق المشتركة لشرق وجنوب إفريقيا ويضم مصر والسودان، تنزانيا، الكونغو الديمقراطية، ناميبيا، انجولا سيشل، أثيوبيا، اريتريا، كينيا، أوغندا، رواندا، بوروندي، مالاوي، زنيمبابوي، سوازيلاند، اتسوانا، موريشيوس، جزر القمر) في يونيو 1998، والذي يدخلها مرحلةً جديدةً خاصة، على الصعيد الإقليمي الفرعي ويزيد حركتها التفاعلية الاندماجية في المجال الاقتصادي مع نحو 19 دولة افريقية وعربية.

وفي عام فبراير 2001 انضمت مصر لتجمع دول الساحل س.ص(سين.صاد هو تجمع إفريقي لدول الساحل والصحراء تأسس في فبراير 1998 ويضم كل من ليبيا، مالي، النيجر، تشاد، السودان، إفريقيا، السنغال، اريتريا، جيبوتي، جامبيا، المغرب، تونس، نيجيريا، الصومال، توجو، بينن، مصر، بوركينا فاسو)، والذي يهدف إلى إقامة اتحاد اقتصادي شامل ويضم 18 دولة ويعد من التجمعات الواعدة.

فانضمام مصر لهذه التجمعات من المنتظر أن يوفر فرص التجارة معها وإن أمعنا النظر في ذلك نجد أن مصر ارتبطت مع 34 دولة افريقية في ظل التجمعين وإن مناطق التجمعين يمثل أهم المناطق الإفريقية التي تتطلع مصر لمزيد من الارتباط معها لاعتبارات أمنية وقائية واقتصادية وسياسية.

ومع التعاون والتكامل الاقتصادي بدأ تفسير مبادرة حوض النيل NiLe Basin Initiative والتي تشمل وضع إستراتيجية التعاون بين الدول النيلية، والتحرك من مسألة الدراسات إلى المشروعات التي تقوم على مبادرة المنفعة، أو الفائدة للجميع Win-Min، ولا يقتصر دور مصر على تفعيل هذه المبادرة بشكل غير مسبوق، ولكن سعت إلى التعاون الثنائي مع أوغندا في مشروع مكافحة ورد النيل في بحيرة فيكتوريا إضافة إلى برتكول التعاون الفني الذي وقع مع بوروندي لمساعدتها في إدارة المشروعات المياه الجوفية، أما مبادرة المشاركة الجديدة لتنمية إفريقيا (نيبادا) New Partnership For Africans Development (NEPAD) فهي عبارة عن إطار استراتيجي شامل، وخطه متكاملة لتنمية القارة الإفريقية من منظور إفريقي، وتلزم القارة بواجب القضاء على الفقر، ووضع البلاد الإفريقية على طريق النمو المضطرد، والتنمية المستدامة والمشاركة بصورة فعالة في الاقتصاد العالمي، وشؤونه السياسية،(عاشور؛سالم,2006,ص59) وهذه المبادرة جاءت نتيجة لدمج جميع المبادرات الإفريقية المتعددة المطروحة، وهكذا فإن الدور المصري الإقليمي في إفريقيا شهد عصره الذهبي مع ثورة يوليو، إلا أنّه تعثر لفترة طويلة ومع ذلك فما زال الدور المصري له أهمية في ضبط عملية التوازن بين دول القارة الإفريقية وأقاليمها وبين الدول المختلفة في العالم(ابوالعنيين,2002,ص57).

4.5 جمهورية موريتانيا الإسلامية:

1.4.5 لمحة تاريخية

تمثل موريتانيا(كلمة موريتانيا أصلها يوناني وتعني أرض البيضان وهم سكان موريتانيا وكانت تدعى شنقيط)أكبر رقعة من الصحراء الغربية ولها شواطئ طويلة على المحيط الأطلسي تبلغ 750 كيلو متر وهي البلد التي تقع على الحدود الفاصلة

بين العالم العربي، وعالم إفريقيا السوداء، وتقع غرب إفريقيا، وتتميز موريتانيا بصفة خاصة بمنطقتين(العربي,1984,ص169):

أ. منطقة الساحل من الجنوب، وهي تمتد من وادي السنغال حتى خط نيما بنواكشط وتمثل مراعي طبيعية.

ب. منطقة الساحل التي تبدأ عند خط العرض 18 عند الصحراء، وهي عبارة عن تلال رملية تنتشر فيها واحات صغيرة جميلة منها عطار ونيما وشنقيط ودان ولاته، وتبلغ مساحة أراضي موريتانيا 1.030.77 كم^2، مربع، ويبلغ عدد سكانها (2.9) نسمة وعاصمة البلاد هي نواكشوط وتأتي بعدها في الأهمية نواديبو، ومن ثم وزويرات وأخيراً روسو، وينقسم سكان موريتانيا إلى بيض وسود، فالبيض يمثلون العنصر العربي والبربري، وينقسمون إلى عدة فئات اجتماعية، وهم المحاربون وينتمون إلى قبائل حسن والقبائل المرابطية ويمثلون الارستقراطية الدينية من العرب، والبربر والكوانتة، الذين ينحدرون من سلالة عقبة بن نافع، أما السود فهم الحراثون والعبيد وينحدرون من سلالة المعتقين، ويعتبرون من طبقة منحطة، ويشكل السود نحو ثلث سكان موريتانيا وعنصر التكارير(الصحاف؛الطاهر,1981,ص54)هو أهم عناصرهم عدداً أما العنصر العربي البربري فهو الذي يشكل العمود الفقري لسكان موريتانيا.

والاختلاط قوي بين العرب والبربر، وعُدَل الدستور على أن اللغة العربية هي اللغة الرسمية، وهناك لغات أخرى مثل الفرنسية ولغات إفريقية (البولارية، السوننكية، الولفية)، واللغة العربية تسمى بالعامية (الحسنة) مليئة بكثير من الألفاظ البربرية، أما السود فيتحدث كل منهم لغة القبيلة التي ينتمي إليها، والسود بصفة عامة أكثر تأثيراً باللغة والقيم الحضارية الفرنسية.

2.4.5 الوضع السياسي:

أما الوضع السياسي لموريتانيا فقد حصلت على الاستقلال في 28 نوفمبر 1960(بن أحمدو,2003,ص199)، بعد ما كانت محمية فرنسية 1903، ثم مستعمرة فرنسية 1920 وبعد الاستقلال تولى حكم البلاد مختار ولد داده، وأعيد انتخابه في عم 1971 واستمر حكمه إلى قيام الانقلاب العسكري في 10 يوليو

1978، وتسلم السلطة العقيد مصطفى ولد السالك وتوالى على السلطة عدة انقلابات عسكرية إلى أن تولى معاوية ولد الطايع الحكم عام 1984.

أول عقبة واجهت الدولة الموريتانية الجديدة في طريقها الدولي هي مطالبة المملكة المغربية بأراضيها بوصفها جزءاً من أراضي المملكة، وقد جرى نزاع طويل حوله ونوقشت بأروقة الأمم المتحدة، وقد استخدم الاتحاد السوفيتي حق النقض (الفيتو) لمعارضة الدولة الموريتانية بالدخول للأمم المتحدة.وقد تم قبولها كعضو فيها في 21 أكتوبر عام 1961.

وفي نهاية النزاع الذي استمر عشر سنوات، توصل الطرفان إلى اتفاق ينص على تبادل الاعتراف أثناء مؤتمر الدول الإسلامية المنعقد بالرباط سنة 1969 ، أما المشكلة الأخرى التي واجهت موريتانيا فهي ذات شأن داخلي تمثل في ضمان التعايش بين السود والبيض في أراضيها(العربي,1984,ص177).

وهناك أيضاً قضية الصحراء الغربية، ووادي الذهب(الصحراء المغربية تمتد على شواطئ الأطلس يحدها من الشمال المملكة المغربية ومن الجنوب جمهورية موريتانيا وتبلغ مساحتها 260.000 كم مربع وتمكنت المعارضة بقيادة البوليزاريو من إعلان تشكيل حكومة مستقلة التي أصبحت عضو في الاتحاد الإفريقي، إلا أنها لغاية الآن لم تحصل على الاستقلال)، والتي تضامنت موريتانيا والجزائر على مبدأ حق تقرير المصير لهذا البلد، إلا أن ولد داده غير رأيه معبراً بذلك بتقسيم هذا الأراضي بين موريتانيا والمملكة المغربية فوُجه نشاط البوليزاريو العسكري تجاه موريتانيا بالقصف والتدمير مما وضع البلاد في حالة تمزق.

مع العلم بأن هذه المشاكل والنزاعات تستنزف من مدخرات وطاقات هذه البلاد الكثير، الكثير.

وقد تعززت الهوية العربية للبلاد في ظل حكم الرئيس معاوية ولد الطايع منذ 1984/12/12 خصوصاً بعد التحول إلى المشروعية الدستورية التي لاقت تأخر نتيجة الدخول في حرب الصحراء، ودوامة الانقلابات العسكرية، ومن أهم المؤشرات:

1. جعل اللغة العربية لغة رسمية دستورياً بعد أن كانت اللغة الفرنسية هـي اللغـة الرسمية.
2. البدء بتعريب الإدارة الوطنية ومواصلة التعريب في ميدان التعليم.
3. اعتماد الخيار الديمقراطي الذي أتاح الفرصة للتيارات القومية العربية الفرصـة للتعبير عن نفسها، وتضييق الخناق على التيارات الزنجية (لعنصريتها) والتيارات الإسلامية بدعوى دينيتها (بن أحمدو,2003,ص302).
4. المشاركة في تأسيس اتحاد المغرب العربي(وقعت الدول الخمـس (المغـرب، ليبيا، تونس، الجزائر، موريتانيا) في فبراير 1989 في مراكش معاهـدة اتحـاد المغرب العربي مما أحدث تغير جذري في العلاقات الدولية في منطقة المغـرب العربي)، والتزام الحياد في العلاقات الإقليمية تجاه النزاع في الصحراء الغربية.
5. تفعيل دور موريتانيا على المستوى العربي.

وبالنسبة للديانة فتجمع سكان موريتانيا مسلمون ويدينون بالمذهب السني، ولا ننسى أن موريتانيا أول جمهورية إسلامية قامت في العالم (العربـي,1984,ص174)، كون الإسلام كان يزحف عبر حدودها لمحو الوثنية.

3.4.5 الوضع الاقتصادي:

تتوفر المقومات الاقتصادية الضرورية لموريتانيا التي تمكنت بما تملكه من هذه المقومات أن تتجنب المصير الذي عرفه جيرانه من الفقر والعوز سـواء بالنـسبة للزراعة والثروة الحيوانية، أو بالنسبة للصناعة أو الثروة السمكية أو الحديد الخام.

فالأودية الخصبة في الشمال والجنوب توفر إمكانية التوسع في إنتاج المحاصـيل الحقلية والفاكهة، وذلك لتوفر مقومات مختلفة لتشجيع نمو هذا النطاق منها اعتـدال المناخ، ووفرة مصادر المياه وتربة البحر المتوسط السوداء الغنية مـن العناصـر العضوية، فضلاً عن وجود الواحات المنتشرة في أرجاء موريتانيا، وما توفره مـن فرص لزراعة القمح والذرة(حسن,2004,ص73-88).

ففي قطاع الزراعة يشتغل ما نسبته 80% من السكان، إلا أن مساهمة هذا القطاع في الناتج القومي الإجمالي لا تتجاوز 20%، ويرجع ضعف مردود الزراعة إلـى مواسم الجفاف الذي يسود مناخ البلاد، وبالنسبة للنشاط الصناعي فيستقطب بنسبة

10 % من القوى العاملة، وهي موزعة بين أنشطة تصدير الحديد، واستخراجه إضافة إلى الصناعات الأخرى، ويساهم في الناتج القومي الإجمالي بنسبة 5%، ويعتبر الحديد من أهم عناصر ثروة موريتانيا، فقد سجل مردود ما نسبته 38% من الناتج القومي الإجمالي. وتقوم باستغلال مناجم الحديد الشركة الوطنية(ميفيرما مناجم الشركة الوطنية والتي تأسست عام 1953 تم تأميم الشركة في 28 نوفمبر 1974 بعد استقلالها مدة 11 سنة من الحكومة الفرنسية)، ويصدر الحديد خاماً وأهم منجم يقع في وادي وزويرات(محمد؛عامر,1961,ص37) ومن المصادر الطبيعية الرئيسية للاقتصاد في موريتانيا أيضاً الجبص، والنحاس، والفوسفات، والألماس، والملح، والذهب، والصيد، والثروة الحيوانية، تعد مورداً مهماً للتصدير، خاصة الإبل والماعز بمعدل خمسة رؤوس للشخص الواحد. وقطاع التجارة الخارجية(العربي,1984,ص182) يساهم بنسبة 55% من الناتج القومي الإجمالي، وتقيم موريتانيا علاقات تجارية قوية مع كل من فرنسا، واليابان، وإيطاليا، وإسبانيا، وألمانيا، والجزائر، حيث تصدر لها الحديد والسمك وتشكل صادرات الحديد الخام حوالي 90%.

5.5 العلاقات السياسية الإسرائيلية الموريتانية:

كانت البدايات لهذه العلاقات في منتصف التسعينات1995 عندما قام وزير خارجية موريتانيا الأسبق محمد سالم الكحل بزيارة لإسرائيل للمشاركة في تشييع جنازة رئيس الوزراء إسحاق رابين(عودة,2003,ص51)، إلا أن هذه الزيارة جاءت بتوقيت كانت قد أعلنت لجنة المتابعة المنبثقة عن القمة العربية قرار بوقف جميع الاتصالات السياسية مع إسرائيل احتجاجاً على عدوانها المستمر على الشعب الفلسطيني(الشافعي,2007,متوفرعبر www.Boswtol.com\5gadd\natfhaa .19601.html

وقد لعبت الولايات المتحدة دوراً كبيراً في تقريب العلاقات الإسرائيلية الموريتانية، حيث تدرج ذلك بالإعلان رسمياً في 28 أكتوبر عام 1999 في احتفالية

جرت في حديقة البيت الأبيض بمشاركة مادلين اولبرايت وزيرة الخارجية الأميركية السابقة.

أما إذا انتقلنا إلى أسباب اهتمام إسرائيل بتطبيع العلاقات مع موريتانيا فهي تكمن في النقاط التالية:

1. سعي إسرائيل لخلخلة الصف العربي، وإحداث المزيد من الانقسامات به، خاصة وإن هذه الانقسامات خلال انتفاضة الأقصى عام 2000، فقد وصف ارئيل شارون موقف دولة موريتانيا من الانتفاضة بأنها دولة شجاعة، خاصة لأنها لم تسحب سفيرها من تل أبيب(ابوالعنيين؛وآخرون,2002,ص360).
2. الموقع الإستراتيجي الجنوبي لموريتانيا في شمال غرب إفريقيا فهي نقطة التقاء بين شمال القارة العربي وجنوبها الإفريقي، ونقطة التقاء بين إفريقيا والاتحاد الأوروبي وموقعها المتميز على المحيط الأطلسي.
3. الرغبة في دفن النفايات النووية الإسرائيلية في صحرائها الواسعة – صحراء النحابات- وهذه القضية أثارت جدلاً واسعاً في موريتانيا(عودة,2003,ص55).
4. الرغبة في الحصول على بعض المواد الخام منها، مادة الليثيوم التي تدخل في الصناعات الحربية ومادة ليثوم ديترويد-2 التي تعد احد العناصر الهامة في صناعة القنابل النووية.

ولهذه الأسباب حرصت إسرائيل على إقامة علاقاتها مع موريتانيا.

بالنسبة للشعب الموريتاني لم يقتنع بهذه المبررات، وكانت ردود فعله غاضبة من استمرار الممارسات الإسرائيلية ضد الشعب الفلسطيني.

أيضاً دفع قوى المعارضة الموريتانية إلى الإعلان عن وقف كل صور التطبيع مع إسرائيل، وأعلنت عن إنشاء جمعية وطنية لمكافحة التغلغل الصهيوني في إفريقيا، والدفاع عن القدس، وطرح عريضة لمقاطعة المنتجات الإسرائيلية في الأسواق الموريتانية.

كما نظم الشعب الموريتاني العديد من المظاهرات التي تندد خلالها تطبيع العلاقات مع إسرائيل، وطالب الشعب بطرد السفير الإسرائيلي من نواكشوط،

وإغـلاق الـسفارة التـي يطلـق عليهـا الـشعب اسـم (بيـت الأجرب)(ابوالعنيين؛وآخرون,2002,ص361).

واستمرت هذه العلاقات بين الطرفين حتى قبل الإطاحة بالرئيس ومعاوية ولد سيد أحمد الطايع(ابوالعنيين,2006,ص400)، حيث قام وزير خارجية إسـرائيل شـالوم بزيارة رسمية لموريتانيا وتم خلال المباحثات بحث عملية السلام في الشرق الأوسط والبرنامج النووي الإيراني، وبحث السبل لتعزيز العلاقات الثنائية، وزيـادة حجـم التبادل التجاري بين البلدين، ومناقشة المسائل لهادفة للتطبيع بين إسرائيل والـدول العربية.

وبعد الانقلاب العسكري ضد الرئيس الموريتاني ولد طايع في أغـسطس 2005 أكد وزير خارجية موريتانيا أحمد سيدي أحمد على استمرار العلاقات بين البلـدين وإن السياسة الخارجية لموريتانيا لن تتغير.

وتجدر الإشارة إلى أن موريتانيا هي ثالث دولة عربية تقيم علاقـات دبلوماسـية كاملة مع إسرائيل، كما أنّها الدولة الوحيدة العربية التي لم تسحب سفيرها طول فترة الانتفاضة الفلسطينية، إلا أنه حدث تطور على العلاقات الإسرائيلية الموريتانية عقب الانتخابات الرئاسية(ابوالعنيين,2007,ص520) التي جـرت فـي موريتانيـا فـي 2007/3/11، وأسفرت عن فوز سيدي ولد الشيخ عبد ا وصرح بأنه غير مقتنـع بالعلاقات الموريتانية الإسرائيلية، ولا يرى فيها فائدة للشعب الموريتاني، ويرى أنه لا يوجد دوافع موضوعية كحالة الجوار أو الارتباط بمصالح خاصة، وشدد على أن موقف موريتانيا من إسرائيل يجب أن يناقش بمشاركة الـشعب الموريتـاني. إلا أن إسرائيل دعت الرئيس الفائز بالتعاون القائم بين البلدين منذ عشر سنوات.

2.5.5 العلاقات الاقتصادية الإسرائيلية الموريتانية:

أما العوامل التي ساهمت جميعها في اتخاذ الجانب الموريتاني هذا المنحى أيام حكم الرئيس معاوية ولد الطايع، والذي سار على نهجه المجلس العسكري الذي حكم البلاد للفترة من أغسطس 2005 إلى أبريل 2007 ويمكن إجمالها فيما يلي:

1. الأزمة الاقتصادية الداخلية التي مرت بها موريتانيا في حينها، ولا تزال تعـاني منها وإلى الآن، فقد بلغت نسبة الفقر أكثر من 46% من إجمالي السكان في حين

تزيد نسبة الأمية عن 60%، وقد سعت موريتانيا إلى مناشدة الدول العربية لتقديم الدعم لها لكنها لم تستجب.

2. توتر العلاقة مع فرنسا –الدولة المستعمرة الأم-، والتي تقدم المساعدات لها ويبلغ حجمها 100 مليون دولار سنوياً يرجع سبب هذا التوتر إلى دعم فرنسا للسنغال عام 1989 أثناء صراعها مع موريتانيا، وموقف موريتانيا المؤيد للعراق أثناء غزوها الكويت عام 1990، كذلك ملف حقوق الإنسان في البلاد وهي النقطة التي اتخذتها فرنسا حجة لقطع معوناتها.
3. رغبة موريتانيا في توطيد علاقاتها مع الولايات المتحدة، وكبديل عن فرنسا ويتم ذلك عبر إسرائيل خاصة أن الولايات المتحدة كانت ترفض إقامة العلاقات بسبب ملف حقوق الإنسان.
4. توتر العلاقات الخارجية بين موريتانيا ودول الجوار العربي والإفريقي، فالاتحاد المغاربي معطل بعد قرار المغرب بتجميد عضويتها بسبب قضية الصحراء المغربية وتأييد موريتانيا والجزائر لجبهة البوليساريو والتي اعترفت بها نواكشط. وعلى صعيد دول الجوار فالخلافات مع جارتها السنغال إما بسبب مياه نهر السنغال، أو سوء معاملة كل نظام لرعايا الدول الأخرى.
5. تدفق الاستثمارات الأجنبية للبلاد، والسماح لموريتانيا بالدخول لمبادرة الشراكة الأميركية- المغربية.
6. الحصول على دعم مالي وتكنولوجي من إسرائيل.

وفي ظل ما تقدم نجد موريتانيا قد قبلت الطرح الأمريكي في بناء علاقتها مع إسرائيل، أما البرامج الاقتصادية بين الطرفين فقد تبنى مركز التعاون الزراعي التابع لوزارة الخارجية الإسرائيلية(ابوالعنيين,2006,ص400) إقامة دورات في مجال الزراعة لمزارعين موريتانيين حيث تعقد الدورات في موريتانيا، في حين يُعقد بعضُها الآخر في إسرائيل. وعن الرواية الإسرائيلية لعلاقة تل أبيب بنواكشط يمكن استخلاص أهم المقومات والمنافع التي يمكن جنيها للجانبين منها(تصريح جابر بليل ازولي مسؤول مكتب رعاية المصالح الإسرائيلية سابقاً 1996).

فموريتانيا تملك ثورة سمكية كبيرة، وبأصناف متعددة، وكميات هائلة يمكننا الاستفادة منها ورصيد هائل من مناجم الحديد، والفوسفات، وثروات طبيعية كثيرة، وبالمقابل تملك إسرائيل تكنولوجيا متطورة خصوصاً في مجال الزراعة التي ستكون مفيدة لموريتانيا، ومن الملاحظ أن علاقات الجانبين تجاوزت شوطاً كبيراً، في وقت قياسي وذلك بفعل التطور والتسهيلات الإسرائيلية في المجالات الفنية والزراعية لصالح بعض التجار، ورجال الأعمال الكبار، فإنه كثيراً ما أشير إلى طبيعة العلاقات بأنها حاجة وضرورة اقتصادية ملحة.

وفي تصريح لصندوق النقد الدولي حققت موريتانيا نمواً في الناتج المحلي الإجمالي بدون النفط بمعدل 6% في عام 2007، حيث استفادت من مكاسب جراء زيادة كبيرة في الإنتاج الزراعي، وتنمية مشروعات معدنية جديدة كذلك التقدم في مجالات الإصلاحات الهيكلية لاقتصاد البلاد ودعا نواكشط إلى تنويع موارد الاقتصاد بسبب ما يشهده قطاع النفط من تقلب.

3.5.5. العلاقات الاجتماعية والثقافية:

أدت تحولات السياسة الخارجية الموريتانية إلى موجة من الغضب في الشارع، وقد بدأ في 1994 نتيجة اتصالات سرية بين موريتانيا وإسرائيل، والتي تطورت إلى اتفاقية وقعت في برشلونة عام 1995 نصت على افتتاح مكتبين لرعاية المصالح، وقد أعلن في 1999 عن قيام منظمة للتحالف مع إسرائيل برئاسة أحد رجال الأعمال، وتبني هذه المنظمة سياسة التقارب مع إسرائيل، في حين منعت الحكومة الموريتانية في عام 1993 جميع الندوات والأنشطة الفكرية التي تتعلق بالصراع العربي الإسرائيلي، وذلك لوجود اتصالات سرية في ذلك الوقت بين الطرفين(عودة,2003,ص55).

6.5 دور موريتانيا في العلاقات العربية- الإفريقية:

ما يهمنا هنا هو دراسة الدور الذي قامت به موريتانيا في تفعيل وتحريك عوامل التقارب العربي الإفريقي، وقد تم جزء كبير من هذا الدور قبل انضمام موريتانيا إلى جامعة الدول العربية، وفي ديسمبر 1973 (كانت قد تقدمت رسمياً بطلب الانضمام لجامعة الدول العربية إلا أن الطلب رفض في حينها بسبب الموقف

المغربي من موريتانيا الذي تقدمت بهذا الطلب المملكة المغربية)، الذي اعتبر قبولها بجامعة الدول العربية (حالة خاصة) ذلك بعد تطبيع العلاقات بين المملكة المغربية وموريتانيا وإنهاء الأزمة بين البلدين.

وبقبولها عضواً في جامعة الدول العربية أصبحت طرفاً في التنظيم الإقليمي العربي، وعضواً في مؤسساته، وهيئاته، وكذلك تدعيماً وتفعيلاً لذلك الدور فقد لعبت عوامل ساعدت موريتانيا للقيام بهذا الدور، وهي الموقع، والشخصية الإقليمية، والخبرة الموريتانية، في التعامل مع القضايا الإفريقية والاحتكاك القوي بالقادة الأفارقة في إطار النظام الإقليمي الإفريقي.

1.6.5 دور موريتانيا في التأثير في الموقف العربي:

إن أهم القضايا العربية الشائكة هي قضية الصراع العربي- الإسرائيلي، وقد نالت دعما" واضحا"من الدول الافريقية ومن امثلة ذلك دور موريتانيا عندما تولى ولد دادة رئاسة الدورة الثانية لمنظمة الوحدة الإفريقية(بن أحمدو,2003,ص213) خلال الفترة من حزيران 1971 إلى حزيران 1972، ففي هذه الفترة اتخذ مجلس وزراء الدول والحكومات الإفريقية في أديس أبابا قراراً تميز بمؤشر جديد تمثل بمطالبته بالقيام بإجراءات دبلوماسية معينة من جانب المنظمة ذاتها تتمثل بتطبيق قرار مجلس الأمن 242، وبعث النشاط في مهمة يارنغ من اجل تجديد المشاورات بين إسرائيل ومصر.

ومن هنا نلاحظ تحول القرار من تعاطف وإدانة إلى موقف تفاعل مع دبلوماسية النزاع، فقد أسفرت جهود الرئيس الموريتاني نشوء آلتين إفريقيتين لوضع القرار موضع التنفيذ:

أولاً: تشكيل (لجنة العشر ضمت لجنة العشر كلاً من: موريتانيا والكاميرون وإثيوبيا وساحل العاج وكينيا وليبريا ونيجيريا والسنغال وزائير وتنزانيا) تضم عشرة رؤساء لعشر دول وتولي ولد دادة رئاسة اللجنة التي اجتمعت في كينساشا في أغسطس 1971، وقررت تشكيل تنظيم فرعي مثبت عنها.

ثانياً: تشكيل (لجنة الرؤساء الأربعة) وهم رؤساء الكاميرون، ونيجيريا، وزائير، والسنغال، وأطلق عليها (لجنة الحكماء الأربعة)، وكلفت بزيارة مصر وإسرائيل

للتعرف على رأيهما في طريقة تنفيذ قرار مجلس الأمن بواسطة يارنغ(عيسى,1978,ص337):

وفي اللجنتين ظهر تباين حول تفصيلات وأولويات قرار مجلس الأمن 242 من حيث التنفيذ، وقد انعكس هذا التباين في تشكيل اللجنة الرباعية، وتمثل في تأييد الموقف العربي من الكاميرون، ونيجيريا، وفيما عبرت زائير والسنغال عن مبدأ العزوف.

ولذا، أوكلت رئاسة اللجنة الرباعية إلى السنغال، وعهدت إليها محور العمل الدبلوماسي بين القاهرة والقدس، لاستطلاع الرأي وجمع الحقائق، والتعرف على المواقف، في حين تمثل لجنة العشر منظمة الوحدة الإفريقية توصل إليه الحكماء من آراء بصدد الموقف.

ونلاحظ أن قرار منظمة الوحدة في يونيو 1971 تركت أمر تنفيذ القرار بيد الرئيس الموريتاني ولد دادة حسب ما يراه مناسب.

وبصفة عامة يمكن التوصل إلى أن دور منظمة الوحدة الإفريقية 1971-1972(بن احمدو,2003,ص321) التي تولت رئاسته موريتانيا كانت حاسمةً في تغير الموقف الإفريقي إزاء قضية العرب الأولى (المركزية)، سواء بقرارها الذي كتبته أو بلجانها العشرية، أو الرباعية من تفاعل الدول الإفريقية مع القضايا العربية، وهذا يعتبر إنجازاً هاماً لموريتانياً.

لوحظ أيضاً موقف الدول الإفريقية في الدورة العاشرة لمجلس منظمة الوحدة الإفريقية المنعقد في فبراير 1973 التي وضع فيها مشروع قرار يدين سياسة إسرائيل، وتأييد قرارات الأمم المتحدة، وكان لهذا أثره المباشر ولا سيما بعد نشوب الحرب العربية الإسرائيلية في 6/ أكتوبر 1973 في قطع العلاقات مع إسرائيل(عيسى,1978,ص321) إذ بلغ عدد الدول الإفريقية التي قاطعت إسرائيل بجانبها الدول الإفريقية العربية 38 دولة افريقية ولم يحتفظ بعلاقاته مع إسرائيل سوى أربع دول بالإضافة إلى جنوب إفريقيا.

2.6.5 دور موريتانيا في دعم التعاون العربي الإفريقي:

اقتصر دور موريتانيا السابق على استعمال نفوذها في إفريقيا للحصول على تأييد الدول الإفريقية للقضايا العربية، والصراع العربي الإسرائيلي قبل انضمامها بجامعة الدول العربية، إلا أن أهميتها قد زادت في ظل انضمامها في النظام الإقليمي العربي في مجال الاستفادة من خبرة موريتانيا في التعامل مع القضايا الإفريقية في إنشاء وتدعيم إطار عام للتعاون بين المجموعتين، وحسب محمد فائق فقد لعبت موريتانيا دوراً هاماً في التقريب بين عبد الناصر وزعماء الدول الإفريقية(فايق,1980,ص120).

وقد تقدمت موريتانيا عقب حرب أكتوبر 1973 في مؤتمر القمة العربي في الجزائر لاقتراح ضرورة أن تتجاوب الدول العربية مع موقف الدول الإفريقية التي بادرت لقطع علاقاتها الدبلوماسية، وتبادر إلى قطع علاقاتها مع جنوب إفريقيا وأيضاً في إقامة علاقات دبلوماسية مع كل الدول الإفريقية، وإنشاء آلية اقتصادية للتنمية والتعاون وقد وافق القادة العرب مع هذا الاقتراحات كلها.

وقد بدأت العلاقات العربية الإفريقية تجتاز مرحلة (محاربة العدو المشترك) إلى مرحلة مفهومها (دعم التعاون المشترك)، تمثّل في إقامة المعرض العربي للتنمية الاقتصادية في إفريقيا، أو الصندوق العربي للقروض، والصندوق العربي للمعونة الفنية، وصدور إعلان القاهرة منظماً قواعد التعاون العربي الإفريقي وأسسه.

ولكن بفعل الظروف والمتغيرات التي حدثت في العالم العربي الإفريقي والأهم توقيع مصر لمعاهدة السلام 1979، وغيابها عن المنظومة العربية، وأجهزة التعاون والخلاف حول الصحراء الغربية بين دول المغرب العربي، أدت إلى مراوحة آليات التعاون العربي الإفريقي مكانها.

وعلى الرغم من التهدئة التي حدثت لاحقاً لمصر وعودتها وانخفاض حدة التوتر في الصحراء المغربية، إلا أن الأوضاع عادت وتأزمت عندما برزت الانقسامات العربية في سياق أزمة الخليج في أغسطس 1990، واختلفت صورة التعاون العربي الإفريقي في تكريس فلسفة حكم سياسي من جانب عدد من الدول الإفريقية مقابل الدعم المادي من الدول العربية.

كما أن تطورات عملية السلام بين العرب وإسرائيل للتطبيع مع إسرائيل والتحولات الدستورية والسياسية في جنوب إفريقيا التي جعلتها تنتقل إلى مسار الدولة الديمقراطية، عادت للاندماج في النظام الإقليمي الإفريقي، والتوجه العالمي نحو التكتلات الاقتصادية الكبيرة، والتنافس الشديد فيما بينهم فإن موريتانيا ترى أنّه لا يبقى أمام إفريقيا والوطن العربي إلا أن يضعا يداً في يد لتحقيق التعاون الاقتصادي والتجاري ليحفظ مصالحهما في هذا المقام العالمي العسير(من كلمة رئيس وفد الموريتاني في اجتماع وزراء خارجية منظمة الوحدة الإفريقية الذي عقد في القاهرة 1993)، ولكي ينجح هذا التعاون الاقتصادي لا بد من تحييد الصعوبات السياسية العابرة عن العمل الاقتصادي.

ولكن يبقى السؤال هنا حول مدى تأثر الدور الموريتاني في العلاقات العربية الإفريقية بالتطورات نزاعها مع السنغال عام 1989، الذي صدر في ذلك الوقت عن أنه نزاع عربي إفريقي على أساس أن موريتانيا دولة عربية والسنغال دولة افريقية.

لقد حرصت موريتانيا كل الحرص من أن انفجار الأزمة نتيجة نزاع بين مجموعتين إفريقيتين سنغالية والأخرى موريتانية على مناطق الرعي الحدودية على نفي أي تأثير على هذا النزاع على العلاقات العربية الإفريقي حرصاً منها على دورها في تلك العلاقات فقد كان الموقف الرسمي لهذه القضية وعدم السعي إلى مجابهة بين العرب والأفارقة، إذ تحاشت طرح نزاعها على جدول أعمال الجامعة أو منظمة الوحدة الإفريقية، وحرصت موريتانيا أيضاً على حماية علاقاتها الكثيفة في الجنوب من التقلب والتأثر بما جرى مع السنغال، وسعت لتعزيز علاقاتها مع دول غرب إفريقيا لتطوير الموقف السياسي السنغالي.

من جهة ثانية مما أثير حول مصلحة إسرائيل تقتضي إدامة هذا النزاع لأنه يرهق دولة عربية عضو في جامعة الدول العربية، ويسبب ارتباكاً في العلاقات العربية الإفريقية فإنه بذلك الإستراتيجية الإسرائيلية في إفريقيا الرامية إلى استعادة الأرض المفقودة في القارة الإفريقية.

وبالرغم من حرص موريتانيا الشديد على فض النزاع دون ترك أثر على العلاقات العربية الإفريقية، نلاحظ موقف الدول العربية اتسمت بالحيادية التامة، بل

إن الدول الخليجية لم تخفِ تأييدها للسنغال، ودعمها لها وذلك لمشاركته في التحالف الدولي المناهض للعراق في حرب الخليج، وذلك موقف المغرب حيثُ صرح الملك الحسن الثاني الرئيس الدوري لاتحاد المغرب العربي بأنَ اتحاد المغرب العربي تجمع سياسي اقتصادي ولكنه لن يكون محوراً عسكرياً أو دفاعياً ضد أي كان خاصة في المنطقة وهذه مخالفة للمادة 84 (مادة إنشاء اتحاد المغرب العربي، ص8) من معاهدة إنشاء الاتحاد والتي تنص على أن كل اعتداء تتعرض له دولة من الدول الأعضاء يعتبر اعتداءً على الدول الأخرى وفي مناسبة أخرى وصف الملك الحسن الثاني أن النزاع بأنه بين دول شقيقة (السنغال) وأخرى جارة (موريتانيا).

وأخيراً نرى أن مخاطر تأثر تلك العلاقات بذلك النزاع قد تلاشت بتسوية الأوضاع بين الطرفين، وتطبيع العلاقات بينهما، مما يسمح لموريتانيا بالاستمرار في لعب دورها كحلقة اتصال في العلاقات الإفريقية العربية، والتي اتسم بأهميته رغم محدودية الحجم والوسائل.

7.5 **اثر العلاقات الإسرائيلية الإفريقية على الدول الافروعربية (مصر وموريتانيا):**

1.7.5 **مفهوم "الافروعربية":**

ابتكر الفرنسيون مفهوم الأوروبأفريقية كأساس للتعاون الخاص مع إفريقيا وعلينا أن ندرس العلاقات الخاصة الأقدم بين إفريقيا والعالم العربي، ونطلق عليها "الافروعربية"(مزروعي,1998,ص143).

فغالبية الشعب العربي يقطن معظم القارة الإفريقية، كما أن الكتلة الرئيسية من الأراضي العربية تقع في إفريقيا، ويوجد من المسلمين في نيجيريا يفوق عدد المسلمين في أي بلد عربي، وإن القارة في طريقها لأن تصبح أول قارة يشكل المسلمون الغالبية المطلقة لعدد سكانها.

والافروعربية ليست مجرد حالة من حالات انتشار اللغات أو التضامن الديني بل هي المسؤولة عن خلق كل المجتمعات الاثنية الجديدة (الاثنية شاع هذا المفهوم في الغرب منذ الخمسينات كمجال للبحث من جراء التصدعات التي أصابت القومية ومن الناحية اللغوية تعني الوثني أو الهمجي وهي مشتقة من الجذر اللغوي (ethnos)

بمعنى أمة والفارق بين المفهومين يكمن في المدى والحجم وليس الطبيعة والمحتوى(عاشور,2004,ص24-385).

وإن شعب إفريقيا مثل جزء من جسر الافروعربية وحتى البربر مثلوا حالة خاصة من الافروعربية فاسم إفريقيا (أطلق العرب عليها قديماً "البر" ومعناها الأرض المقسمة ويقول ابن الرقيق في كتابه شجرة الأفارقة إن إفريقيا أطلق عليها هذا الاسم أحد ملوك اليمن ويدعى مالك الإفريقي)أصلاً، نجده في لغة البربر وتاريخياً فالافروعربية تسبق حادثة الهجرة إلى الحبشة، فقد كان بلال الحبشي رضي ا عنه هو أول مؤذن في الإسلام دليل على الوجود الإفريقي في مكة المكرمة قبل الإسلام حتى الإسلام فكان قديماً في إفريقيا مثل قدمه في الجزيرة العربية في اللجوء الديني لأثيوبيا(كارفجال,1984,ص14) عندما تعرض سيدنا محمد- صلى ا عليه وسلم- وأتباعه لاضطهاد في مكة في بدايات الدعوة الإسلامية لذا فالافروعربية تواجدت قبل أربعة عشر قرناً من الزمن.

أيضاً، كان هناك أثرُ اللغة في الإفروعربية فلا تزال اللغة العربية التي يتحدث بها أكبر عدد من سكان القارة الإفريقية كاللغة السواحيلية في الشرق، ولغة الهوسا في غرب إفريقيا، وكلاهما تأثر بالدين واللغة العربية وهي تجسيد للغة العربية.

وفي ظل النظام العالمي الجديد ظهرت عمليتان(مزروعي,1998,ص146) سعت كل منهما إلى إعادة تعريف الدولة القومية، وهي خلق القوى الطاردة للانقسام والنزعة الانفصالية أيضاً تخلق هذه القوى الجديدة التجمعات الاقتصادية والسياسية الأكبر.

وفي العالم العربي فقد لعبت القوى الطاردة دوراً تمثل في الانقسام الداخلي داخل الدول العربية مثل العراق ولبنان والسودان.

فالعراق يواجه اضطهاداً ونزعة انفصالية أثنية فالأكراد والشيعة ثائروا ولبنان التي أصيبت بفعل الانقسامات الطائفية والسودان تمزق بفعل الحرب الأهلية في الجنوب وهناك نزاعات أثنية في كل من أثيوبيا واريتريا والصومال والسنغال.

أيضاً، النزعات المحلية الطاردة تظهر قوى إقليمية أوسع للتمزق في العالمين العربي والإفريقي، ومن أكثر الأحداث المسببة للخلاف والشقاق في التاريخ العربي الحديث هو أزمة الخليج (1990-1991).

أما إفريقيا فقد عانت انقساماً عميقاً في موقفها الاقتصادي والإرادة السياسية لمواصلة الوحدة الإفريقية التي أصابها الوهن إلا أن حدثين خلال عامي (1990-1991) أديا إلى إضعاف الالتزام بالوحدة الإفريقية، وهما انتهاء التفرقة العنصرية في جنوب إفريقيا (الآبارتيهد: انتهت الآبار تيهد بوصول حكومة الوحدة الوطنية تحت زعامة نيلسون مانديلا للسلطة في جنوب إفريقيا عام 1994), وهذا أمر سار للجنس البشري في إفريقيا وانتهاء الآبارتهيد أدى إلى حرمان الوحدة من قوة توفر من كبرى.

أما الحدث الثاني وهو الكفاح من اجل المزيد من الديمقراطية(مزروعي,1998,ص146)، وهذا الكفاح انتشر من "دار السلام" إلى داكار ومن لوساكا إلى لاجوس ومن "الجزائر" إلى كنيشاسا، وهذا أدى إلى التركز على القضايا المحلية في كل بلد على حِدى أكثر من تركيزهما على قضايا الوحدة القارية.

ومن هذه المعاناة للعالمين العربي والإفريقي في الوقت الحاضر من الانقسام الداخلي تبقى المنطقتين مرتبطتان ثقافياً بقوى التاريخ والجغرافيا.

إن الافروعربية ستشمل دولة جنوب إفريقيا في المستقبل، وتعد هي الدولة الأغنى والأكثر تصنيعاً في إفريقيا، وقد تقود الاقتصاديات الفنية بترولياً ومعدنياً الافروعربية اقتصادياً في المستقبل.

2.7.5 أثر العلاقات الإسرائيلية الإفريقية على مصر:

بالرجوع إلى ما تناوله موضوع الدراسة من بحث وتحليل للعلاقات الإسرائيلية الإفريقية لا بد لنا من رصد الآثار التي أثرت على الدولتين (مصر وموريتانيا) كحالة دراسية ويمكن مسبقاً تحليل تأثر هاتين الدولتين بالمتغيرات الإقليمية والعالمية.

الصعيد السياسي: أدى تغيير النظام العالمي الجديد وبروز قطب واحد في مطلع التسعينات وتولى مقاليد الأمور وأدى إلى العديد من المؤشرات السلبية التي تركت آثارا(شافعي,2000,ص114):

1. انعدام هامش المناورة في ظل قوة عظمى واحدة سيطرت على العالم بما تعرضه من ضغوط وممارسات وكان هذا واضحاً في الضغط المستمر على مصر فيما يتعلق بالتأثير بموقفها من التسوية السلمية أما موريتانيا فقد كانت ممارسات المساعدات والمعونات هي الممارسات الأميركية التي دفعت بموريتانيا لتوطيد العلاقات مع إسرائيل.
2. تراجع دور مصر وعرقلة جهودها في إطار التكتلات العربية والإقليمية إذا ما اصطدمت بمصالح وتوجهات الولايات المتحدة. وكذالك موريتانيا فمن المؤكد أن علاقاتها مع إسرائيل تعمل على تراجع دورها في إطار العالمين العربي والإفريقي.
3. تراجع قضايا الدول العربية والإفريقية من الاهتمام الدولي الذي كانت تحظى به في عهد القطبية الثنائية وحاول قضايا أخرى محل الاهتمام العربي.
4. تراجع السيادة بمفهومها التقليدي ذلك لظهور دعاوي جديدة كانتهاك حقوق الإنسان وعدم مراعاة التعددية وحرية الرأي وانتهاج الديمقراطية فضلاً عن ربط المساعدات بتغير السياسات الداخلية وتمثل ذلك في موقف مصر تجاه الخليج إذا استفادت بحصولها على المساعدات الأميركية.

على الصعيد الاقتصادي:

هناك بالتأكيد انعكاسات للنظام العالمي الجديد على الجانب الاقتصادي فهناك أثر ايجابي لهذه المتغيرات على اقتصاديات الإفريقية بشكل عام. إذا شهدت معدلات التجارة تطور تصاعدياً وتطور وتنامي في معدلات التجارة إلا أن التعاون المالي فقد شهد في الجانب الجماعي تذبذباً صعوداً وهبوطاً.

وفي الواقع أن رصد أثر العلاقات على الصعيد الاقتصادي هناك ثمة تطور وتنامياً بهذا الصدد يمكن اتخاذه مرتكزاً وعوضاً عن ما مس الجانب السياسي من عقبات وصعوبات تحول دون أن تسير في إطار انسيابيتها السابقة.

ولتحليل هذه الآثار اقتصرت الدراسة أثر هذه العلاقات على مصر والصراع على بيئة نهر حوض النيل نظراً لخطورة وأهمية وتأثر الأمن القومي المصري.

3.7.5 منطقة حوض النيل: (جاءت تسمية النيل من تسميات قدماء المصريين للنهر إذ كانوا يعتقدون بأن النيل مركز العالم وأن منبعه هو بدايته ولذا كانت قبلتهم نحو الجنوب وجاءت تسمية النيل متأخرة إذ كان يعرف بالسابق اسم Hapy هابي أله النهر كما كان يدعى بي يوما piyoma أو النهر فقط**)**.

ارتبطت حياة الشعوب والدول بالمياه تطور وحضارة وثروة وعلاقات (صراع/تعاون) فيما بينها ويعد الماء أهم الموارد الطبيعية المتجددة على الأرض واهم ما يميزه كمركب كيميائي هو ثباته فكميات المياه الموجودة في الأرض هي نفسها الموجودة منذ مئات السنين ويقدر الحجم الكلي للمياه حوالي 1360 كيلو متر مكعب (الكيلو متر مكعب من المياه يساوي مليار متر مكعب) وتمثل ما نسبته 97% في البحار والمحيطات و3% من المياه العذبة فالمياه العذبة ثابتة وتعتبر كافية لسكان المجتمع الدولي إذا ما وزعت بعدالة على مختلف الأقاليم العالمية.

ويؤدي التوزيع الإقليمي غير العادل للمياه العذبة إلى تزايد احتمالات الصراع وقد كانت الحياة تاريخياً سبباً رئيسياً لنشوب العديد من الصراعات والنزاعات في أقاليم مختلفة من العالم إلا أن الاستخدام الجائر للمياه خفض حصة الفرد من المياه إلى ما نسبته 40% خلال ربع قرن(طايع,2007,ص1-2).

ويدور الحديث مع مطلع القرن الحادي والعشرين حول المياه حيث يبرز موضوع "محدودية الموارد المائية" على الساحة الدولية ويعتبر من تحديات القرن الجديد، كما اختلف طرح هذه المسألة "معالجة قضية الموارد المائية" وتأثيراتها المختلفة في السياق الدولي والسياق الإقليمي ففي السياق الدولي يتناول الموضوع على مستويين.

أ. المستوى الاقتصادي: ويتم طرح موضوع المياه على أساس ارتباطه واتصاله اتصالاً مباشراً بقضية التنمية وقضايا الحفاظ على البيئة وقضايا الوعي البيئي.

ومن هنا تبرز مثلاً التنمية المستدامة والتنمية الإقليمية والتنمية الايكولوجية.

ب. المستوى السياسي: فيتم طرح المياه في إطار شبكة العلاقات الدولية التي تتمخض عن التفاعلات المائية الدولية وما ينتج عنها من أنماط الصراع الدولي أو التعاون الدولي بشأن الموارد المائية من مفاهيم صراعات المياه حروب وأزمات المياه والأمن المائي.

ج. وفي السياق الإقليمي: ونعني به منطقة الشرق الأوسط، المنطقة العربية حوض نهر النيل فإن الحديث يدور في محيطها الإقليمي ارتفعت فيه أهمية الموارد المائية المتجددة بسبب التغيرات المناخية والتوسع في الزراعة بالري والانفجار السكاني وتزايد معدلات التصحر.

ويأتي الطرح هنا السائد في أن مسألة المياه في المنطقة لا يمكن أن تعالج إلا في إطار التعاون بين الدول المشاطئة لتلك الأحواض المائية الدولية والواقع أن موضوع ندرة المياه واحتمالات الصراع (مثلاً استخدمت تركيا المياه سلاحاً للضغط على سوريا لكي تتوقف عن مساعدتها للأكراد وفكرت في استخدام نفس السلاح للضغط على العراق خلال أزمة الخليج) حولها أخذ يشغل حيزاً واسعاً في النظر الإستراتيجي العالمي والإقليمي والعربي وانعكس ذلك على الدراسات والأبحاث كذلك التصريحات الرسمية من أطراف مختلفة.

ففي العام 1985 تنبأ بطرس غالي وزير الدولة المصري للشؤون الخارجية آنذاك: "**أن الحرب القادمة في الشرق الأوسط ستندلع بسبب المياه لا بسبب السياسة**". أما الملك حسين- رحمه ا - فقال: "**أن المياه هي القضية التي تدفع بدول المنطقة إلى الحرب**"(طايع,2007,ص5).

وهنا تأتي أهمية حوض النيل في تحليل أثر العلاقات الإسرائيلية الإفريقية في هذا الباب فحوض أي نهر يشمل الأقطار التي تغذية مياهها وأمطارها والتي تنحدر نحو واديه جبالها وتلالها ولو أن تلك الأقطار خالية من المطر أو العيون. فإنها تحسب جزءً من حوض النهر لأنها لو سقطت فيها أمطار أو تفجرت فيه عيون لانحدرت إلى واديه وليس لواد آخر، ونهر النيل يعتبر أطول أنهار إفريقيا في العالم وأكثرها في عدد الدول المشاطئة لحوضه ويوضح الجدول رقم(5) بيان بأن أحواض الأنهار الدولية في إفريقيا ومساحتها وعدد الدول المشتركة في مواردها المائية فهو يقطع

من منبعه إلى عشر دول افريقية بحوض النيل الأعظم مساحة أي أنه يمتد لأكثر من 35 دائرة عرض، فالنيل في جميع الأقطار هو الظاهرة الجغرافية الكبرى التي تتضائل بجانبها كل ظاهرة أخرى(سعودي,2004,ص329-330).

الجدول (5)

أحواض الأنهار الدولية الرئيسية في إفريقيا

الحوض	عدد الدول	مساحة الحوض بالآلاف الكيلو مترات المربعة	دول الحوض
النيل	10	2960	مصر، السودان، اثيوبيا، اوغندا، كينيا، تنزانيا، رواندا، بوروندي، جمهورية الكونغو الديمقراطية، ارتيريا.
الكونغو	9	3820	جمهورية الكونغو الديمقراطية، جمهورية إفريقيا الوسطى، انغولا، جمهورية الكونغو، زامبيا، تنزانيا، الكاميرون، بروندي، رواندا،
النيجر	9	180	النيجر، نيجيريا، مالي، غينيا، بوركينافاسو، كوت ديفوار، بنن، الكاميرون، التشاد.
زامبيزي	8	1420	زامبيا، انغولا، مالاوي، زمبابوي، موزمبيق، اتسوانا، تنزانيا، ناميبيا
الفولتا	6	380	غانا، بوركينا فاسو، كوت دي فور، توغو، بنن، مالي
اورنج	4	950	جنوب إفريقيا، ناميبيا، بتسوانا، ليستو
السنغال	4	340	السنغال، موريتانيا، مالي، غينيا،
ليمبوبو	4	385	جنوب إفريقيا، بوتسوانا، موزنبيق، زمبابوي

المصدر: رفيق حرجي وديفيد غربي، (إدارة المياه الدولية في إفريقيا: الخطوات والتقدم المحرز)، في: سلمان محمد أحمد سلمان ولورنس دي شارون، المجاري المائية الدولية: تعزيز التعاون ومعالجة الخلافات، دراسة فنية رقم(414) صادرة عن البنك الدولي، واشنطن العاصمة، البنك الدولي، 1998، ص106.

لذا فأهم النتائج المترتبة عن الخصائص الطوبرغرافية والمترولوجيه والهيدرولوجية(المترولوجية Meteorologh علم يبحث في الجو وظواهره المناخية وما يعنينا هنا الهيدرو- ميترولوجي Hydro-Meteorology ويقصد به علم الظواهر الجوية- المائية أي الظواهر المناخية ذات الصلة بالمياه كالرياح والحرارة والسحب) حوض النيل سيكون لها دلالات كثيرة في التحليل السياسي على النحو التالي:

1. أن النيل يستمد مياهه من المحيطين الهندي والأطلسي معاً مما يعني أن يستمد فيضانه من نحو نصف مساحة محيطات العالم تقريباً الأمر الذي يعني أن

مترولوجية وهيدرولوجية نحو ربع الكرة الأرضية مرتب ليوفر لمصر ماء حياتها الأساسي(حمدان,1995,ص878).

2. أن نهر النيل يتجه من الجنوب إلى الشمال طولياً بعكس الأنهار الأخرى والتي تسير من الشرق إلى الغرب أو العكس وقد تتجه طولياً من الشمال إلى الجنوب بعكس النيل.
3. تلعب هضبتا البحيرات والحبشة دوراً تكاملياً لخدمة مصر هيدرولوجياً فالأولى مطرها قليل دائم والثانية مطرها كثير متقطع وتجلب الفيضان الفصلي والأولى تكمل دورة العام المنخفضة ولولا ذلك لكان النيل نهرناً فصلياً بحتاً.
4. مساهمة تضاريس حوض النيل وانحدار مجراه نحو الشمال عند النيل النوبي لا يرفده رافد مما يساعد في تقليل فرص التبخر في المنطقة هي من اشد واجف صحارى العالم ولكن النيل يخرج سالماً لمصر مرة أخرى فالمتأمل بخصائص حوض نهر النيل يجعلنا نعتقد في صحة ما ذهب إليه هيردوث حيث قال: "أن مصر هبة النيل".

وفي خصوص المسألة المائية في مصر باعتبارها تمثل حالة حرجـة مقارنـة بدول حوض النيل الأخرى في ظل التزايد المـستمر فـي الاسـتخدامات المائيـة وبالمقابل ثبات كميات المياه المتجددة سنوياً تقول (بوستيل نائبة رئيس معهد مراقبة البئية العالمية، ومن أوائل الباحثين بالمعهد ودرست الجيولوجيا والعلوم السياسية في جامعة وتنبرج واقتصاديات الموارد والسياسة في جامعة ديوك، ولها العديـد مـن التقارير عن أوضاع العالم التي تبحث قضايا الأرض والماء والغابـات) Sandra Postel في هذا الصدد: "**أن مصر قد تكون أكثر بلدان شمال وشرق إفريقيا معاناة حيث تتباعد فترات هطول الأمطار ويعتمد سكانها كلياً على ميـاه النيـل كمـا أن مساحتها المحصولية كلها تحتاج للري الفعلي وتتزايد احتياجاتها على مياه الشرب والغذاء بالإطراد سريع بسبب الأعداد المتزايدة للسكان بها ولذلك يرجع أن تتعدى احتياجاتها المائية الإمدادات السنوية للمياه(**طايع,2007,ص136).

مما يعني أن الميزان المائي لمصر محدود والخلاصة أن جميع دول حـوض النيل عدا مصر لا تزال استخداماته للماء أقل بكثير من إجمالي إيراداتهـا المائيـة

المتجددة سنوياً ولذا فهي تمتاز بوفرة الكمية في مواردها المائية بمعنـى أن هنـاك محدودية في الموارد المائية من الناحية الكمية لدولة المصب.

وفي المستقبل فهناك مجموعة من العوامل والمتغيرات التي يترتب عليها هـدر في الماء تصل نسبة إلى 95% من إجمالي ما يسقط عليها من الموارد المائية فضلاً عن قضية التلوث البيئي(قصد به الجثث التي ألقيت في نهر النيل في بداية التسعينات أثناء الحرب الأهلية بين الهوتو و التوتسي في رواند وبوروندي والتي بلغ عدد قتلاها نحو 850 ألف قتيل وأقيت الجثث في مياه نهر النيل ولكن عند تحليل نوعية الميـاه الواصلة إلى مصر لوحظ عدم تأثرها بسبب نشاط الأحياء المائيـة النيليـة بـصفة خاصة التماسيح) نتيجة التطور الصناعي والاقتصادي لدول الحـوض والتغيـرات الديموغرافية الناتجة عن النمو السريع والمستمر لأعداد السكان في حوض النيـل، وعدم التوازن الإقليمي في توزيع الموارد المائية علاوة على ذلك الفقر الشديد فـي الموارد الاقتصادية والإمكانيات المالية الذي يعتبر الـسمة الرئيـسية لمعظـم دول الحوض باستثناء مصر ويليها بدرجة أقل السودان والتي يترتب عليه إقامة المنشات المائية والبنى الأساسية المائية اللازمة لتنمية ونقل وتوصيل إمـدادات الميـاه إلـى المنتفعين.

وبالحديث عن المشروعات المائية القطرية لدول حوض النيل نجد هناك صراعاً حول هذا الموضوع بين دولتي المصب والمجرى مصر والـسودان ودول منـابع حوض النيل من ناحية وبذلك لما تؤثره تلك المشروعات المائية التي تقوم بهـا أي دولة من دول المنابع على كمية ونوعية أو توقيتات التدفق المائي الطبيعي الـواردة إليها من النهر ومن ضمن هذا الصراعات وما أثير حول وجوب أو لزوميه "شـرط الإخطار المسبق" (التزام الدولة المشاطئة لنهر دولي ما عندما تعتزم القيام بمشروع قد يسبب ضرراً لدول مشاطئة أخرى فإنه يتعين عليها أن تقوم بإخطار تلك الدولـة التي قد تتأثر بالمشروع بالمعلومات والبيانات العلمية الدقيقـة: الهندسـية والفنيـة والبيئية المتعلقة بذلك المشروع وأن تمنحها الفترة الزمنية اللازمة لدراسـة وإبـداء الرأي والاعتراضات إن وجدت وفي حالة وجود تعارض يتم التشاور بينهما لـدور الإخطار إلي الاتفاق مع التزام الدولة المتغيرة بدفع الالتزام المالي).

حيث تصر دولتي المصب مصر والسودان على ضرورة إعمال "شرط الإخطار المسبق" بشأن جميع المشروعات في حوض نهر النيل وذلك عملاً بمبدأ أصيل من مبادئ القانون الدولي العام وهو "مبدأ عدم التسبب في ضرر"(مبدأ عدم التسبب في ضرر يستمد أساسه من قاعدة عرفية دولية مفادها أن الدولة العليا التي تشترك في مجرى النهر الدولي عليها أن تراعى- عند استغلال جزء النهر الواقع في أراضيها عن هذا الاستغلال لا يضر بحقوق الدول الأخرى المشتركة في النهر) واستناداً لهذا المبدأ تؤكد مصر على ضرورة التزام دول المنابع بالإخطار والتشاور مع مصر كشرط مسبق (Pre-condition) قبل أن تشرع أي من هذه الدول في تنفيذ مشروعات مائية قطرية(عبد الرحمن,1991,ص274 ومابعدها).

وبالمقابل تصر دول المنابع النيلية على عدم التقيد بالإخطار المسبق كشرط سابق لأية مشروعات مائية مما يعني تقييداً لحريتها وانتقاصاً لسيادتها كما انه يعيق مشروعاتها التنموية.

والجدير بالملاحظة، أن اتفاقية الأمم المتحدة لقانون استخدام المجاري المائية الدولية في الأغراض غير الملاحية(مايو-1997) قد أكدت على التزام دول المنابع بشرط الإخطار المسبق في مواجهة دول المصب قبل قيامها بأية مشروعات مائية(هوردفيتس؛وآخرون,1986,ص33).

ويأتي هنا الحديث عن دور إسرائيل في الصراع الدولي المائي الدولي في حوض نهر النيل:

4.7.5 محددات الدور الإسرائيلي في الصراع المائي في حوض نهر النيل:

لم يكن اهتمام إسرائيل بدول حوض النيل وليدة الساعة ولكن كانت الأنظار متجهه لدول المنابع منذ الستينات حيث لعبت دوراً نشطاً في القارة الإفريقية (منطقة حوض النيل) انطلاقاً في تدعيم وجود الكيان الإسرائيلي، والحفاظ على دعامات أمنها القومي.

وقامت مراكز البحوث الإسرائيلية بالتعاون مع الولايات المتحدة الأميركية باهتمام متزايد بكل من مصر وأثيوبيا باعتقاد أن مياه النيل تساهم في معالجة مشكلتها المائية بشكل ملموس.

المحدد الأول: مكانة المياه في الفكر الإسرائيلي:

يمكن الاستدلال على المكانة المحورية للمياه في الفكر الاستراتيجي الإسـرائيلي من خلال التدقيق في تصريحات رمـوز العمـل الـسياسي والاقتـصادي للدولـة العبرية(المومني,1986,ص180) فكان رواد المشروع الـصهيوني متيقظـين إلـى أهمية المياه بالنسبة لنجاحهم في فلسطين ويمكن بلا تهويل تفسير مقولتهم "**حدودك يا إسرائيل من الفرات إلى النيل**" أما هيرتزل (1860-1904) صاحب كتاب "الدولـة اليهودية" ومؤسس الحركة الصهيونية الحديثة ومؤسس دولة إسرائيل الحقيقي ذكـر في كتابه "الأرض الجديدة.....الأرض القديمة" من أكثر من مائة عام إلى القول: "**إن المؤسسين الحقيقيين للأرض الجديدة والقديمة هم مهندسو المياه فعليهم يعتمد كل شيء من تجفيف المستنقعات إلى ري المساحات المجدبة وإلى إنشاء معامل توليد الطاقة الكهربائية من الماء**"(طايع,2007,ص321).

وفي أعقاب حرب 1967 صرحت جولد أمايئر رئيس وزراء إسرائيل الأسبق: "**إن التحالف مع تركيا وإثيوبيا يعني أن أكبر نهرين في المنطقة النيـل والفـرات سيكون في قبضتنا**".

ومما يؤكد جدية مواقف إسرائيل تجاه المياه العربية ما صرح به إسـحاق شـامير 1991: "**على استعداده لتوقيع معاهدة حظر أسلحة الدمار الشامل وقبول التفتـيش على المنشآت النووية الإسرائيلية مقابل اشتراك إسرائيل فـي اتفاقيـات لإعـادة توزيع المياه في المنطقة**"(طايع,2007,ص329) وأخيراً فيما سئل إسحاق رابين من أحد أعضاء لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ أثنـاء زيارتـه للولايـات المتحدة عن المياه واحتياجات دولته والمنطقة منها، قال: "**علـى الأرجـح إنكـم لا تعرفون أنني وقبل أن ألتحق بالعمل العسكري كنت مهندساً للمياه، إننا لو قمنا بحل كل المشكلات في الشرق الأوسط دون أن نتوصل إلى حل مرضي لمـسألة الميـاه فإن منطقتنا ستنفجر وإن السلام –عندئذٍ- لن يكون ممكنا**(سايمون,2001,ص60-61).

ويتضح مما سبق أهمية المياه في أولويات العقيدة الإستراتيجية الإسرائيلية وتمثل قيمة عليا في سلم القيم وثقافة المجتمع الإسرائيلي.

المحدد الثاني: ندرة المياه في إسرائيل.

هناك حالة عجز مائي في إسرائيل ليست نتاج متغير واحد فقط وهـو محدوديـة الموارد المائية المتجددة سنوياً في إسرائيل وإنما محصلة جملـة مـن المتغيـرات كالزيادة السكانية الطبيعية والتدفق المستمر عليها من اليهـود والتوسـع الزراعـي وتزايد معدلات التنمية الصناعية والتلوث البيئي وتجدر الإشـارة هنـاك إلـى أن إسرائيل أعلنت حالة الجفاف رسمياً في 15 أبريل 1995 وطالب آرييـل شـارون وزير خارجيتها آنذاك الدول الأوروبية مساعدتها لمواجهة الأزمة المائية.

وتعبيراً عن أزمة المياه التي تعاني منها إسرائيل كتبت جويس ستار عام 1988 بحثاً مشتركاً مع دانيال ستول (هو باحث مشارك في مجلس دراسات الشرق الأدنى فـي مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية منذ عام 1985)"**إن إسرائيل والأردن تتجهان بسرعة إلى وضع تستخدمان فيه كافة موارد المياه المتوفرة لها ولم يبق لديها من الزمن سوى من 15-20 سنة حتى تتعرض الزراعـة والأمـن الغـذائي فيهمـا للخطر".**

5.7.5 الدور الاستراتيجي الاسرائيلي في الصراع المائي الدولي في حوض النيل

أولاً: الدور المباشر:محاصصة مصر في مياه النيل.

شكلت نظرة إسرائيل تجاه مياه النيل منافع إستراتيجية جزء من نهجها تجاه الميـاه المشتركة بينها وبين الدول العربية والتي قامت بطرح العديد من المشروعات حول اقتسام (محاصصة) مياه النيل مع الدول النيلية بيد أن هذه المـشروعات لـم تجـد طريقها للتنفيذ وذلك لأنها هدفت لتحقيق مصالح إسرائيل المائية فقط.

ويجدر بنا ذكر بعض المشاريع المقترحة: 1. مشروع هرتـزل (1903) بـدأ المشروع بفكرة توطين اليهود في سيناء واستغلال ماضي من مياه جوفية وضرورة توصيل مياه النيل عن طريق القنوات والمسارات الكبيرة التـي تقـام تحـت قنـاة السويس إلى سيناء ولكن هذا المشروع باء بالفشل وذلك لأسباب اقتصادية وسياسية. أما الأسباب السياسية ترجع للظروف الدولية في ذلك الوقت والتي فرضـت إتبـاع سياسة الوفاق الودي بين بريطانيا وفرنسا 1904 تأهباً لمواجهة الخطر الألماني.

أما الأسباب الاقتصادية فتعود إل أن فكرة مـشروع هيرتـزل تهـدد الخطـة البريطانية الهادفة إلى ربط الزراعة المصرية بالصناعة البريطانية.

مشروع اليشع كالي1974 (هو مهندس مياه وخبير في المياه عمل رئيساً لوحـدة التخطيط بعيد المدى في شركة "تاحال" وهي مؤسسة هامة في إسرائيل تعمل علـى تخطيط المياه ودراسة المشاريع منذ عام 1948 وهي مملوكة للحكومة الإسـرائيلية والصندوق القومي اليهودي والوكالة اليهودية)**:**

وقد نشر هذا المشروع تحت عنوان مياه السلام ويقـوم علـى توسـيع ترعـة الإسماعيلية (قناة السلام) التي تتغذى من رافد دمياط الدلتا فقناة سـيناء المتـضررة منها.

وتنقل هذه المياه عن طريق سحارة أسفل قناة السويس وتصب في مجـرى ذي فرعين يتجه شمالاً لساحل شبه جزيرة سيناء حتى خان يونس يتفرع فـي خطـين الأول بمحاذاة الساحل الشمالي لفلسطين باتجاه تل أبيب والثاني يتجه جنوب النقـب ويبلغ طول القناة حوالي 200 كم^2 وقوبل هذا المشروع بالرفض المصري رسـمياً وشعبياً في المرات الثلاثة 1974، 1986، 1989، وعبرت السياسة المائية المصرية عن رفض محاصصة إسرائيل لمياه النيل على لسان وزير الموارد المائية محمـود أبو زيد في أكثر من مناسبة مؤكداً "**أنه من المستحيل توصيل ميـاه النيـل إلـى إسرائيل**"، "**إن القيادات السياسية" في مصر ترفض فـي نقـل ميـاه النيـل إلـى إسرائيل**(ابوزيد , 5 مايو2006,الاهرام,عدد43615).

ثانياً: الدور غير المباشر: محاصرة السياسة المصرية في الدائرة النيلية".

رغم أن الاهتمام الإسرائيلي بمصادر المياه ينصرف مباشرة إلى المياه العربيـة مثل نهر اليرموك والأردن ونهر الليطاني والزاهر في جنـوب لبنـان ومرتفعـات الجولان السورية إلا أن مخططاتها الإستراتيجية تتركز على المياه الأبعد والأكثـر تدفقاً (النيل).

ولأنها فشلت في سحب مياه النيل عبر صحراء سيناء إلى النقب لتعمير صحاريها فقد لجأت إلى سياسة الضغط على مصر والسودان من خلال إتباع إستراتيجية

التطويـ ـ ـ ـق (Containment Stratgy) لمحاصـ ـ ـ ـ ـرة دولـ ـ ـ ـة المصب(طايع,2007,ص372).

وقد ترجمت إسرائيل إيمانها بإستراتيجية التطويق تلك عبر علاقـات بمختلـف المجالات وبخاصة الاقتصادية التي أتاحت لإسرائيل التغلغل(الدخول إلى إقليم دولـة أجنبية بطريق غير مشروع أو المباشرة بنشاط مستور يكون في غير مصلحة هـذه الدولة وهو مرحلة لاحقة للتسلل وسابقه على الهيمنة حيث عادة ما ينـدرج سـلوك القوة الخارجية (الدولة الأجنبية) من التسلل إلى التغلغل إلى الهيمنة). في حـوض النيل تحت شعارات المساعدة الفنية البحثية والدولة الصديقة ذات السمات الخاصـة سعت اسرائيل لتوطيد علاقاتها بدول الحوض في مجالات التبادل التجاري والتعاون المائي والزراعي.

ومن هنا يمكن تفسير التقارب الإسرائيلي الأثيوبي وهو إدراك إسرائيل الحقيقي للمعطيات الهيدرولوجية لحوض النيل وبالتالي سيطرة أثيوبيـا علـى 85 % مـن مصادر مياه النيل اضافة إلى اعتماد دولتي المصب وخاصة مصر علـى الـوارد المائي من نهر النيل.

ولا ننسى التوترات السياسية المصرية الأثيوبية تاريخياً بسبب ما تثيـره أثيوبيـا بشأن اتفاقية النيل القديمة وعدم صلاحيتها للتنفيذ الآن.

كما أن قيام ارتباط إسرائيلي- أثيوبي ذي بعد عسكري واضح من شأنه تكريس وضع إسرائيل كقوة إقليمية عظمى مما يزيد من الضغط على مصر إقليمياً ودولياً.

8.5 العوامل التي ساعدت إسرائيل على التغلغل:

حاولت اسرائيل بداية"ان تعززعلاقاتها عن طريق كسب الاصدقاء والتأييد لها مـن خلال اكبر عدد ممكن من الدول في افريقيـا,ومـن خـلال الـروابط الاقتـصادية استطاعت ان تتغلغل في القارة (الجمل,1971,ص216) وفي التسعنيات وما بعـدها ظهرت عدة عوامل ساعدت اسرائيل على التغلغل وهي :

أ- إفساح الدول الاستعمارية المجال أمام إسرائيل لتقديم الـدعم لـدول الإفريقيـة وتمثل ذلك في اقامة المشروعات الاقتصادية (الري و الزراعة) وتقديم الخبرات

الفنية وتدريب الكوادر البشرية سواء كان في اسرائيل او افريقيا كذلك الدعم في المجال العسكري

ب- تشرب القادة الإفريقيين للتراث الحضاري الغربي والنظر له على إنه يمثل نموذجاً تسعى تلك القيادات للاقتداء به وذلك عن طريق ضغط الدول الغربيةدون شك عن طريق الشراكة الجديدة لتنمية افريقياالتي جعلت الاصلاح الديمقراطي والاقتصادي شرطا اساسيا لحصول الدول على امتيازاتهاوقد ورد ذلك في البيان الختامي الصادر في28 يونيو2002عن قمة مجموعة الثماني التي عقدت في كندا(درامي,2002,ص59).

ج- تردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في القارة التي يعيشها سكانها ما نسبتة 59% تحت خط الفقر والتي تضم بين جوانبها 29 دولة منها أثيوبيا والصومال والسودان(تقرير التنمية البشرية,2000,ص227-229) .

1.8.5 مظاهر وآليات التغلغل الإسرائيلي في حوض نهر النيل:

تنوعت وتعددت مظاهر وآليات التغلغل الإسرائيلي في حوض النيل لتشمل مختلف مناحي الحياة السياسية والاقتصادية والعسكرية والاجتماعية والمائية وتهدف بذلك إلى تحقيق إستراتيجية المحاصرة "وشد الأطراف" (طايع,2007,ص353) في محيط الدائرة الإقليمية النيلية لمصر.

مظاهرالتغلغل السياسي الإسرائيلي في حوض النيل.برزت معالم هذاالتغلغل عندما استغلت إسرائيل الصراعات الأثنية في حوض النيل فركزت على دعم حركات التمرد والحركات الانفصالية، لتحفيز الصراعات في تلك المنطقة وفتح الجبهة الشرقية من إفريقيا، أما إستراتيجية التغلغل الإسرائيلية لحوض النيل فيرى خبراء إسرائيليين عسكريين أن الصراعات الأثنية في حوض النيل وشرق إفريقيا تجعل المنطقة سوقاً مستقبلية للسلاح الإسرائيلي، وقد مهدت عملية السلام المصرية الإسرائيلية 1979 الطريق أمام إسرائيل، لإعادة العلاقات المقطوعة في منطقة حوض النيل منذ حرب أكتوبر 1973.

مظاهرالتغلغل الاقتصادي في حوض النيل.

وانطلاقاً من كون النشاط الزراعي يمثل النسبة الكبرى للدخل في منطقة حـوض نهر النيل تتراوح من (70-80%) من القوى العاملة فـي المنطقـة، لـذا أعطـت إسرائيل اهتماماً لهذا القطاع أكثر من القطاعات الأخرى، وخاصة في أثيوبيا وكينيا وأوغندا، نظراً للثقل المائي لهذه الدول وتواصل التغلغل الاقتـصادي فـي أثيوبيـا لدرجة حصولها على البحث عن البترول، حيث قامت إسرائيل بتأسيس 40 شـركة أثيوبية ووصلت درجة تغلغلها إلى احتكار الاسواق والمنتجات الغذائيـة وعـصير الفواكه في أثيوبيا و محصول البن في أوغندا وتصدير السمك في اريتريا.

عدا عن احتكار محصول السمسم و الفول السوداني، واتبعت سياسة اغراقية في تجارتها بغية كسب السوق مثلما حدث مع كينيا وأثيوبيا، وذلك بهدف سـد الطـرق أمام التغلغل الإفريقي- الإفريقي والإفريقي- العربـي(الـشرابي,1982,ص102-103).

لذا حققت إسرائيل وجوداً فنياً وزراعياً في أقاليم بركه واليكـي جـوازي وسـمهد وسراي من خلال شركة أنكود التي تقوم باستغلال الثروة الحيوانية وتمتلك حـوالي 150 ألف فدان وتسقى هذه الأراضي(طايع,2007,ص361) من مياه نهر القاش كما قامت ببناء محطة لتوليد الكهرباء في اريتريا وتوزيعها إلى ستة أقاليم.

مؤشرات التغلغل المائي.

على الرغم من النفي الرسمي لمصر وإسرائيل وأثيوبيا والسودان حـول مـدى وجود دور إسرائيلي في منابع النيل، إلا أن هناك مؤشرات تدحض هذا النفي.

فباستعادة أثيوبيا علاقاتها مع إسرائيل عام 1989 ذكـرت صـحيفة اندبنـدنت البريطانية في 6 يناير 1990 أن "**خبراء إسرائيليين يعملـون لحـساب الحكومـة الأثيوبية يجرون دراسات تمهيدية لبناء ثلاثة سدود في منطقة بحيرة تانـا ونهـر آباي الذي يصب في النيل الأزرق**"(طايع,2007,ص362).

وقد وجهت مصر تحذيراً إلى إسرائيل وأثيوبيا في 17 يناير 1990 بعدم العبث بمياه النيل وذلك بعد تلقيها تقريراً عن أنشطة إسرائيلية في أثيوبيا يمكن أن تؤثر

على مجرى نهر النيل حول إمكانية قيام ثلاثة سدود تعنى بالزراعة والري كجـزء من برنامج ضخم للتنمية الزراعية.

إلا أن الرد الأثيوبي كان مؤكداً على عدم تأثر التدفق المائي للنهر بإقامة تلـك السدود، واتسم الموقف المصري بالعقلانية وبادر بالتحرك الـسلمي تجـاه أثيوبيـا وإسرائيل، لذا قامت بتدويل القضية من خلال إشراك المعينين (دول حـوض النيـل الأخرى والسودان)، وإشراك الفاعلين الـدوليين (الولايـات المتحـدة الأمريكيـة والمنظمات الدولية).

وكذلك يعود توتر العلاقات بين كينيا ومصر في أواخر عام 2003 على أثر قيام كينيا بالانسحاب من معاهدة حوض النيل التي أبرمت عام 1929 فقد هددت أوغندا أيضاً بأنه يجب حل القضايا الخلافية والتوصل لحل يرضي جميع الأطراف وفـي حالة عدم التوصل إلى اتفاق عبر التفاوض فإن بلادها سوف تتخذ نفس موقف كينيا الأخيـــــــر(النحـــــــال,2004,متـــــــوفرعبر-www.Palestine (info.Info\Arabic\palestoday\press new.

2.8.5 التعاون المائي في حوض نهر النيل

مبادرة حوض النيل

في عام 1997 وافق البنك الدولي عن طلب مجلس وزراء دول حـوض النيـل ليقوم البنك بالدور الرئيسي في قيادة وتنسيق وتمويل الأنشطة المتقدمـة مـن دول الحوض. بدءاً البنك الدولي والبرنامج الإنمائي للأمم المتحـدة (UNDP) ووكالـة التنمية الكندية (CIDA) بالعمل كشركاء مع دول الحوض لتسهيل تبـادل الكـوادر ودفع التعاون وخلق أجواء الثقة المتبادلة بين الدول النيلية حيث كان أمـراً مؤكـداً لعمل تجمع "التيكونيل".

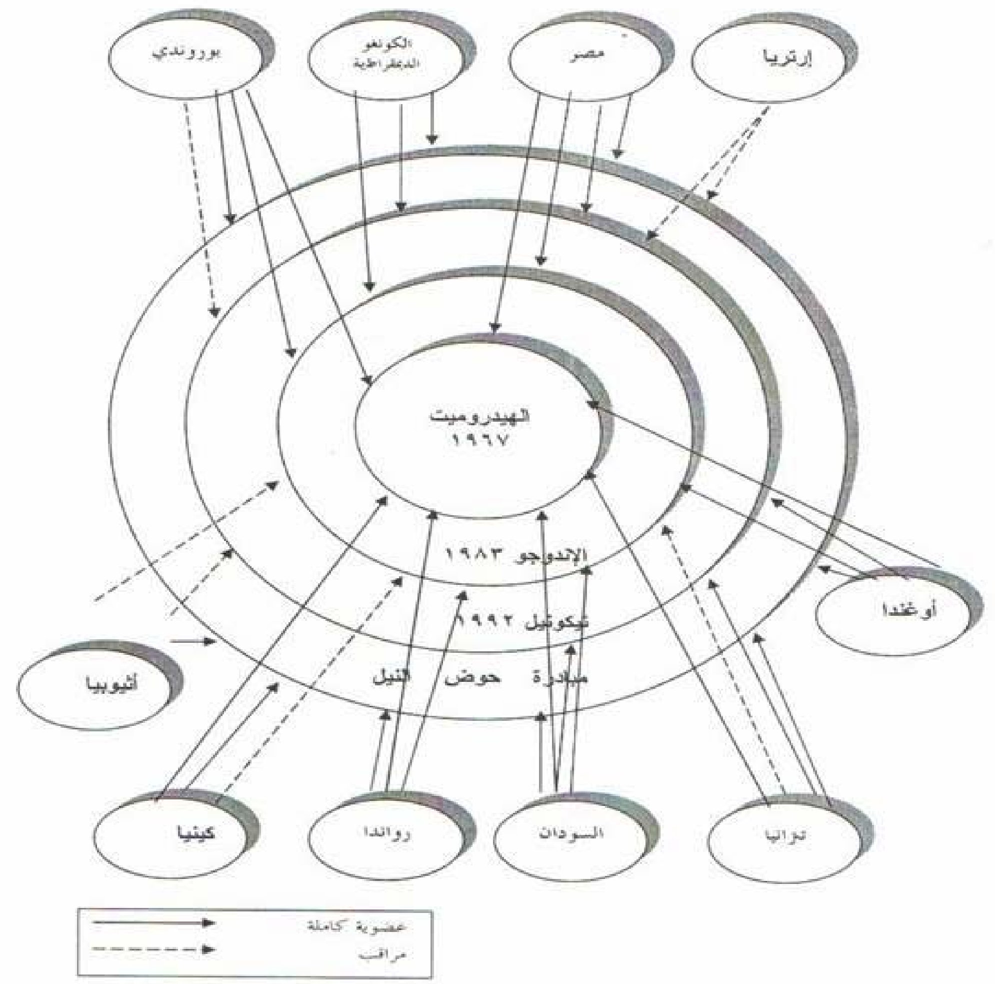
وفي فبرايرعام 1999م تأسست مبادرة حوض النيل (NBI) فـي دار الـسلام تمهيداً لطريق جدية للتعاون بين دول حوض النيل وتحت شعار "تحـسين معـدلات التنمية ومحاربة الفقر(عاشور,محمد؛سالم,احمدعلي,2006م,ص201).

وتعتبر هذه المبادرة الصيغة التعاونية الوحيدة في حوض النيل التي تجمع بـين صفتي الجماعية والاجتماعية من حيث اشتمالها على جميع دول الحـوض العـشر كأعضاء أساسيين وهو ما يعكس القبول لدى الجميع(ماعدا أريتيريا العضو المراقب

الوحيد بيد أنها تدرس حالياً مسألة عضويتها الكاملة في المبادرة) وهو ما يميزها عن غيرها من الصيغ التعاونية الأخرى شكل (3) وإنها المبادرة الوحيدة التي حظيت بدعم سياسي وحكومي.

شكل رقم (3)

عضوية الدول النيلية في الأطر التعاونية في الحوض



وبالنظر للشكل رقم (3) يمكننا الحديث وباختصار عـن الـصيغ التعاونيـة السابقة لمبادرة حوض النيل:

1. مشروع الهيدروميت: وهي تعني دراسة الأرصاد الجوية والمائية لحوض البحيرات الاستوائية. وقد انطلق هذا المشروع عام 1967 بمشاركة خمس دول فقط من دول الحوض العشر وهي مصر وكينيا وتنزانيا وأوغندا والسودان، وانضمت إليه بعد ذلك رواندا وبوروندي والكونغو الديمقراطية (زائير آنذاك)، ثم إثيوبيا بصفة مراقب.

وبمقتضى هذا الاتفاق أقيمت محطات رصد في مجمعات الأمطار الرئيسية- بحيرات فيكتوريا وكيوجا وألبرت- وقد حظي بتمويل من العديد من الدول المانحة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأرصاد العالمية، وقد تم هذا المشروع على ثلاثة مراحل وهي:

أ. الأولى من 1967 وحتى 1972 بتمويل من برنامج الأمم المتحدة.

ب. الثانية من 1976 وحتى 1980 بتمويل من برنامج الأمم المتحدة.

ج. الثالثة من 1981 وحتى 1992 بدعم من الدول المشاطئة.

2. تجمع الأندوجو: ويعني الأخوة باللغة السواحلية، وقد كانت مصر صاحبة فكرة إنشائه بتأييد من زائير والسودان، ويضم أغلب دول حوض النيل في منظمة شرق ووسط إفريقيا، وقد أعلن عن إنشائه أثناء انعقاد المؤتمر الوزاري الأول لدول حوض النيل المنعقد في الخرطوم في نوفمبر 1983، وكانت أهداف التجمع:

1. التشاور والتنسيق في المواقف بين دول المجموعة تجاه القضايا الإقليمية.
2. دعم التعاون بين دول المجموعة في مجال التنمية.
3. تبادل الخبرات في كافة المجالات بهدف دعم التعاون الإقليمي.
4. إن انعقاد اجتماعات الأندوجو في إطار التعاون الإقليمي الوارد طبقاً لخطة عمل لاجوس الاقتصادية الصادرة في 1980.
5. دعم التكامل الاقتصادي بين الدول الأعضاء في الاتفاقية.

غير أن هذا التجمع صادفته كثير من العقبات التي حالت دون تحقيق أهدافه ومن أهم تلك العقبات:

1. نقص التمويل الكافي لتمويل مشروعاته.
2. التنافس الدائم بين إثيوبيا والسودان على استضافة لجنة المتابعة الدائمة.

3. **تجمع التيكونيل:** وهو تجمع للتعاون الفني بين دول حوض للتنمية وحماية البيئة، وقد أنشئ هذا التجمع في ديسمبر 1992 بمشاركة ست دول كأعضاء عاملين وهم: مصر، السودان، تنزانيا، أوغندا، رواندا، الكونغو الديمقراطية. وحصلت باقي الدول على صفة مراقب، واستمر مشروع التيكونيل خلال الفترة من 1992 وحتى 1998 الذي يعد أول آلية منظمة تجمع دول الحوض بخطة شاملة تضمنت 22 مشروعاً من أهمها مشروع إعداد للتعاون الإقليمي القانوني والمؤسسي بين دول حـوض النيـل الذي شكلت له لجنة فنية قانونية تضم ممثلين من دول حوض النيل تجتمـع بـشكل دوري عدة مرات كل عام، وقد تحولت تلك اللجنة في 2002 إلى لجنـة تفاوضـية مشتركة.

3.8.5 أثر العلاقات الإسرائيلية- الإفريقية على موريتانيا :

في مبحث سابق لدراسة العلاقات الإسرائيلية- الإفريقية وتأثيرها علـى مـصر التي وجدنا فيها أن تعمق إسرائيل في منطقة حوض النيل وعلاقاتها الخاصـة مـع دول المنابع للحوض خاصة إثيوبيا يتحكم في إيجاد صراع على مياه حوض النيـل من قبل الدول الأعضاء في الحوض وأن تغلغل إسـرائيل الـسياسي والاقتـصادي والمائي في دول الحوض يمثل خطورة ويؤثر سلباً على الأمن القومي المصري.

إلا أننا في حالة بحث تلك الآثار على موريتانيا لا بد من تحليل كيفيـة إقامـة العلاقات بين إسرائيل وموريتانيا(الشنقيطي,2004,ص2-3).

بداية لقد جاءت الخطوات الموريتانية في أسوء وقت للقضية الفلسطينية وفي ظل حكومة يمينية متشدده حكمت الدولة العبرية (حكومة ارئيل شارون).

وقد تطورت هذه العلاقات فجأة ودون مقدمات واستمالات تطبيقاً شاملاً في وقت قياسي لم تكن له سابقة في العلاقات العربية- الإسرائيلية، فقـد اعتـادت القيـادات العربية المطبعة التستر والتمهل , لكن القيادة الموريتانية سلكت سبيلاً مغايراً تمامـاً مبررة في ذلك أن المصالح العليا للشعب الموريتـاني هـي التـي فرضـت هـذا السلوك,علما" ان الشعب رفض هذه العلاقات بكافة الوسائل المتاحـة للتعبيـر عـن سخطه واشمئزازه من تلك العلاقات.

ومما يجدر ذكره أن الطريقة التي يتعامل بها الإسرائيليون مع القيادة الموريتانية تدل على أن أحد الأهداف الظاهرة لعلاقتهم بها هو هدف إعلامي رمزي بالأساس. بعد تراجع الحماس للتطبيع الذي أعقب مؤتمر مدريد واوسلوا وبدأت الدول العربية المطبعة نفسها تنأى بنفسها عن نتنياهو وشارون وجدت إسرائيل في علاقاتها مع موريتانيا أمراً رمزياً مهماً تعوض به جزئياً بعض الخسارة الإعلامية وتظهر أن التطبيع يسير قدماً رغم كل شيء وهذا أثر سلباً على دولة موريتانيا الإسلامية في صدور بيان عن الأمانة العامة لجامعة الدول العربية أشار إلى أن موقف الأمين العام الرافض لإقامة علاقات دبلوماسية كاملة بين موريتانيا وإسرائيل ليس رأياً شخصياً للأمين العام وإنما يستند لقرار المجلس رقم (5629) المتعلق بشأن إيقاف تطبيع العلاقات العربية مع إسرائيل(عودة,2003,ص54).

ومن الآثار المترتبة على هذه العلاقات:

اعتقد إذا ما قام مشروع إسرائيل الزراعي في منطقة صحراء فيراد الواقعة في منطقة لوجا في دولة الجوار السنغال فهذا يعني اعتماد هذا المشروع الزراعي الضخم الذي يعنى بالوديان الجافة في السنغال على مياه نهر السنغال الذي يلحق الضرر في دولة موريتانيا بسبب اقتطاع جزء من حصتها من مياه نهر السنغال باعتباره نهرا" دوليا" يخضع للقواعد والقوانين الملزمة والتي ستعاني موريتانيامن قضية صراع مائيا في المستقبل.

في ظل الغياب العربي على الساحة الإفريقية بشكل كبير وواضح فإن العلاقات الإسرائيلية مع دول الجوار الموريتانية ستشكل طوقاً أمنيا" على دول المغرب العربي عبر تشاد والنيجر ومالي والسنغال مما يساعد على خلخلة الصف العربي ويزيد من توتر العلاقات الخارجية بين موريتانيا ودول الجوار العربي والإفريقي.

وبما أن دوافع العالم الإسلامي في إفريقيا لإقامة علاقات مع إسرائيل نبعت من تفاعل الاحتياجات الأمنية لكل دولة إسلامية مع ظروفها الاجتماعية والاقتصادية الدولية وقد لعبت الولايات المتحدة دوراً مشجعاً لدفع هذه الدول تجاه إسرائيل بنقل التكنولوجيا المتوسطة والدنيا لهذه البلدان.

الا ان هناك اثرا" اخر هو خلق عدو مشترك للطرف الذي تريد إسـرائيل التعـاون معه واعتقد أن الأطراف المشتركة هي المغرب والجزائـر فيمـا يخـص مـشكلة الصحراء الغربية من جهة والسنغال من جهة أخـرى وذلـك مـن أجـل تحقيـق مصالحها.

إن التصريحات التي أعلنها الرئيس الموريتاني المنتخب سيدي ولد الشيخ عبـد ا عام 2007 في انه لا بد من التشاور مع منظمات المجتمع المدني والبرلمان للبحث في هذه العلاقات إلا أنه ما زالت العلاقات الإسرائيلية- الموريتانية قائمة لغاية إعداد هذه الدراسة التي لم تحصد الكثير من الآثارعلى موريتانيا كما في مـصر وإن مـا كتب أعلاه تعبير وتوقعات للباحثه من خلال القراءات السابقة لتطور العلاقات.

الخاتمة والتوصيات

إن الحديث عن العلاقات الإسرائيلية الإفريقية يحمل بعداً تاريخياً عميقاً وموضوعاً شائكاً, متشعباً وطويلاً، وقد أعاد الاستعمار الأوروبي الإسرائيليين مرة أخرى إلى إفريقيا بعد أن توطنو في فلسطين أيام الانتداب البريطاني في 1948 وأعلنت قيام الدولة الإسرائيلية بعد أن كان الوطن القومي المقترح في إفريقيا إلا أن خروج إسرائيل مرة أخرى من إفريقيا وكان بعد حرب أكتوبر 1973 والسبب في ذلك اعتداءها على دولة افريقية (مصر)والتي كان لها دوراً ووزناً هاماً في القارة آنذاك وقد عملت إسرائيل جاهدة في إعادة هذه العلاقات الى حيز الوجود وخاصة على المستوى التجاري والاقتصادي. أما العودة الثانية فكانت في الثمانينات بعد اتفاقيات السلام مع مصر(1979م) ولكن هذه بداية العودة في حين كان لمؤتمر مدريد للسلام في التسعينات آثاره الكبيرة للتغلغل في إفريقيا.

شهدت العلاقات الإسرائيلية الإفريقية تطوراً متنوعاً هاماً وملحوظاً خلال الألفية الجديدة وهذا ما تؤكده الوقائع والأحداث. وقد توصلنا إلى مجموعة من الخلاصات والنتائج على النحو الآتي:

أولاً: فيما يتعلق بالمجال والنطاق الجيو استراتيجي للتغلغل الإسرائيلي في إفريقيا فقد تركز في المراكز الإستراتيجية المهمة والحساسة في القارة مثل منطقة القرن الإفريقي نظراً لموقعها الجيو استراتيجي والذي يعد المفتاح الجنوبي للبحر الأحمر ومضيق باب المندب مما ركز التعاون الإسرائيلي في هذه المناطق في المجالات الأمنية والعسكرية لدعم نظم الحكم اريتريا والنظام الكيني. أما منطقة حوض النيل فتركز التعاون الإسرائيلي في دعم المشروعات الاقتصادية بشكل عام والزراعية بشكل خاص وبسبب عدم جدوى إقامة السدود على ضفاف النيل تستهدف إسرائيل حصة مصر المائية وبالتالي تهدد أمنها الوطني وتقليص مجالها الحيوي في القارة الإفريقية.

أما منطقة غرب إفريقيا فتركز التعاون الإسرائيلي في مجال الاستثمارات النفطية من خلال وكلاء محليين وإقليمين لتحقيق الأهداف الأميركية الإسرائيلية في تلك المنطقة بعكس منطقة جنوب إفريقيا حيث ركزت على تجارة الماس والتصنيع

العسكري والنووي وذلك من خلال شبكات واسعة تشمل زعماء سياسيين وزعمـاء قبائل كلوردات حرب أو وكلاء محليين وشركات أمن.

ثانياً: فيما يتعلق في المجال الاقتصادي للتغلغل الإسرائيلي في إفريقيا فقـد تـم رصد مجالين مهمين: اتفاقية الكويز، التي دلت على اتساع نطاق إسرائيل في القارة الإفريقية. حيث تحقق هذه الاتفاقية التكامل الإقليمي الإسرائيلي في منطقة الـشرق الأوسط.

أما المجال الآخر المهم وهو تغلغل إسرائيل اقتصادياً فـي الأسـواق الرئيـسية للدول المهمة والمحورية لمنطقة حوض النيل مثل أثيوبيا وكينيا.

ثالثـاً: فيما يتعلق بدلالات السلوك التصويتي للدول الإفريقية تجاه إسرائيل فقـد استطاعت إسرائيل خلال الدورة العادية التاسعة والخمسين للجمعية العامة 2004 أن تستثمر دورها في القارة الإفريقية لتبقى الدولة الوحيدة في الشرق الأوسط التي لـم تصبح طرفاً في معاهدة حظر انتشار الأسلحة النوويـة. حيـث امتنعـت دولتـان إفريقيتان عن التصويت وتغيبت خمسة دول عن الحضور.

رابعاً: التوجه مرة أخرى لدولة موريتانيا العربيةالتي لعبت دورا" رئيسيا" فـي غرب إفريقيا (كدولة عربية صاحبة خبرة ودور في مجـال العلاقـات مـع دول جنوب إفريقيا وكدولة تمثل موقعاً إستراتيجياً على المحيط الأطلسي لا يستهان بـه) وذلك بتعزيز العلاقات في مجالات التعاون الاقتصادي والتجـاري والاسـتثمارات وبناء العلاقات الدبلوماسية المتينة.

خامساً: إن التطورات والتحولات في هيكل النظام الدولي بداية التسعينات والتي لحقت بأوضاع الطرفين الإفريقي والعربي يجب أن تدفع في اتجاه ضرورة تأكيـد الثوابت التقليدية التي تحكم تلك العلاقات والنظر إلى ما تتيحه المتغيرات من فرص وعقبات لإعادة تأسيس هذه العلاقات على أسس تستند إلى المـصالح الإسـتراتيجية المتفقة عليها بما يضمن استقرارها وتطورها في المستقبل.

سادساً: إن الدول العربية والإفريقية في جبهة واحدة تجابه المصير ذاته في ظل سيادة القضية الأحادية وسيادة الأنانية في العلاقات الدولية وعـدم عدالـة التجـارة العالمية ونقل التكنولوجيا وضعف تدفق رأس المال إلى الدول العربية والإفريقية

فيجب أن تكون المصلحة الواحدة عنواناً للعرب والأفارقـة للحفـاظ علـى أمنهـا ومستقبلها ويجب أن ندرك أن هـذه العلاقـات ضـرورة جغرافيـة وإسـتراتيجية واقتصادية وثقافية وحضارية ملحة.

سابعاً: من الناحية الاقتصادية إقرار إستراتيجية اقتصادية تحكم تجربة التعاون بين العرب والأفارقة تحدد فيها أهداف وأولويات المراحل والخطط والبـرامج مـع تغيير أسلوب تقديم العون المالي العربي فبرغم حجمه الا انة يفتقر للحضور علـى ساحة العمل الإنمائي الإفريقي لكون معظمه يقدم في إطار تمويلات مشتركة تساهم فيها أطراف إقليمية ودولية مما جعله يذوب في ظل التمويلات الغربية الـضخمة أو تحت شعارات التنمية الدولية .

كذلك تطوير المعرض العربي الإفريقي من حيث الأداء ليكون له مردود فاعـل في العلاقات التجارية والاستثمارية بين العرب والأفارقة.

ثامنـاً: أن صورة الإنسان العربي في الذهن الإفريقي وصورة الإنسان الإفريقي في الذهن العربي صورتان مشوهتان ومن واجب التعاون الثقافي والإعلامي إزالـة هذا التشويه والتحريف والتزييف, مع التركيز على أن الرابطة الثقافية بين العـرب والأفارقة تعود إلى أكثر من عشرة قرون الأمر الذي يؤكد ضرورة توطيـد هـذه الروابط في الحاضر والمستقبل.

تاسعاً: إن الحديث عن التكامل الإقليمي أمر وارد في حـال تـذليل الـصعوبات والمعوقات التي تقف عائق أمام التكامل مثل الافتقار إلى الإرادة السياسية والالتـزام السياسي من القارة بعملية التكامل كذلك الافتقار إلى عقوبات فاعلـة تطبـق علـى المخالفين, أيضاً إيلاء العناية إلى انتهاكات حقوق الإنسان, التمكين ,المسألة والحكـم الجيد االذي يعتبرعدم تفعيلها أسباباً رئيسية للصراع وغياب الأمن الجماعي الفاعـل لتحقيق النمو الاقتصادي والتنمية في القارة وإشراك العناصر الأساسية في المجتمع الإفريقي اللازمة لدعم وتحقيق أهداف التكامل.

وفي النهاية يمكن القول أن هناك خصوصية للتعاون الإسرائيلي مع إفريقيا تكمن في تقديم العروض السخية من المساعدات المالية والفنية للـدول الإفريقيـة لتقـدم إسرائيل في نظر هذه الدول أنموذجا للتقدم والديمقراطية. أيضاً لا ننسى المردود

السلبي للتواجد الإسرائيلي في إفريقيا على الأمن القومي العربي ولا سـيما الأمـن الوطني المصري، لذا يجب توفير عمق استراتيجي لمصر, مثلاً إن التنمية الحقيقية لسيناء يجب أن تستند إلى المشروعات الزراعية والصناعية وليس الـسياحية فقـط وذلك لجذب الآلاف من الشباب المصري وبالاستثمارات المحلية والعربيـة. كـذلك على مصر الاندماج أكثر في التجمعات الإفريقية والبدء بتحقيق المـشروعات مـن خلال تقديم الدراسات والمبادرة بتنفيذها وذلك لإبراز دور أكثر فاعلية في ظل وجود القوى الأخرى على الساحة الإفريقية.

ولتأكيد الوجود العربي الفعلي على ساحلي البحر الأحمـر الـشرقي والغربـي وتأكيد النفاذ إلى منطقة القرن الإفريقي وإحياء الدولة الصومالية ودعمهـا وإحـلال السلام في السودان وذلك بضرورة التنسيق العربي في كتلة شرقي إفريقي وحوض النيل وكذلك العمل على إعادة عجلة التعاون العربي الإفريقي إلى الدوران وتعميـق الإدراك بوحدة أمن الخليج والبحر الأحمر وحوض النيل ووحـدة الأمـن العربـي والإفريقي.

ولعل هذا كله يقتضي نظرة عميقه وتحليلا"للواقع بصورة منطقية لتحقيق الاهداف المنشودة من خلال حواراً عربياً عربياً ثم حوار عربياً إفريقياً ولربما كان المستقبل القريب مبرراً لتدشين هذا الحوار.

المراجع

أ. المراجع باللغة العربية:

أبو العينين؛وآخرون, (2002م)، **التقرير الاستراتيجي الإفريقـي**، معهـد البحـوث والدراسات الافريقية،مركزالبحوث الافريقية, مركزالبحوث الافريقية,شـركة دار يوسف كمال,جامعة القاهرة.

أبو العينين، محمود،(يوليو2002), **الدور الإقليمي المصري في إفريقيا منـذ ثـورة يوليو 1952 بين الاستمرارية والتقيد**،ملف السياسة الدولية, العدد 149,ص33-57.

أبو العنيين، محمود، (2003م)، **التقرير الاستراتيجي الإفريقـي**, معهـد البحـوث والدراسات الافريقية،مركزالبحوث الافريقية, مركزالبحوث الافريقية,شـركة دار يوسف كمال,جامعة القاهرة.

أبو العنيين، محمود، (2004م)، **التقرير الاسـتراتيجي الإفريقـي**, معهـد البحـوث والدراسات الافريقية،مركزالبحوث الافريقية, مركزالبحوث الافريقية,شـركة دار يوسف كمال,جامعة القاهرة .

أبو العنيين، محمود، (2005م)، **التقرير الاسـتراتيجي الإفريقـي**, معهـد البحـوث والدراسات الافريقية،مركزالبحوث الافريقية, مركزالبحوث الافريقية,شـركة دار يوسف كمال,جامعة القاهرة.

أبو العينين، محمود، (2006م)، **التقرير الاستراتيجي الإفريقـي**، معهـد البحـوث والدراسات الإفريقيـة، مركزالبحـوث الافريقيـة,شـركة دار يوسـف كمـال للطباعة,جامعة القاهرة.

أبو العنيين، محمود،(2007م), **التقرير الاسـتراتيجي الإفريقـي**, معهـد البحـوث والدراسات الافريقية،مركزالبحوث الافريقية, مركزالبحوث الافريقية,شـركة دار يوسف كمال,جامعة القاهرة.

أبوبكر، عبد الحميد، (1987م)، **قناة الـسويس والأيـام التـي هـزت الـدنيا**، دار المعارف، القاهرة.

ابو زيد,محمود,(5 مايو2006),**مصر تقف بالمرصاد لمحاولات الوقيعـة بـين دول الحوض,**الاهرام,عدد 43615.

أحمد، صالح أبو بكر علي، (2005م)، **أثر المتغيـرات العالميـة والإقليميـة علـى العلاقات العربية الإفريقية مـن عـام 1989-2000**، دار النهـضة العربيـة، القاهرة، ط1.

أحمد، صالح أبو بكر علي، (2006م)، **العلاقات العربية الإفريقيـة بـين الماضـي والحاضر**، دراسة متعددة الأبعاد، دار النهضة العربية، القاهرة، ط1.

أحمد، صالح أبو بكر علي، (2006م)، **دور المنظمات الدولية والإقليمية في العلاقات الدولية**، دراسة على العلاقات العربية الإفريقية، مـشروع التكامـل الإفريقـي، القاهرة، ط1.

آدامز، جيمز،ترجمة طارق صالح الزبيدي,(1988م)، **التحالف الشاذ بين إسـرائيل وجنوب إفريقيا**، دار الشؤون الثقافية العامة،"افآق عربية", بغداد,د.ط.

أدي اجاي، ج.ف؛وآخرون, (1997م)، **تاريخ إفريقيا العام، القرن التاسع عشر فـي إفريقيا حتى ثمانيناته**، حسيب ضرغام وأولاده، بيروت، ط1.

أسبر، أمين، (1980م)، **إفريقيا والعرب**، دار الحقائق، بيروت، ط1.

أوليفر، رونالدو؛ وأنتوني، اتمور، (2005م)، **إفريقيا منذ عام 1800**، ترجمة فريـد جورج بوري، مراجعة عبد ا عبد الرزاق إبراهيم، المجلس الأعلـى للثقافـة، القاهرة، ط1.

بن أحمدو، محمد سعيد،(2003م)، **موريتانيا بين الاتحاد العربي والتوجه الإفريقـي، دراسة في إشكالية الهوية السياسية**، 1960-1993، مركز دراسـات الوحـدة العربية، بيروت,ط1.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **تقرير التنمية البشرية لعام 2000** ، نيويورك الأمـم المتحدة.

بول,سايمون,(2001م),**أزمة المياه القادمـة فـي العـالم ومـا يمكـن أن نفعلـه بشأنها,**ترجمة احمد عبد الـرزاق وطـارق خـوري الـدار الاهليـة للنـشر والتوزيع,عمان,د.ط.

البنا, فاتن محمد, (2000م), **الملامح الجغرافية لمرضى الايدز في افريقيا**, مؤتمر قمة لومي 10-13 يوليو 2000م, النشرة الافريقية,العـدد الاول, معهـد الدراسـات والبحوث الافريقية, جامعة القاهرة, ص36.

البدوي,السعيد, (2000م), **ثورة يوليو 1953 وافريقيا,** النـشرة الافريقيـة, معهـد الدرسات والبحوث الافريقية, جامعة القاهرة, ص73.

انتوني ليك,(2005م),**تقرير ورشة مجلس العلاقات الخارجية عن إفريقيـا – نحـو نضرة إستراتيجية لإفريقيا).**

توفيق,راوية,(2002م) , متوفرعبر521**www.aljazeera.net\NR\exeres**

الجادر، عادل حامد، (1991م)، **دراسة في العلاقات الصهيونية الإفريقيـة**، مطبعـة دار الحكمة، (د.ط)، بغداد،.

الجادر، عادل، (1988م)، **العلاقات الإسرائيلية الإفريقية**، دار الكرمل-صامد، عمان، ط1.

جبور، سمير،1982م، **العلم والتكنولوجيا في إسـرائيل**، (1980-1981)،ترجمـات مختارة من مصادر عبرية, مؤسسة الدراسات الفلسطنية، بيروت,ط1.

الجمل، شوقي؛ إبراهيم، عبد ا ، (1987م)، **تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصـر**، دار الثقافة، الدوحة، ط1 .

الجالودي,جميل,(1993),**الانفاق العسكري واثره على الاقتصاد الاسرائيلي**,دراسـات العلوم الانسانية,مجلد العشرون(أ),العدد3,ص40-59.

الجمل، شوقي، (1971م)، **التغلغل الصهيوني في القارة الإفريقية أهدافه-وسـائله-كيفية مجابهته**، مطبعة جامعة القاهرة، القاهرة,د.ط.

جاد، عماد،(إبريل2004م)، **مصر وإسرائيل: ربع قرن على معاهدة الـسلام**،ملـف السياسة الدولية, العدد 156,ص12-13.

حافظ، صلاح الدين، (1982م)، **صراع القوى العظمى حول القرن الإفريقي**، عـالم المعرفة، الكويت,د.ط.

حاتم,صـادق,(19ينـاير1970م),**اسـتراتيجية فـرص الـسلام ونظريـة الامـن الاسرائيلي**,ملف السياسة الدولية,العدد19,ص19-20.

الحساني، سعيد محمد سعيد، (1995م)، **دراسة العلاقات العربية الإفريقية (1980-1990)،** معهـد البحـوث والدراسـات الإفريقيـة، جامعـة القـاهرة، (غيـر منشورة),ص12.

حسن، محمد إبراهيم، (2004م)، **موريتانيـا دراسـة جغرافيـة إقليميـة**، المكتبـة المصرية، الإسكندرية,د.ط.

حسن,حمدي عبد الرحمن,(2001م),**العلاقات الاسرائيلية في عـالم متغيـر,**شـؤون عربية,العدد107,ص73-88.

حمدان، جمال، (1995م)، **شخصية مصر، دراسة في عبقرية المكان**,المجلد الثـاني، دار الهلال، القاهرة,متوفرعبر-www.archive.org\details\shkhs…jamal hamdan-2.

خفاجة، رانيا حسين،(أكتوبر2002م)، **الاتحاد الإفريقي خطوة جديـدة فـي مـسيرة القارة**،ملف السياسة الدولية, العدد 150,ص146-147.

درامي، بكاري،(يوليو 2002م), **مقالة "آفاق التجربة الديمقراطيـة التعدديـة فـي إفريقيا،ملف السياسة الدولية**، عدد 153ص59.

رأفت، إجلال؛ نصر الدين، إبراهيم أحمد، (1985م)، **القرن الإفريقـي- المتغيـرات الداخلية والصراعات الدولية،** دار النهضة العربية، القاهرة,د.ط.

ربيع، محمد عبد العزيز، (1986م)، **إسرائيل والقارة الإفريقية، الأبعاد والمخـاطر،** دار الكرمل-صامد، عمان، ط1.

الزعبي، حلمي عبد الكريم، (1990)، **الإستراتيجية الصهيونية للسيطرة على البحر الأحمر،** الدار العربية للنشر والترجمة،الجيزة,ط1.

سعودي، محمد عبد الغني، (2004م)، **إفريقية في شخصية القارة، شخصية الأقاليم،** مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة,د.ط.

الشافعي، بدر حسن،(2000) مقالة "**إسرائيل في شمال غرب إفريقيا العلاقـات مـع موريتانيا**,متوفرعبرwww.boswtol.com.

الشافعي,بدرحسن,(يناير2000م),**سياسة مصر الخارجيـة تجـاه افريقيـا الاحاديـة القطبية**, ملف السياسة الدولية,العدد139,ص114.

الشرابي، محبات إمام، (1982م)، **الوجود الإسرائيلي والعربي في إفريقيا، دراسـة اقتصادية سياسية،** دار المعارف، القاهرة.

الشلبي، السيد أمين،(يونيو2000م)، **نضره على السياسة الخارجية المصرية خمسين عاماً (1952 – 2002)،ملف السياسة الدولية,** العدد 149,ص9-13.

الشنقيطي، محمد بن المختار(3 اكتوبر2004م) **موريتانيا وأسـرائيل00مـاذا وراء الربوة؟** متوفر عبر-www.aljazeera.net\NR\exeres\90AC3531-FF23-4BBF.

الاشعل,عبدا ,(2002م),**تطور الجهود القانونية الدولية لمكافحـة الارهـاب,**ملـف السياسة الدولية,العدد149,ص59.

شعراوي، حلمي، (1984م)، **العرب والإفريقيون وجهاً لوجه،** دار الثقافة الجديـدة، بيروت.

الصحاف، مهدي ؛الطاهر، مصطفى، (1981م)، **هذه موريتانيا، دراسات في جغرافيا موريتانيا الحديثة،** دار الرشيد للنشر، العراق,د.ط.

طايع، محمد سالمان، (2007م)، **الصراع الدولي على المياه بيئة حوض النيل،** تقديم عبد المنعم المشاط، مركز البحوث والدراسات السياسية، القاهرة، ط1.

عاشور، محمد مهدي، (2004م)، **التعددية الاثنية في جنوب إفريقيا،** الناشر المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر, طرابلس – الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى,ط1.

عاشور، محمد؛ سالم، أحمد علي، (2006م)، **دليل المنظمـات الإفريقيـة الدوليـة،** مراجعة إبراهيم نصر الدين، مشروع دعم التكامل الإفريقي، القاهرة، ط1.

عاشور، محمد؛ علي سالم، احمد،(2005م)، **التكامل الإقليمي في إفريقيـا،** معهـد البحوث والدراسات الإفريقية, مشروع دعم التكامل الإفريقي, جامعة القاهرة.

عبد الرحمن، عواطف؛ شعراوي، حلمـي، (1985م)، **إسـرائيل وإفريقيـا 1984-1985،** دار الفكر العربي، القاهرة، ط2.

عبد الرحمن، مصطفى، (1991م)، **قانون استخدام الأنهار الدولية في الشؤون غير الملاحية،** دار النهضة العربية، القاهرة,د.ط.

عبدالظاهر,محمود سعيد(2001م),**الخيار النووي الاسرائيلي:الامكانيات-الاستخدام المضمون الاستراتيجي لتملك اسرائيل الخيار النووي**,المستقبل العربي,العدد270,ص80-91.

عبدالقاد,ياسر(د.ت),**التغلغل الصهيوني في افريقيا-إشارة للعلاقات الصهيونية الاثيوبية**,دار جامعة إفريقيا العالمية للطباعة,الخرطوم.

العربي، إسماعيل، (1984م)، **حاضر الدول الإسلامية في القارة الإفريقية**، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر.

العطية,غسان,(1973م),**التحرك الاسرائيلي في افريقيا,التجربة الاوغندية**,دار الطليعة للطباعة والنشر,بيروت,د.ط.

علوي، مصطفى، (1986م)، **السياسة المصرية في إفريقيا - المحددات الداخلية**، دار الهاني لطباعة الاوفست، القاهرة.

العويني، محمد علي، (1987م)، **الجامعة العربية والتعاون العربي الإفريقي**، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ط1.

عودة، عبد الملك،(8فبراير2002م), **السياسة الأمريكية والمصالحة السودانية**، الأهرام,العدد42067

عيسى، محمود خيري، (1978م)، **العلاقات العربية الإفريقية: دراسة تحليلية في أبعادها المختلفة**، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة.

المشاط,عبدالمنعم,(1985م),**نظرية الامن الاسرائيلي تجاه العرب**,الباحث العربي,العدد4,ص67-79.

غانم,يحيى, 17أكتوبر2001,الاهرام,**مصروافريقيا- علاقات 20 عاما**, متوفر عبر**www.ahram.org.eg\archive\Indx**

الافتتاحية,(1991), **حصاد الدبلوماسية المصرية**,ملف السياسية الدولية,العدد103,ص4.

فائق، محمد،(1980م), ورقة عمل بعنوان "**ثورة 25 يوليو في إفريقيا**"، قدمت إلى العرب وإفريقيا بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع منتدى الفكر العربي,القاهرة,ص120.

فليجة، أحمد نجم الدين، (د.ت)، **إفريقيا دراسة عامـة واقليميـة**، مؤسـسة شـباب الجامعة، الإسكندرية,ط1.

فوزي، محمد، (1986م)، **إستراتيجية المصالحة**، دار المستقبل العربـي، القـاهرة، ط1.

كارفجال، مارمول، (1984م)، **إفريقيا**، مكتبة المعارف للنشر والتوزيـع، المغـرب, (د.ط).

الكيالي، إحسان، (1987م)، **العنصرية و الفصل العنصري في جنوب افريقا، دراسة مقارنة،** دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق، ط1.

محمد,محمد إسماعيل؛ عامر، عبد الخالق، (1961م)، **قضية موريتانيا**، دار المعرفة، القاهرة، ط1.

مزروعي، علي، (1998م)، **قضايا فكرية إفريقيا والإسلام والغرب**، ترجمة صـبحي قنصوة؛وآخرون,مركز دراسات المستقبل الإفريقي، القاهرة، ط1.

المصري، جورج، (1992م)، **التعاون العربي الإفريقـي**، الواقـع الـراهن وآفـاق المستقبل، مركز دراسات العالم الإسلامي، مالطا,د.ط.

مناور، فهد حسيب، (1993م)، **دراسة حول دور الدول العربية الإفريقية في منظمة الوحدة الإفريقية(1963-1990)**، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، جامعـة القاهرة،(غير منشورة).

مناع ، محمد محمود (1997م), **التدخل الخارجي في عملية الصراع السياسي فـي افريقيا خلال السبعينات**,مكتبة الدراسات العليا, جامعة اسـيوط, دراسـة غيـر منشوره,ص20.

الموعد، حمد سعيد،(1999م)، **أمن الممرات المائية العربية- دراسة-**، منـشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق.

المومني، محمد احمد،(1986م)، **السياسة المائية للكيان الـصهيوني**، دراسـة فـي الجغرافيا السياسية، دار عمار للنشر والتوزيع,عمان,ط1.

المهدي، الصادق، (10إبريل2007م)، **السودان بوابة مزدوجـة عربيـة افريقيـة جوهرة حوض النيل والبحر الأحمر**،محاضرة ألقيت في جامعة أسيوط,ص17.

النحال، محمد،(ديسمبر2004م), **دور إسرائيل في افتعال أزمة المياه بين مصر ودول حوض النيـل،** المركـز الفلـسطيني للإعـلام,متـوفرعبر-www.Palestine info.info\arabic\Palestoday\press New.

هلالات، خليل سلمان، (1987م)، **الصناعات العسكرية في إسرائيل،** مديرية المكتبات والوثائق الوطنية، عمان,د.ط.

هوردفتيس، دان؛وآخـرون, (1986م)، **الثابـت والمتغيـر فـي النظريـة الأمنيـة الإسرائيلية،** وكالة النشر المحدودة، قبرص،د.ط.

هويدي، أمين،(د.ت)، **صناعة الأسلحة في إسرائيل،** دار المستقبل العربي، 41 شارع بيروت،مصر,د.ط..

هيلر، بيتر ، (1976م)، **إسرائيل وجنوب إفريقيا تحالف العنصرين،** من أبحاث ندوة العنصرية والصهيونية في بغداد، (د.ط).

ياسين، السيد، (1998م) **الزمن العربي والمستقبل العالمي،** القـاهرة، دار المـستقبل العربي.

يماني، محمد عبده، (1991م)، **إفريقيا لمـاذا؟،** دار الـصحوة للنـشر والتوزيـع، القاهرة,د.ط.

ب- المراجع باللغة الإنجليزية

Available on http:// www. Boswtol. Com/ 5gadd / natfhaa 19601. html.

Baker,Raymond, (1990), **Sadat and After** (Cambridge MA: Harvard University press, p.196.

Ghali, Boutros, Boutros.(1982), **The Foreign Policy of Egypt in Post-Sadat Eras**,Foreign Affairs, broad, available on. www.mfa.go

Copper,Mark,(1982), **The Transformation of Egypt** (London: Croon Helm .

Fage**,** J.D. **(1995), A history of Africa** (London and NewYork Rutledge) ,3th.

Freedman ,Robert (ed), (1984),**The Middle East Since Camp David**, (Boulder, Co and London: westview.

Heikal, Mohamed, (1978), **the Sphinx and the Commissar**. London: Collins.

Hopwood,Derek,(1991), **Egypt political Society** (London: Harper Collins Academic),5th edition.

Israel Ministry of foreign Affairs Israel's Diplomatic Mission A

Vesilind,Prit J, **"The Middle Easts Critical Resource Water"**

Lorenz,Joseph,(1990), **Egypt and the Arabs** (Boulser, Co.westview. National Geographic, May

Peters, Joel,(1992), **Isral And Africa, The Problematic Friend Ship** ,(London: British Academic Press).

Vatikiots, P.J, (1978), **Nassar and his Generation** (London: Croom Helm.

الملحق (أ)

نص اتفاقية الكويز

نص اتفاقية الكويز
المناطق الصناعية المؤهلة
بين مصر - إسرائيل - الولايات المتحدة

إن حكومة جمهورية مصر العربية وحكومة دولة إسرائيل(يشار إليهما فيمـا بعـد 'الطرفين') آخذين في الاعتبار الذكري الخامسة والعشرين للتوقيع علي اتفاقية السلام بين الطرفين وراغبين في تطوير العلاقات الاقتصادية والتجارية لمصلحة الطرفين, قد اتفقا علي إبرام هذا البروتوكول. وإدراكا لمتطلبات القسم9 من قـانون منطقـة التجارة الحرة بين الولايات المتحدة وإسرائيل لعام1985, كما هو معدل, واعـلان رئيس الولايات المتحدة الامريكية رقم6955, المشار اليهم فيما بعد بـ 'التـشريع والإعلان', وبناء علي توصية القطاع الخاص للطرفين, قد اتفقا علي إقامة المنـاطق الصناعية المؤهلة(يشار إليها فيما بعد'QIZ') ويطلبان من حكومة الولايات المتحدة الموافقة علي اعتبارها كمناطق صناعية مؤهلة طبقا للتشريع والاعلان.

المادة الأولي ـــ الحدود الجغرافية

يحدد الطرفان هنا المناطق التالية التابعة لدولتيهما كمناطق محددة يمكن للـسلع أن تدخلها لأغراض التصدير دون سداد ضرائب أو رسوم, بغض النظر عن دولة منشأ تلك البضاعة.

بالنسبة للحكومة المصرية: المناطق التي يحددها الطرفان ووافق عليهـا الممثـل التجـاري للولايـات المتحـدة والمحـددة فـي الملحـق(أ) لهـذا البروتوكـول.

بالنسبة للحكومة الإسرائيلية: المنطقة الواقعة تحت رقابة الجمارك الإسرائيلية داخل حـدود الأرض المتقاطعـة عنـد حـدود نقطـة معبـر نيتزانـا.

وعلي أساس التشريع الوطني الخاص بكل من الطرفين, تضع السلطات المختـصة لمصر وإسرائيل الإجراءات اللازمة لغرض تأكيد سرعة تدفق البضائع إلي داخل أو خارج هذه المناطق. ويكون الغرض من هذه الإجراءات تأكيد التنفيذ التـام لقواعـد الضرائب والرسوم وفقا لهذا البروتوكول.

في حالة دولة إسرائيل, فإنه عندما تسهم المصانع الواقعة خارج المنطقة بجزء مـن نسبة الـ35 في المائة الحد الأدني من المكونـات المطلوبـة بموجـب التـشريع والإعلان فإن سلطات الجمارك الإسرائيلية ستضمن أن المدخلات المـستوردة مـن

الخارج والمتضمنة في صناعة السلع المشحونة إلي داخل المنطقة ستكون معفاة من الضرائب.

المادة الثانية ــ اللجنة المشتركة للمناطق الصناعية المؤهلة

أ- يوافق الطرفان علي إنشاء لجنة مشتركة للمناطق الصناعية المؤهلة التي يكـون لها المسئوليات المذكورة في ملحق(ب), لتحديد المنتجين الواقعين داخل المنـاطق الصناعية المؤهلة التي تتضمن تعاون اقتصاديا رئيسيا بين مصر وإسرائيل. وتكون السلع المنتجة في هذه المناطق بواسطة منتجين مدرجة أسماؤهم بقائمة (يـشار إليها فيما بعد بـ'القائمة') تمت الموافقة عليهم بمعرفة اللجنـة المـشتركة للمنـاطق الصناعية المؤهلة, ستكون مؤهلة للإعفاء من الضرائب عند دخولها إلي الولايـات المتحدة, إذا كانت تلك السلع يتوافر بها متطلبات هذا البروتوكول وملاحقه بالإضافة إلي التشريع والإعلان.

ب- تجتمع اللجنة المشتركة للمناطق الصناعية المؤهلة بالتبادل في القـدس وفـي القاهرة كل ثلاثة شهور, أو عند طلب أحد الاطراف أيهما أقـرب. وتعقـد اللجنـة المشتركة للمناطق الصناعية المؤهلة خلال الربع الأخير من كـل عـام اجتماعـا للتعاون في مجال الأعمال بحيث تتوافر فرصة المـشاركة فيـه لرجـال الأعمـال والأشخاص الآخرين من كلا الجانبين الذين لـديهم اهتمـام بالمنـاطق الـصناعية المؤهلـة. ويعقـد هـذا الاجتمـاع بالتبـادل فـي مـصر وإسـرائيل.

ج- يحق لممثل عن الولايات المتحدة المشاركة في اجتماعـات اللجنـة المـشتركة للمناطق الصناعية المؤهلة كمراقب.

د- يمكن للجنة المشتركة للمناطق الصناعية المؤهلة أن تقرر أن المشروع مؤهـل لمعاملة المناطق الصناعية المؤهلة إذا:

1. أ ـ كانت الشركة من الجانب المصري في المناطق الصناعية المؤهلة والشركة من الجانب الإسرائيلي يسهم كل منهما بنسبة لاتقل عن ثلث(11.7%) الحد الأدنـي لنسبة35% من المكونات المحلية المطلوبة بموجب التشريع والإعلان للإعفاء مـن الضرائب في الولايات المتحدة, وذلك طبقا للإجراءات المفصلة في الملحق(ب) لهذا البروتوكول;أو

1. ب ـ كان المنتج من الجانب المصري في المناطق الصناعية المؤهلة والمنـتج من الجانب الإسرائيلي يساهم كل منهما بنسبة لا تقل عن20% من إجمـالي تكلفـة الإنتاج للسلع المؤهلة للإعفاء من الضرائب, مع استبعاد الأرباح, وكذلك حتي إذا لم تكن التكاليف تعتبر جزءا من نسبة الـ35% الحد الأدني المطلوبة للمكونات. ولهذا السبب فإن التكاليف يمكن أن تتضمن المواد ذات المنـشأ, والأجـور والمرتبـات, والتصميم, والبحوث والتطوير, واستهلاك رأس المال المستثمر, والنفقات العامة التي تتضمن المصروفات التسويقية, الخ.

2 ـ عتبر الشركات الإسرائيلية العاملة في المناطق الواقعة تحت رقابة الجمـارك الإسرائيلية هي فقط التي يعترف بها لأغراض تطبيق المساهمة الإسرائيلية وفقا لما ورد في الفقرة(.1 أ) و(.1ب) بعاليه.

هـ ـ. تصدر اللجنة المشتركة للمناطق الصناعية المؤهلة شهادة تسري لمدة عـام واحــد, تقــر بــأن الــشركة تقــع ضــمن المنــاطق الــصناعية المؤهلــة.

1 ـ يمكن فقط للشركات الواقعة في المناطق المذكورة في المادة الأولي أن تطلـب تلك الشهادة.

2 ـ تسري هذه الشهادة لغرض أن الشركة مؤهلة للإعفاء من الضرائب بموجـب أحكام هذا البروتوكول, وذلك فقط عندما يكون اسم الشركة مـدرجا فـي القائمـة الموضحة في الفقرة(و) أدناه.

3 ـ يكون للجنة المشتركة للمناطق الصناعية المؤهلة سلطة إلغاء هذه الشهادة فقط إذا لم يتم الوفاء بمتطلبات هذا البروتوكول وملاحقه.

و ـ تزود اللجنة المشتركة للمناطق الصناعية المؤهلة كل ربع عام بصورة فوريـة سلطات جمارك الولايات المتحدة(مكتب التزام التجارة, مكتب العمليات) وسـلطات الجمارك بقائمة الشركات التي لها حق في الإعفاء من الضرائب لفترة الربـع عـام التالي فقط طبقا لأحكام هذا البروتوكول.

تكون الشركات التي نفذت كافة المتطلبات لهذا البروتوكول وملاحقه خـلال فتـرة الربع عام السابق هـي المؤهلـة لإدراجهـا فـي قائمـة الربـع عـام التـالي.

المادة الثالثة ـ قواعد المنشأ

اتفق الطرفان علي أن منشأ أية منتجات نسيجية أو ملابس يتم تصنيعها في المناطق المؤهلة, بغض النظر عن منشأ أو مكان تصنيع أي من مدخلاتها أو موادهـا التـي تسبق دخولها إلي - أو التي تسحب لاحقا من - هذه المناطق, يتم تحديده طبقا فقط لقواعد منشأ المنتجات النسجية والملابس المحددة في القسم334 من قانون اتفاقيـة جولـة أوروجـواي, رقـم19 كـود الولايـات المتحـدة.3952

المادة الرابعة - تحقق الجمارك

يقوم الطرفان بمساعدة سلطات الولايات المتحدة في الحـصول علـي المعلومـات المتضمنة وسائل التحقق, لأغراض مراجعة العمليات التي طالبـت بالإعفـاء مـن الضرائب للنفاذ إلي داخل الولايات المتحدة, وذلك من أجل التحقـق مـن التزامهـا بالشروط المطبقة, ولمنع شحن سلع غير مؤهلة للنفاذ إلي داخل الولايـات المتحـدة معفاة من الضرائب.

المادة الخامسة -- التعديلات

تعدل ملاحق هذا البروتوكول بواسطة اللجنة المشتركة للمناطق الصناعية المؤهلـة بموافقة الولايات المتحدة.

المادة السادسة - دخول حيز النفاذ

يدخل هذا البروتوكول حيز النفاذ عند إخطار كل من الطرفين باستكمال الإجراءات القانونيـة المطلوبـة لـديهما لـدخول هـذا البروتوكـول حيـز النفـاذ.,

وقع في من شهر..2004 من نسختين أصليتين باللغة الإنجليزية.

ملحق(ب)

اللجنة المشتركة المناطق الصناعية المؤهلة

1 - يتم إنشاء لجنة مشتركة للمناطق الـصناعية المؤهلـة, وفقـا للمـادة الثانيـة للبروتوكول, برئاسة مشتركة لشخصين: مصري يعين من قبل الحكومة المـصرية, وإسرائيلي يعين من قبل الحكومة الإسرائيلية. ويمكـن لممثـل للولايـات المتحـدة حضور الاجتماعات كمراقب.

2. تكون مهام اللجنة المشتركة للمناطق الصناعية المؤهلة كالتالي:

* الإشراف علي تنفيذ بروتوكول المناطق الصناعية المؤهلة.
* التحقق من الالتزام الكامل بمتطلبات المناطق الصناعية المؤهلة.

* إصدار و/أو إلغاء الشهادات طبقا للفقرة(هـ) من البروتوكول.

* تحديد قوائم الشركات طبقا للفقرة(و) من البروتوكول.

* إعداد تقرير سنوي يتم تقديمه للوزراء المختصين.

3 ـ تقوم اللجنة المشتركة للمناطق الصناعية المؤهلة بمهامها علي اسـاس ربـع سنوي طبقا للفترات التالية:

* أول يناير_31 مارس

* أول أبريل_30 يونيو

* أول يوليو_30 سبتمبر

* أول أكتوبر_31 ديسمبر

(يشار إليهم فيما بعد بـ:'أرباع عام')

4 ـ. تتضمن الشهادة المصدرة بواسطة اللجنـة المـشتركة للمنـاطق الـصناعية المؤهلة, طبقا للفقرة(هـ) من البروتوكول, المعلومات التالية: الاسم, العنوان, رقـم التليفـون/الفـاكس, عنـوان البريـد الإلكترونـي وشـخص الاتـصال.

5 ـ تعقد اللجنة الصناعية المؤهلة كل ربع عام, طبقـا للمـادة الثانيـة(ب) مـن البروتوكول, من أجل تحديد قائمة الشركات, وفقا للفقـرة(و) مـن البروتوكـول. ويصدر الطرف المضيف دعوة للطرف الآخر للاجتماع وذلك في تاريخ لاحق لتسلم الطرفين للوثائق المذكورة في الفقـرة6(أ) و6(ب) أدنـاه, لكـن فـي موعـد لا يتجاوز45 يوما بعد نهاية فترة الربع عام السابق. ويعقد اجتماع اللجنـة المـشتركة وللمناطق الصناعية المؤهلة في تاريخ متفق عليه من الطرفين خلال10 أيـام مـن التاريخ المقترح.

6 ـ لكي يمكن للجنة المشتركة للمناطق الصناعية المؤهلة تحديد قوائم الـشركات التي تظهر في القوائم طبقا للفقرة(و) من البروتوكول فإنه يجب اتباع الإجـراءات التالية:

أ ـ تقدم الشركة لسلطاتها الإثبات علي استيفائها الكامل لكافة متطلبات بروتوكـول المناطق الصناعية المؤهلة خلال فترة الربع عام الـسابق, وذلـك فـي موعـد لا يتعدي15 يوما من نهاية كل ثلاثـة شـهور. ويتـضمن هـذا الإثبـات الآتـي:

1 ـ الاسم, العنوان, رقم التليفون/الفاكس, عنوان البريـد الإلكترونـي وشـخص الاتصال.

2 ـ نوع المنتجات المصدرة

3 ـ نوع المدخلات المشتراة مؤيدة بصور الفواتير مـن مـوردين مـصريين أو إسرائيليين وقائمة بالموردين المصريين أو الإسرائيليين في فترة الربع عام الأخيـر بما في ذلك أشخاص الاتصال.

4 ـ إجمالي صادرات الشركة للولايات المتحدة في نطـاق المنـاطق الـصناعية المؤهلة المعفاة من الرسوم الجمركية لفترة ربع العام السابق, مؤيـدة بالمـستندات الخاصة بذلك.

ب- تقدم سلطات الطرف المتسلم للوثائق أو الإثباتات الي سلطات الطرف الآخـر, في موعد لا يتعدي30 يوما من نهاية كل ربع عام, كافة البيانات الربع سنوية طبقا لما هو محدد بالفقرة6(أ) عاليه.

- تتحقق اللجنة المشتركة للمناطق الصناعية المؤهلة من البيانـات المـذكورة فـي الفقرة6(أ) من تحديد ما إذا كانت متطلبات البروتوكول, خصوصا المادة الثانية(د), والملاحق, خصوصا الفقرات10,9, و11 من ملحـق(ب), قـد تـم اسـتيفاؤها.

7 ـ تصدر اللجنة المشتركة القوائم الربع سنوية وفقا للآتي:

- الشركة التي تستوفي متطلبات البروتوكول وملاحقه تظهر في القائمة لمدة ربعي العام التاليين لدخول البروتوكول حيز النفاذ.

ب- للفترات التالية التي تلي ربعي العام الأوليين بعد دخول البروتوكول حيز النفاذ:

1 ـ تحدد اللجنة المشتركة للمناطق الصناعية المؤهلة القائمة لفترة ربع العام التالي, علي أساس استيفاء الشركة لمتطلبات البروتوكول وملاحقه خلال ربع عام السابق.

2 ـ الشركات التي لم يسبق لها التصدير في نطاق بروتوكول المناطق الـصناعية المؤهلة, والتي تطلب بعد بداية فترة الربع عام تضمينها في القائمة المحددة بواسطة اللجنة المشتركة للمناطق الصناعية المؤهلة, لن يطلب منها أن تقدم تقريـرا حتـى نهاية فترة الربع عام التالي كاملا.

8 ـ إذا فشل أحد الأطراف في حضور الاجتماع الربع سـنوي للجنـة المـشتركة للمناطق الصناعية المؤهلة طبقا لما هو مطلـوب فـي المـادة الثانيـة(ب) مـن

البروتوكول, فإنه يمكن للطرف الذي حضر الاجتماع القيام بمهام اللجنة المـشتركة للمناطق الصناعية المؤهلة. وإذا فشل الطرف المضيف في إصدار الدعوة للطـرف الآخر لحضور الاجتماع, فإنه يمكن للطرف الآخر القيام بمهام اللجنـة المـشتركة للمناطق الصناعية المؤهلة.

9 ـ المدخلات الإسرائيلية التي يعترف بها لأغراض المناطق الصناعية المؤهلـة يجب أن تكون مدخلات ذات صلة مباشرة.

10 ـ لن تعترف اللجنة المشتركة للمناطق لا صناعية المؤهلة بالمدخلات المشتراة من مؤسسات إسرائيلية لغرض استيفاء الحد الأدنـى للمـدخلات المطلوبـة مـن المصنعين الإسرائيليين إلا إذا كانت هذه المدخلات تتماشي بالكامل مع قواعد المنشأ المحددة في اتفاقية منطقة التجـارة الحـرة بـين الولايـات المتحـدة وإسـرائيل.

11 ـ يتم احتساب الالتزام بالمعايير الموضـوعة فـي المـادة الثانيـة(د) مـن البروتوكول علي أساس إجمالي الصادرات المعفاة مـن الرسـوم الجمركيـة إلـي الولايات المتحدة في نطاق المناطق الصناعية المؤهلة علي أساس ربع عـام لكـل شـركة ووفقـا للـشروط الموضـوعة فـي الفقـرتين9 و10 بعاليـة.

12 ـ في حالة اكتشاف اللجنة المشتركة للمناطق الصناعية المؤهلة أن هناك شركة فشلت في الالتزام, لأي سبب, بمتطلبات بروتوكول المنـاطق الـصناعية المؤهلـة وملاحقه, فإنه يتم اتخاذ الخطوات التالية:

أ ـ في حالة الفشل للمرة الأولي_ فإن الشركة لن تكون مؤهلـة لاعتمادهـا فـي المناطق الصناعية المؤهلة لفترة الربع عام التالي.

ب ـ في حالة الفشل للمرة الثانية_ فإن الشركة لن تكون مؤهلـة لاعتمادهـا فـي المناطق الصناعية المؤهلة لمدة ربعي عام.

ج- في كل محاولة فاشلة للالتزام بعد المرة الثانية_ فإن الشركة لن تكـون مؤهلـة لاعتمادهـا فـي المنـاطق الـصناعية المؤهلـة لفتـرة الـسنة التاليـة.

13 ـ في حالة الاحتياج لبيانات إضافية من أجل التحقق من الالتزام, فإنـه يمكـن للجنة المشتركة للمناطق الصناعية المؤهلة أن تطلب من سلطات الجمارك للولايات المتحدة أن تمدها بالبيانات اللازمة.

14 ـ في حالة اكتشاف اللجنة المشتركة للمناطق الصناعية المؤهلة أثنـاء تنفيـذ الإجراءات المذكورة بعالية أن هناك حاجة لتعديل هذه الإجـراءات, تقـوم بتقـديم اقتراح لوزير التجارة الخارجية والصناعة لمصر ولوزير الصناعة والتجارة والعمل لإسرائيل, للحصول علي موافقتهما.

الملحق (ب)

الاتحاد الإفريقي

الاتحاد الأفريقي

بعد سنتين من مؤتمر سرت بليبيا حيث وقع على القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي صادق مؤتمر القمة الأفريقي في دورته الـ 38 على إنشاء هذا الاتحاد بديلا لمنظمة الوحدة الأفريقية. وكانت مدينة ديربان بجنوب أفريقيا مقر انعقاد أول قمة لهذا المولود الجديد من 8 إلى 10 يوليو/تموز 2002.

ويحل الاتحاد الأفريقي محل منظمة الوحدة الأفريقية عد 39 عاما من تأسيسها بأديس أبابا (25 مايو/أيار 1963).

ومنذ عام 1999 ومؤتمرات القمم الأفريقية تتناول فكرة هذه الاتحاد وتحاول أن تضع أسسه.

دوافع الإنشاء:

وضعت قمة منظمة الوحدة الأفريقية المنعقدة بمدينة سرت بليبيا في سبتمبر/أيلول 1999 ست نقاط تشكل دوافع إنشاء الاتحاد الأفريقي، وهي:

1 - جعل منظمة الوحدة الأفريقية أكثر فعالية وأكثر مواكبة للتطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية الداخلية والخارجية.

2 - أخذ واستلهام مبادئ الوحدة والانتماء الأفريقي التي أسسها الرعيل الأول من الزعماء الأفارقة تجسيدا للتضامن والتلاحم في مجتمع يتجاوز الحدود الضيقة الثقافية والأيديولوجية والعرقية والقومية.

3 - متابعة طريق نضال للشعوب الأفريقية واستكماله حتى يتسنى للقارة أن تعيش كريمة مستقلة حرة في الألفية الجديدة.

4 - معرفة وإدراك كافة التحديات التي تواجه القارة الأفريقية وتعزيز تطلعات شعوبها نحو الاندماج الكلي.

5 - التصدي لهذه التحديات ومعالجة الواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي على نحو فعال.

المصادقة على القانون التأسيسي:

في جمهورية التوغو التأمت القمة الأفريقية بمدينة لومي يوم 11 يوليو/تموز 2000 حيث تمت الموافقة على النظام التأسيسي للاتحاد الأفريقي. وقد أقر هذا النظام بعد ذلك في مؤتمر سرت الثاني، وهو مؤتمر استثنائي انعقد في مارس 2001 وأعلن التوقيع عليه بشكل رسمي على القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي، وذلك حين صادقت عليه 36 دولة عضوا.

أهداف الاتحاد:

يقع القانون التأسيسي في 33 مادة وتحدد مقدمة النص أهداف الاتحاد وهي:

- تحقيق وحدة وتضامن أكبر بين الشعوب والبلدان الأفريقية.
- الدفاع عن السيادة والأراضي والاستقلال لكافة الدول الأفريقية.
- التعجيل بالتكامل السياسي والاقتصادي والاجتماعي لأفريقيا.
- تعزيز السلام والأمن والاستقرار في القارة الأفريقية.
- توطيد النظام الديمقراطي ومؤسساته وتعزيز المشاركة الشعبية والحكم السديد.
- حماية حقوق الإنسان والشعوب وفقا للميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب وكذلك المواثيق ذات الصلة.

- تهيئة الظروف الضرورية التي ستمكن القارة من لعب دورها المناسب فـي الاقتصاد العالمي والمفاوضات بين الدول.
- الإسراع بتنمية القارة وخاصة عـن طريـق البحـث فـي مجـال العلـم والتكنولوجيا.

مبادئ الاتحاد:

تنص المادة الرابعة من القانون التأسيسي على:

- مبدأ المساواة والترابط بين الدول الأعضاء.
- احترام الحدود الموروثة عند الاستقلال.

- إقامة سياسة دفاعية مشتركة.
- منع استخدام القوة أو التهديد بين الأعضاء.
- عدم التدخل في الشؤون الداخلية لأي دولة عضو.
- حق الاتحاد في التدخل في شؤون دولة عضو عند وقوع ظروف خطيرة

- مثل جرائم الحرب والإبادة الجماعية.
- - حق الدول في طلب تدخل الاتحاد لإعادة السلام والأمن.

- احترام قدسية الحياة الإنسانية ورفض الإفلات من العقوبة والأعمال الإرهابية والأنشطة التخريبية.

- رفض وإدانة أي تغيير غير دستوري للحكومات.

الأجهزة الرئيسية:

تتكون أجهزة هذا المولود الجديد من 17 جهازا من أهمها:
- مؤتمر الاتحاد.

-المجلس التنفيذي (وزراء الخارجية).

- برلمان عموم أفريقيا.

- محكمة العدل.

- أمانة الاتحاد.

- لجنة الممثلين الدائمين (السفراء).

- اللجان الفنية المتخصصة.

- المجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي.

- البنك المركزي الأفريقي.

http://www.africa-union.org

الملحق (ج)

مبادرة حوض النيل (NBI)

مبادرة حوض النيل(NBI)

THE NILE BASIN INITIATIVE

مبادئ المبادرة:

تقوم المبادرة على عدد من المبادئ العامة التي تساعد على تحقيق أهدافها، وتسهل من عملها؛ وهي:

* أن المياه حق لكل دول الحوض.

* عدم قيام مشروع يؤدي إلى الإضرار بمصالح الدول الأخرى.

* أن تعم الاستفادة من أي مشروع على دولتين على أقل تقدير.

* اتجاه متزايد باستبعاد فكرة الصراع، باعتبار أن المشكلة هي سوء الاستخدام، وليست ندرة المياه .

أهداف المبادرة:

* إعداد إطار مقبول للتعاون بين دول الحوض.

* زيادة مستوى التعاون في الإدارة المتكاملة لمصادر المياه.

* تحديد أنصبة كل دولة في استخدام مياه النيل (هام للغاية).

* تحسين أساليب استخدام المياه لتحقيق الفائدة الاقتصادية والاجتماعية لكافة شعوب الحوض .

الدول الأعضاء:

بوروندي – رواندا – الكونغو الديمقراطية – تنزانيا – كينيا - أوغندا – إثيوبيا – السودان - مصر – إريتريا (مراقب).

مجلس وزراء المياه بدول حوض النيل (Nile-COM):

يضم المجلس الوزراء المعنيين بشئون الموارد المائية بالدول المتشاركة في حوض النيل، ويمثل المجلس السلطة العليا لاتخاذ القرارات والتوجيهات بشأن عمل الأمانة العامة، واختصاص اللجان الفنية، وصياغة المشروعات وتنفيذها.

انعقد الاجتماع الحادي عشر للمجلس في أديس أبابا في ديسمبر 2003، ومن المقرر عقد الاجتماع الثاني عشر في كينيا في مارس 2004، ثم سيلي ذلك انعقاد الاجتماعات في الأسبوع الثاني من فبراير كل عام وفق الترتيب التالي: رواندا، ثم أوغندا، ثم الكونغو الديمقراطية، ثم بوروندي، ثم تنزانيا، ثم السودان، ثم مصر.

الأمانة العامة (Nile-SEC):

تأسست الأمانة العامة للمبادرة في 1999/6/1 تحت إشراف مجلس وزراء المياه بدول حوض النيل، ومقر الأمانة هو مدينة "عنتيبي" في أوغندا. تولت الهيئة الكندية للتنمية الدولية تمويل عمل الأمانة للستة أشهر الأولى من عملها، وانتهى التمويل بانتهاء فترة الستة أشهر اللاحقة، وحل محله إسهامات الدول

المتشاطئة على حوض نهر النيل. أشارت الأمانة إلى تعثر الكونغو الديمقراطية ورواندا في سداد حصصها المقررة بسبب الحروب وعدم الاستقرار.

مهام الأمانة العامة:

* العمل كأمانة للجنة الاستشارية الفنية، ومجاس وزراء المياه، ودعم أنشطتهما.

* الدعم المباشر والتنسيق بين أنشطة الحوض، وخاصة ما يتعلق "ببرنامج الرؤية المشتركة".

* دعم برامج العمل الفرعية، وفق ما تقتضيه الحاجة .

* تولي المهام الإدارية والمالية واللوجستية والإعلامية لدعم المجاس واللجنة.

* يتم تبادل رئاسة المبادرة دورياً، وتسلمت كينيا الرئاسة من تنزانيا أوائل فبراير 2004 لمدة عام.

اللجنة الاستشارية الفنية (Nile-TAC):

أسس هذه اللجنة مجاس وزراء المياه بدول حوض النيل، وعقدت أول اجتماع لها في "دار السلام" في 13-1998/6/16. تضم اللجنة مندوبياً عن كل دولة من دول حوض النيل، بالإضافة إلى شخص آخر بديل (إجمالي عدد الأعضاء 18 عضواً). كما تضم اللجنة من خارج دول الحوض كل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والبنك الدولي، والهيئة الكندية للتنمية الدولية كمراقبين يمكنهم حضور الاجتماعات عند توجيه الدعوة إليهم.

مهام اللجنة الاستشارية الفنية:

* إطلاق عملية التعاون بين دول الحوض (وهي المبادرة القائمة بالفعل اليوم).

* صياغة الرؤية المشتركة (وقد تم ذلك بالفعل).

* إعداد المشروعات ذات الأولوية في تطبيق الرؤية المشتركة، ورفعها لمجاس وزراء المياه.

* تنسيق أنشطة مجاس وزراء المياه بدول حوض النيل.

* مراقبة عمل الأمانة العامة وتوجيهها.

التمويل:

تحقيقاً للاستخدام الأمثل للموارد المالية للمبادرة، والمتمثلة في الأساس في مساعدات الدول والجهات الدولية المانحة، وإسهامات الدول الأعضاء، فقد أنشأت المبادرة "صندوق ائتمان" (Trust Fund) لتجميع التمويل وتوجيهه فيما ينفع أنشطة المبادرة. تم تقسيم قنوات صرف هذه الأموال إلى 12 قناة؛ 7 منها لمشروعات الرؤية المشتركة، وقناتين لبرامج العمل العابرة للحدود، وقناة لبرنامج عمل النيل الشرقي، وقناة لبرنامج عمل النيل الجنوبي، وقناة لأنشطة المبادرة. يتيح هذا التقسيم للمانحين معرفة أين تذهب إسهاماتهم، وكيف يتم صرفها.

برنامج الرؤية المشتركة SHARED VISION PROGRAM (SVP):

بدأ تكون برنامج الرؤية المشتركة على مدار الفترة الممتدة من فبراير 1999 وحتى مارس 2001 ليتحول من 4 محاور موضوعية إلى7 مشروعات تغطي الحوض بأكمله، وقد تولت الأمانة العامة للمبادرة تنفيذ هذه العملية وتنسيقها، بينما شاركت فيها اللجنة الاستشارية الفنية مشاركة فعالة، وصدق عليها رسمياً مجلس وزراء المياه بدول حوض النيل في "دار السلام" في 1999/2/22.

تتمثل الرؤية المشتركة للمبادرة في "تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتمـاعية المستدامة من خلال الاستخدام المتكافئ بالموارد المائية المشتركة بحوض النـيل والانتفاع بها"، وذلك من خلال "إقامة آلية للتنسيق، وخلق بيئة مواتية، لتحقيق الرؤية المشتركة من خلال أعمال ملموسة على أرض الواقع"، والمستهدف هو أن يمتد البرنامج ليشمل الحوض بأكمله، ويساعد على دعم العمل المشترك، وتبادل الخبرات، وبناء القدرات، ذلك بما يكفل أساساً قوياً للتعاون الإقليمي.

تبلغ التكلفة التقديرية لدراسات الجدوى نحو 122 مليون دولار، وهذه المشروعات هي:

1. العمل البيئي العابر للحدود . 2التجارة الإقليمية للطاقة بحوض النيل .

3. الاستخدام الفعال للمياه في الإنتاج الزراعي. 4. تخطيط موارد المياه وإدارتها .

5. بناء الثقة وإشراك الأطراف . 6. التدريب التطبيقي .

7. التنمية الاقتصادية والاجتماعية والمشاركة في المزايا .

كما تجدر الإشارة إلى أن الوزراء المكلفون بشئون الكهرباء في دول حوض النيل قد عقدوا اجتماعاً في "دار السلام" في 2003/5/20 شاركت فيه مصر بوفد ترأسه السيد الدكتور/ حسن يونس، وزير الكهرباء والطاقة، وضمت أهم نتائجه:

* "إعلان دار السلام" للتعاون الإقليمي بين دول الحوض في مجال نقل الكهرباء والطاقة.

* التصديق على تنفيذ مشروع تجارة الطاقة بمنطقة حوض النيل.

* تبني رؤية طويلة المدى لإقامة "منتدى الطاقة بحوض النيل"(Nile Basin Power Forum).

تتصدر النرويج قائمة الدول التي تقدم دعماً مادياً لمشروع استغلال الطاقة الكهربائية بحوض النيل، وتعهدت بتقديم ما يقرب من 14 مليون دولار لهذا الغرض. كما تشير التقارير إلى أن الدعم السنوي الوارد لبرنامج الرؤية المشتركة يأتي من كندا، والدانمارك (7 م دولار)، وألمانيا (3 م مارك)، وهولندا، والنرويج (11 م دولار)، والسويد (2 م دولار)، وبرنامج التنمية الشامل، والبنك الدولي.

برامج العمل الفرعية:

تختص هذه المشروعات بالأحواض الفرعية في كل من الهضبة الإثيوبية وفي منطقة البحيرات العظمى، والهدف من هذه البرامج هو إطلاق مسار موازي للرؤية المشتركة يعمل على تنفيذ مشروعات استثمارية، عابرة للحدود، وذات منفعة مشتركة. وتضم المشروعات الفرعية:

1 - برنامج العمل الاستراتيجي للنيل الشرقي (ENSAP):

ويضم مصر والسودان وإثيوبيا، ويهدف إلى ضمان الاستخدام الأمثل للمياه، ومواجهة قضايا الفقر. وقد تم البدء في هذا البرنامج من خلال مشروع أولي يسمى "التنمية المتكاملة للنيل الشرقي (IDEN)، يضم سبعة مشروعات فرعية؛ هي:

أ. نموذج تخطيط النيل الشرقـي. ب. تنمية صادرات المياه متعددة الأغـــراض .

ج. الإنذار المبكر من الفيضانات. د. تطوير وسائل الاتصال بين السودان وإثيوبيا.

هـ. استثمار وتجارة الطاقة للحوض الشرقي . و. الري والصرف.

ز. إدارة مصادر المياه .

قائمة المشروعات مفتوحة أمام إضافة أية مشروعات جديدة تستجد الحاجة إليها في المستقبل. تم إنشاء "المكتب الإقليمي الفني لحوض النيل الشرقي" ومقره أديس أبابا لتسهيل العمل التعاوني بين الدول الأعضاء، ويديره 3 مديرون واحد من كل دولة. كما رصد البنك الدولي وبريطانيا مبلغ مليون دولار لدعم هذا المكتب.

2- برنامج العمل الفرعي لبحيرات النيل الاستوائية (NELSAP):

الدول الأعضاء به هي بوروندي، ورواندا، والكونغو الديمقراطية، وتنزانيا، وأوغندا، وكينيا، والسودان، ومصر، والهدف منه هو "الإسهام في الحد من الفقر، والارتقاء بالنمو الاقتصادي، ووقف التدهور البيئي". تم تشكيل مجلس لوزراء الموارد المائية بهذه الدول (NEL-COM)، كما تم تشكيل لجنة استشارية فنية له أيضاً (NEL-TAC).

تصنف مشروعات هذا البرنامج تحت 3 أقسام رئيسية؛ هي:

أ- برامج استثمارية:

- الاستخدام الفعال للمياه في الزراعة: ينتفع به صغار المزارعين ويساعدهم على الارتقاء بالإنتاجية، وذلك بالاستثمار في تجميع مياه الأمطار، وأساليب الري صغيرة المدى.

- تنمية الطاقة وتجارتها: يشمل تنمية الطاقة المائية بالمناطق الحيوية، وتقوية وسائل الاتصال بين الدول الأعضاء.

ب- برامج إدارة الموارد الطبيعية:

- مصايد بحيرتي ألبرت وإدوارد: لإدارة صناعة الأسماك والاستثمار فيها، والارتقاء بظروف المعيشة بهذه المجتمعات السكانية من خلال إقامة عدد من المشروعات الصغيرة.

- إزالة ورد النيل من حوض نهر كاجيرا: للتحكم في المخاطر الناجمة عن ورد النيل لإتاحة استخدام الموارد المائية وتنميتها بما ينفع قاطني الحوض والبيئة الاستوائية.

ج- برامج إدارة الموارد المائية وتنميتها:

- وضع إطار للإدارة التعاونية بحوض نهر "مارا": يضم تنزانيا وكينيا، وتعد هذه المنطقة ثاني أكبر حديقة للحياة البرية بالعالم.

- الإدارة المتكاملة للموارد المائية بحوض نهر كاجيرا: يضم بوروندي، ورواندا، وتنزانيا، وتشهد هذه المنطقة تدهوراً بيئياً بالغاً، إلا أن بها فرص كبيرة للتنمية.

- إدارة الموارد المائية في أنهار سيو ومالابا ومالاكيسي: يضم أوغندا وكينيا، ويهدف إلى مواجهة الرعي الجائر.

www.nilebasin.org

السيرة الذاتية

الاسم: هلا أنور دليوان المجالي

الكلية: العلوم الاجتماعية

التخصص: العلاقات الدولية

السنة: 2008

العنوان البريدي: الأردن- عمان- شركة البوتاس العربية- ص. ب 1470

الرمز البريدي: 11118- المدينة السكنية

الهاتف الأرضي: 9623305121+

فرعي: 3254. أو 3618

الهاتف النقال: 0799666994

الفاكس: 0323050132

032305097

العنوان الالكتروني: majali_hala@yahoo.com